الأرض

السنة الثامنة عشرة ـ العدد (٢) ـ شباط ١٩٩١

مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ـ دمشق

تدعو مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية بدمشق الاخوة الباحثين للمساهمة في معالجة شؤون الصراع العربي ـ الصهيوني ، وترحب بابحاثهم ودراساتهم ، لنشرها في مجلتها «الأرض» ، وفق الشروط والمواصفات التالية :

١ ـ يجري تحديد الموضوع المراد معالجته بالاتفاق مع المؤسسة .

٢ ـ يفضل أن تقدم المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة بنسختين ، وفي حال تقديمها بخط اليد يجب ترك هامش جانبي وفراغ بين كل سطرين ، وأن تكون على وجه واحد وبخط واضح .

٣ ـ يتراوح حجم الموضوع بين ٦و٧ الاف كلمة .

٤ ـ ان يستوفي الموضوع شروط البحث العلمي من حيث الموضوعية والمراجع والتوثيق وان توضع مصادر البحث أو الدراسة في نهاية الموضوع ، ويفضل أن تكون المصادر اسرائيلية ، علماً بأن لدى المؤسسة أرشيف متخصص في هذا المجال بالاضافة إلى مكتبتها .

٥ ـ أن يكون الموضوع أصلا غير منشور في مطبوعة أخرى .

المراسلات باسم المدير العام لمؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية

تنويه

- يتم ترتيب المواد لاعتبارات فنية .
- المواد التي لاتنشر في المجلة لا تعاد إلى أصحابها .
- المقالات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المؤسسة .

الأرض

السنة ١٨ ـ العدد (٢) ـ شباط ١٩٩١

فكرية ، سياسية ، شهرية ، تعنى بالشؤون الاسرائيلية وقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني

المحتويات

المقالات والبحوث والدراسات :

التقارير والمتابعات والمراجعات :

ترجمات عن الكتب والصحف العبرية :

المدير المشرف : عزالدين سطاس ● رئيس التحرير : عطية مقداد

حسابات اسرائيلية لمرحلة مابعد حرب الخليج

عطيـــة مقـــداد

يجري الكيان الصهيوني حساباته لمرحلة ما بعد حرب الخليج ، انطلاقا من مجموعة افتراضات وتقديرات ، في مقدمتها ، ان الحرب سوف تسفر عن تدمير القوة العسكرية العراقية واخراجها لفترة غير قصيرة ، من معادلة الصراع العربي — الصهيوني ، وبالتالي احداث تغيير في موازين القوى في المنطقة لصالح الكيان الصهيوني ، وابعـاد احتمال اقامة جبهـة شرقية عربية للمواجهـة معه في المسـتقبل المنظور . ولذلـك يبدي الصهاينـة تبرما واسـتياء واضحين من المحـاولات التي تبذل لوقف حرب الخليج على اساس انسحاب العراق من الكويت ، وقبل أن تحقق الحرب الهدف المشار اليه المرغوب اسرائيليا. وفي هذا الاطار حاول الكيان الصهيوني عرقلة مساعي وقف الحرب والتشويش على الجهود والتحركات الدبلوماسية الجارية بهذا الخصوص، عن طريق التلويح بامكانية القيام بعمل عسكري تحت ذريعـة الرد على الضربات الصاروخية العراقيـة ضد اسرائيل . وقـد سبق للمسؤولين الصهاينة ان أكدوا مـرارا ان اسرائيل سوف ترد على اطلاق الصواريخ العراقيـة بالاسلـوب والتوقيت المناسـبين . وأشارت الكتابـات الاسرائيلية الـى ان هذا الـرد قـد يرتبط بتوفر واحـدا من ثلاثة اسباب او مجموعهـا وهي : ازدياد الشعور بعـدم الارتياح في الكيان الصهيوني نتيجة استمرار اطلاق الصواريخ العراقية، استخدام العراق صواريخ تحمل رؤسا كيميائية، بدء المعركة البرية الحاسمة في حرب الخليج . وخلافا لما سبق ان اعلنه كل من وز ر الحرب الصهيوني ورئيس الاركان من ان الكيان الصهيوني لاينوي مهاجمة الاردن او استخدام اراضيه واجوائه في الرد على العراق ، بدأ المتحدثون الاسرائيليون منذ مطلع شهر شباط الحالي يصوغون الذرائع لاحتمال الرد على العراق عن طريق الاردن، ففي الاول من شهر شباط الجاري،

أعلن قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، الجنرال افياهو بن نون ، انه « اذا اضطرت
قائد سلاح الجو الاسرائيلي ، الجنرال افياهو بن نون ،انه « اذا اضطرت
اسرائيل للعمل ضد العراق فعلى الاردنيين ان يعرفوا اين الحد ، وانه مثلما تمر الصواريخ العراقية في الاجواء الاردنية ، علينا ايضا ان نمر بهذه الاجواء دون المس بسيادة الاردن ، ونحن نحتاج ذلك لفترة محددة وتلزمنا لتنفيذ المهمة ، واذا لم يدرك الاردنيون ذلك فلن يكون هناك سلاح جوي اردني» .
وفي الثامن من شباط الحالي ، صرح شمير بأن الوضع في الاردن خطير للغاية ، وان ما يحدث هناك قد يؤثر على أمن اسرائيل . وتحدثت مصادر عسكرية وامنية اسرائيلية عن « خشيتها من التطورات الداخلية في الاردن وانعكاساتها المستقبلية ، متهمة الاردن بانه يقدم الخدمات العسكرية والمعلومات الاستخباراتية عن اسرائيل للعراق ، وان الطائرات الاردنية تقوم بتصوير اسرائيل من الاجواء الاردنية القريبة من الحدود ، وتجمع المعلومات عن الاهداف في اسرائيل ، الامر الذي يشكل تهديدا للجبهة الشرقية (هآرتس ١٥/٢/١٩٩١) . وفيما كانت تتكثف التحركات الدبلوماسية والسياسية لوقف حرب الخليج ، نقلت صحيفة معريف (١٨/٢/١٩٩١) عن صحيفة نيوز اوف ذي ورلد الامريكية ، ان اسرائيل بعثت برسالة الى الولايات المتحدة ، جاء فيها بشكل واضح ، انه اذا درست الولايات المتحدة وحلفاؤها امكانيات السلام مع العراق لقاء انسحابه من الكويت فقط ، فان اسرائيل سوف تستخدم قوة عسكرية كبيرة لاحباط هذه الخطة والقيام بعملية جوية خاطفة ضد العراق مع امكانية ارسال قوات برية عبر الاردن الى الحدود العراقية .

وتبدي الاوساط الصهيونية ارتياحا واضحا ، لان الحرب في الخليج ، كما جاء على لسان رئيس الوزراء الصهيوني شمير أمام الكنيست يوم ٤/٢/١٩٩١ ، قد خلقت جوا سياسيا جديدا مريحا لاسرائيل ، وساهمت في حدوث تغيير ايجابي في العلاقات بين اسرائيل ودول العالم ، وجلبت موجة من التضامن مع اسرائيل من دول كثيرة ومن مختلف الجاليات اليهودية .
ويحاول الصهاينة استثمار ذلك للحصول على أكبر قدر مستطاع من المساعدات العسكرية والاقتصادية الامريكية والاوروبية ، بحجة تعويض اسرائيل عن الخسائر التي الحقتها بها أزمة وحرب الخليج وتلبية احتياجاتها الامنية وللمساعدة في استيعاب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي واثيوبيا . ولم يكتف الصهاينة بالمساعدات العسكرية العاجلة التي

التي حصلوا عليها من الولايات المتحدة والمانيا وهولندا ، فطالبوا الولايات المتحدة بمساعدة طارئة على مدى خمس سنوات تصل في مجموعها الى ١٣ مليار دولار ، مدعين حسب تقرير نشرته الصحف الاسرائيلية ، ان الاضرار الشاملة التي تعرض لها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة الازمة والحرب في الخليج تصل الى عشرة مليارات شيكل (حوالي خمسة مليارات دولار) . واشارت الصحف الاسرائيلية الى ان الرئيس الامريكي بوش ، وعد في خطاب وجهه الى مؤتمر يهودي امريكي عقد في مدينة ميامي ، باستمرار تقدم الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني واحتياجاته الامنية» (هآرتس ١٨/٢/١٩٩١) .

ويراهن الصهاينة ، على انه مع انتهاء حرب الخليج ، ستكون نهاية الانتفاضة الفلسطينية . وقد كتب الجنرال الاحتياط شلومو غازيت رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ومنسق اعمال جيش الاحتلال الاسبق في الضفة والقطاع يقول ، « ان الفلسطينيين سوف يضطرون للاعتراف بأن الامل الذي عقدوه لنيل حقوقهم قد ذهب أدراج الرياح نتيجة موقف منظمة التحرير الفلسطينية ، وان التمسك بالتسوية الكاملة والفورية مع المنظمة لم يعد قائما ، والخيار المعقول سيظل التسوية المرحلية على أساس الحكم الذاتي » (هآرتس ١٣/٢/١٩٩١) . كما يراهن الصهاينة على أن مكانة منظمة التحرير الفلسطينية قد تضررت بسبب موقفها من أزمة الخليج ، الامر الذي سيجعل موقف اسرائيل ازاء المنظمة يلقى تفهما من الولايات المتحدة واوروبا الغربية وحتى من الاتحاد السوفياتي ، ويشير وزير خارجية الكيان الصهيوني دافيد ليفي ، بهذا الصدد ، الى ان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية اكدوا له ، انهم اتخذوا قرارا سريا ، بانهم لن يقوموا باجراء مفاوضات مع منظمة التحرير (هآرتس ١٤/٢/١٩٩١) .

وبخصوص الصراع العربي ـ الصهيوني واحتمالات التسوية ، ترى بعض الاوساط السياسية والصحفية الاسرائيلية ، ان الفترة التالية مباشرة لحرب الخليج ، يمكن ان تقدم لاسرائيل أفضل فرصة للتسويات ، وان على اسرائيل ان لا تترك هذه الفرصة تفلت منها ، واستباق ما قد يحدث على المدى الابعد من تغييرات القوى النسبية في المنطقة بين الولايات المتحدة والمجموعة الاوروبية ، وأية تغييرات داخلية يمكن ان تحدث في العالم العربي ، واحتمال التعرض لضغوط متزايدة على الساحة الدولية ، مما يجعل عامل الوقت لغير صالح الكيان الصهيوني .

اما الائتلاف اليميني الحاكم بزعامة الليكود ، والذي تقوت مواقعه ، وضم

الى حكومته مؤخرا رحبعام زئيفي زعيم حزب موليدت المتطرف الذي يتمحور برنامجه على مقولة الترحيل الجماعي للمواطنين الفلسطينيين من المناطق المحتلة، هذا الائتلاف الذي سيظل في السلطة حتى نهاية عام ١٩٩٢ وربما بعد ذلك ، فيراهن على استغلال الاوضاع المستجدة في المنطقة لكسب الوقت وتكريس احتلال الاراضي العربية . وفي اطار محاولة استباق اية ضغوط دولية ، يمكن أن يتعرض لها الكيان ، بخصوص الصراع العربي ـ الصهيوني والقضية الفلسطينية وحلهما ، اعلن وزير الخارجية الصهيوني دافيد ليفي ، ان على اسرائيل ان تبادر الى طرح مبادرة خاصة بها وان تقود هي المسيرة السياسية ولاتكون مقودة . وهذه المبادرة ، كما تشير تصريحات شمير ووزير خارجيته ليفي ، لاتتضمن اي جديد ، ومحتواها الاساسي ، ان حل القضية الفلسطينية يجب ان يرتبط بانهاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية الاخرى . كذلك يستمر حكام الكيان الصهيوني في رفضهم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وفي التمسك بالمفاوضات الثنائية المباشرة دون شروط مسبقة كطريق وحيدة لبحث التسويات والحلول . وقد اعلن رئيس الوزراء الصهيوني شمير ، امام الكنيست يوم ١٩٩١/٢/٤ ان « حل النزاع كامن في رغبة واستعداد الدول العربية لوضع حد لحالة الحرب مع اسرائيل » واشار شامير الى خطته التي اقرتها حكومته بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤ والخاصة باجراء انتخابات للحكم الذاتي في الضفة والقطاع ، وقال انها لازالت قائمة ، وان اسرائيل مستعدة لاستئنافها ، وطالب بابعاد منظمة التحرير الفلسطينية عن اي حل ، ورفض مجددا فكرة عقد مؤتمر دولي ، باعتباره « وسيلة لاملاء الحل على اسرائيل » .

وتطرح بعض اوساط اليمين الصهيوني شروطا اضافية اخرى اكثر تشددا ، حين تطالب كشرط لبدء ما يسمى بالسيرة السياسية بالحصول على اجابات واضحة وصريحة من الدول العربية التي تعتبر نفسها في حالة حرب مع اسرائيل ، بخصوص الاستعداد للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والاستمرار ، واجراء مفاوضات ثنائية مباشرة معها دون شروط مسبقة ، بهدف التوصل الى اتفاقات سلام تعاقدي . وتربط اوساط يمينية صهيونية اخرى السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ، باحداث تغييرات داخلية ديمقراطية على النمط الغربي في العالم العربي ، وتقليص مبيعات الاسلحة للدول العربية وتستبعد هذه الاوساط امكانية التوصل الى السلام والاستقرار في المنطقة في القرن الحالي .

وتشير الصحف الاسرائيلية ، الى ان رد اسرائيل كان فاترا ، على مشروع

امريكي للتسوية عرضه على شمير ووزير خارجيته ، في منتصف شهر شباط الحالي ، عضو الكونغرس الامريكي ستيفن سوليزر رئيس لجنة المخصصات في مجلس النواب الامريكي ، ويقضي باجراء محادثات ثنائية مباشرة بين اسرائيل وكل طرف من اطراف الصراع بمن فيهم الفلسطينيون ، تحت رعاية مشتركة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع تدخل امريكي جاد في سير المحادثات ، وقال شمير في معرض رده على المشروع ، ان الاتحاد السوفياتي لم يؤهل نفسه للعمل كشريك في المسيرة السياسية في الشرق الاوسط .

ومن اجل تعقيد اية مسيرة سياسية محتملة ، سوف يعمل المحتلون الصهاينة كما تشير كل الدلائل ، على تسريع وتيرة خلق حقائق جديدة في المناطق المحتلة ، وخاصة في مجال الاستيطان ، وقد اكد وجود توجه كهذا اثنان من اعضاء الكنيست من المعارضة هما حاييم اورون من حزب مبام ودادي تسوكر من حركة راتس ، حيث ذكرا ان حكومة الكيان الصهيوني تخطط للقيام بعمليات استيطان سريعة عن طريق توسيع المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع بهدف وضع وقائع جديدة على الارض لتعقيد اية مسيرة سياسية مستقبلية ، وسوف يستثمر في هذا المجال نصف مليار شيكل في كل سنة ما بين ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣ ، ويجري الاعداد لبناء ١٢ الف وحدة سكنية في المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع ، وزيادة عدد المستوطنين حتى عام ١٩٩٣ بمقدار خمسين الف مستوطن يضافون الى ١٥ الف انضموا للمستوطنات عام ١٩٩٠ . (هآرتس ١٩٩١/٢/١٤).

واذا كانت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي قد تراجعت بعض الشيء في الشهرين الماضي والحالي ، بسبب حرب الخليج ، وانخفضت الى ١٣ الفا في شهر كانون الثاني الماضي والى حوالي ستة آلاف في شهر شباط الحالي ، كما تقدر الاوساط الصهيونية ، مقابل ٣٤ الفا من شهر كانون الاول ١٩٩٠ ، فان الاوساط الصهيونية تتوقع ان يتجدد زخم الهجرة بعد انتهاء ازمة الخليج ، وان يصل هذا العام ٣٠٠ الف مهاجر جديد حسب تقديرات الوكالة اليهودية . ويذكر سمحا دينتس رئيس ادارة الوكالة اليهودية ، أنه يوجد في الاتحاد السوفياتي اليوم ١ر٥٢ مليون يهودي تقدموا بطلبات للهجرة الى اسرائيل (معريف ١٩٩١/٢/١٨) .

هذه هي بعض الحسابات الاسرائيلية المكشوفة لمرحلة ما بعد حرب الخليج ، والتي تخفي وراءها المزيد من المخططات والتحديات الخطيرة ، التي ينبغي الاستعداد والعمل لمواجهتها بكل السبل والاساليب .

الانتفاضة الفلسطينية والرأي العام الاسرائيلي

(دراسة في مؤشرات التأثيرات السياسية)

●● ابراهيم عبدالكريم

✻✻ تعد تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية على الراي العام الاسرائيلي مسألة جديرة بالاهتمام ، نظرا لما تنطوي عليه من دلالات صراعية ومعرفية ، ونظرا كذلك لان دراسة هذه التأثيرات تضيف الى الحسابات الجارية والاستراتيجية معطيات لازمة لعملية ادارة المواجهة والصراع ، على المستويين الفلسطيني والعربي ✻✻

✻ اولا ، في طبيعة المسألة المبحوثة :

من المعروف ان المؤسسات البحثية الاسرائيلية المهتمة بشؤون الراي العام درجت على القيام باستطلاعات للتعرف على اتجاهات الاسرائيليين ، تنفيذا لدورها الوظيفي في اطار الاداء العام للكيان . ومعروف ايضا انه سواء كانت هذه الاستطلاعات تأتي استجابة لطلب السلطات الرسمية او بمبادرة ذاتية من المؤسسات البحثية ، فان نتائج الاستطلاعات تلقى اهتماما ملحوظا من قبل الدوائر العاملة في صناعة واتخاذ القرارات لدى اسرائيل . وبالرغم من ان الاستطلاعات عموما تفتقر الى الاتساع الكبير في التمثيل ـ بكونها تتعامل مع عينات مختارة متنوعة ـ الا انها مع ذلك تصلح لان تؤخذ كمؤشرات غير قليلة الدلالة . ويمكن القول ان هذه المؤشرات تفيد في التعريف بما يراود اذهان الاسرائيليين ، وتنبىء عن بعض مكونات الشخصية الاسرائيلية وطبيعة التنشئة الاجتماعية السياسية ، كما تنبىء الى حد ما عن مدى تشرب العينات

المختارة للخطاب الايديولوجي والسياسي الاسرائيلي . هذا فضلا عن انها تشير الى مقدار تفاعل الفرد والجماعة مع المثيرات والتحديات الخارجية القائمة .

كحالة دراسية ـ غير متعارضة مع العموميات السابقة ـ نشطت المؤسسات البحثية الاسرائيلية المعنية ، منذ انطلاقة الانتفاضة ، باجراء ابحاث متخصصة تتناول الاتجاهات السياسية في اوساط الاسرائيليين ، وبرصد مظاهر التغير التي تطرا على هذه الاتجاهات . وكانت المعلومات التي تنشر عن نتائج استطلاعات الرأي العام الاسرائيلي تدور غالبا ـ كما سنرى ـ حول محور عام هو التعبير عن ظاهرة لها حضورها على مختلف الصعد السياسية والحزبية والاكاديمية وسواها ، هي ظاهرة « الاستقطاب السياسي » في التجمع الاسرائيلي ، وتعمقه ، على خلفية تأثيرات الانتفاضة .

نتوقف قليلا للاشارة الى ان ظاهرة « تعمق الاستقطاب » تعني ـ مع التحفظ ازاء المصطلحات الاسرائيلية ـ ان شرائح الاسرائيليين التي كانت « صقرية » قبل الانتفاضة قد اصبحت « اكثر صقرية » بعد الانتفاضة واتسعت قاعدتها . وان الشرائح التي كانت « حمائمية » قبل الانتفاضة قد اصبحت « اكثر حمائمية » بعد الانتفاضة مع اتساع ملحوظ ايضا في قاعدتها . وبالتالي فان تقلصا واضحا قد طرأ على حجم « الوسط الاسرائيلي » وعلى تأثيره على اختلاف الاطر التي ينتمي اليها ممثلو الوسط .

قبل ان تؤكد نتائج انتخابات الكنيست الثانية عشرة (١/١١/١٩٨٨) المعطى الخاص بزيادة الاستقطاب ، كان اول مؤشر نوعي هام في هذا السياق ظهور مجلسين يضمان شخصيات بارزة من الاكاديميين وضباط الاحتياط والنشطاء الحزبيين والفعاليات الاخرى ، الاول هو « مجلس السلام والامن » الذي تأسس في آذار (مارس) ١٩٨٨ ، والثاني هو « مجلس الامن والسلام » الذي تأسس في ايار (مايو) من العام ذاته والذي يدعو الى اسبقية الامن على السلام بمنظور « صقري » ردا على توجهات المجلس الاول الذي صنف كمجلس « حمائمي » . وظهرت مؤشرات كثيرة حول ظاهرة « الاستقطاب السياسي » وتعمقه ، تجلت في نماذج من التحركات والانشطة الفكرية والعملية في صفوف الاسرائيليين ، توزعت بين تأييد سياسة القبضة الحديدية والتشدد بها في مواجهة الانتفاضة والتأكيد على التمسك بالمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وبين الدعوة الى الكف عن هذه السياسة والخروج من « المصيدة » حرصا على اسرائيل وصورتها .

كانت استطلاعات الراي العام الاسرائيلي، بدورها، تتضمن علامات بارزة تدل على وجود ظاهرة الاستقطاب واتساعها، سواء ضمن الدراسة الميدانية الواحدة، او ضمن مجموع الدراسات التي اجريت منذ انطلاقة الانتفاضة. وحين نضع هذه الاستطلاعات، بنتائجها واغراضها، في الميزان، يتضح انها حققت نجاحا باديا - جزئيا على الاقل - في تحديد بنية الاتجاهات السياسية للاسرائيليين، وفي تتبع التبدلات التي كانت هذه الاتجاهات عرضة لها، في ظل استمرار المواجهة بين الانتفاضة الفلسطينية وبين قوات الاحتلال. وبصرف النظر عن تعدد الموضوعات التي طرحت للدراسة، يمكن اعتبار العناوين السياسية هي العناوين الاكثر بروزا في تجسيد ما سبق، خاصة وانها تمس من جوانب متعددة حياة الاسرائيليين وتصوراتهم.

* ثانيا، نماذج «مركز جافي».. التغير والاستقطاب المتزايد:

كان مركز جافي (يافية) للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب برئاسة اللواء احتياط اهرون ياريف - سباقا الى اجراء الدراسات الخاصة باتجاهات الراي العام الاسرائيلي اثر انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية. وصادف ان المركز كان قد اجرى استطلاعا للراي بالتعاون مع «معهد داحف لابحاث الراي العام» في الشهر الاول من العام ١٩٨٦ تضمنه كتاب «الراي العام والامن القومي في اسرائيل» الصادر عن مركز جافي (ايار / مايو ١٩٨٨) باسم البروفسورات آشر آريان وايلان تلمود وتمار هرمان، وهم من كبار الباحثين في المركز. وخلال الشهر الاول من الانتفاضة سارع «مركز جافي» بالتعاون مع «معهد داحف» الى اجراء استطلاع آخر للراي تم فيه طرح الاسئلة التي تضمنها الاستطلاع الاول، مع زيادات وتعديلات طفيفة، على الجمهور نفسه تقريبا الذي تألف من ١١٨٠ شخصا (مقابل ١١٧٢ شخصا في المرة الاولى).

قام خبراء مركز جافي بالتعاون مع العاملين في معهد داحف بوضع اسئلة تشمل شتى الموضوعات التي تتصل بالقضايا العامة للكيان الاسرائيلي، وخاصة المسائل الصراعية المتداولة في النقاشات الداخلية والخارجية. ويتضمن الجدول التالي (رقم ١) ملخصا منتقى لعدد من مضامين الآراء والنتائج الواردة في دراستي «مركز جافي ومعهد داحف» بشأن بعض المسائل الصراعية المدروسة (١):

مضمون الراي	الاستطلاع الاول	الاستطلاع الثاني
- الثقة باستمرار وجود اسرائيل بصورة مضمونة على المدى الطويل.	٩٦٪	٨٩٪
- التأكد من عدم توفر اي فرصة للقضاء على اسرائيل.	٨٥٪	٧٤٪
- العرب يريدون القضاء على غالبية اليهود بعد احتلال البلاد.	٤٢٪	نسب تدل على ان الاهداف العربية هي اكثر تصلبا
- العرب يريدون تدمير دولة اسرائيل.	٣١٪	
- العرب يريدون استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.	٢٣٪	
- العرب يريدون استعادة جزء من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.	٧٪	
- الموافقون على اعادة معظم المناطق المحتلة عام ١٩٦٧).	٣٢٪	نسب قريبة من سابقاتها
- الموافقون على ضم «المناطق» الى «اسرائيل»	٣٠٪	
- المؤيدون للمحافظة على الخط والوضع القائم الحالي.	٣٨٪	
- الداعون الى التوصل الى «سلام مقابل ارض».	٤٣٪	
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في «المناطق» صحيحة (واقعية وحكيمة).	٥٠٪	٣٣٪
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في «المناطق» قاسية للغاية.	٥٪	١١٪
- الذين يعتقدون بأن سياسة اسرائيل في «المناطق» متساهلة للغاية (اكثر من اللازم).	٤٥٪	٥١٪

الجدول (رقم ١)

بعض نتائج دراستي «مركز جافي ومعهد داحف» للراي العام الاسرائيلي ١٩٨٦، ١٩٨٨).

.. تبين النتائج السابقة ان انخفاضا قد طرأ على الثقة بالنفس في صفوف الاسرائيليين في الموضوع الخاص بمستقبل اسرائيل ومصيرها والتحديات التي تواجهها ، خلال الفترة الفاصلة بين الاستطلاعين ، وان هناك تزايدا في الاعتقاد بين الاسرائيليين بوجود تصلب عربي في موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي . كما توحي هذه النتائج بأن الاتجاهات الخاصة بمستقبل المناطق المحتلة تعكس بمقدار كبير الحلول التي يستعد الاسرائيليون لها من اجل تحسين الوضع الامني الاسرائيلي ، في حين نلاحظ ملامح استقطاب في النظرة الى الاسلوب الاسرائيلي المتبع ضد الانتفاضة .

الدراسة الثانية (٢) ـ ولعلها الاكثر اهمية ، على الاقل في ضوء بعض النقاط المنهجية المعتمدة خلال بحثنا ـ هي الدراسة التي اجراها « مركز جافي » على مرحلتين ايضا ، تحريا للتغيرات التي اسهمت الانتفاضة في حدوثها على صعيد المواقف السياسية للاسرائيليين . فقد اجرى المركز بتمويل وتعاون « مركز بنحاس سابير للدراسات الاقتصادية والاجتماعية بجامعة تل أبيب » وباشتراك « معهد داحف » استطلاعين للرأي العام الاسرائيلي ، الاول استغرق الفترة من ١٩٨٧/١٢/٩ الى ١٩٨٨/١/٤ ، والثاني في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨ اي بعد نحو عشرة اشهر وشمل ٤١٦ شخصا اختيروا بحرص تمثيلي من عينة الاستطلاع الاول (البالغة ١١١٦ شخصا) . وهكذا فان أشخاص العينة التمثيلية المختارة لدراسة التغيرات هم انفسهم في الاستطلاعين وطرحت عليهم الاسئلة ذاتها تقريبا في المرتين .

اشرف على هذه الدراسة البروفسور آشراريان (مدير مشروع الامن القومي والراي العام في اسرائيل ضمن مركز جافي) . وتوصل فريق البحث الذي عمل في تحليل المعطيات الى النتائج الثلاث التالية :

آ ـ تصلب عام قصير الامد في المواقف الامنية بعد الشهور العشرة الاولى من الانتفاضة .

ب ـ اعتدال تدريجي ومستمر في مسائل معينة للسياسة الامنية خلال السنوات الماضية .

ح ـ استقطاب متزايد بين مواقف « اليسار التصالحي » وبين « اليمين المتطرف » (حيث تقلص الوسط من ٣٤٪ في الاستطلاع الاول ٢٧٪ في الاستطلاع الثاني) .

في التوصل الى النتيجتين آ و ب ، استند القائمون بالدراسة الى معلومات كثيرة ، منها المؤشرات الواردة في الجدول التالي (رقم ٢) .

مضمون الاتجاه	الاستطلاع الاول ديسمبر ١٩٨٧	الاستطلاع الثاني اكتوبر ١٩٨٨
* ـ التصلب على المدى القصير :		
ـ تأييد المفاوضات الفورية مع منظمة التحرير.	٣٧٪	٣٢٪
ـ معارضة عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط.	٣٧٪	٤٥٪
ـ تفضيل زيادة القوة العسكرية على الجهود الرامية لبدء محادثات سلام.	٢٧٪	٣٨٪
ـ تفضيل الاعتبارات الامنية على المحافظة على « مبدأ سلطة القانون » .	٢٨٪	٤٨٪
* الاعتدال على المدى الطويل :		
ـ استعداد لاعادة مناطق في اطار اتفاق سلام.	٤٤٪	٤٨٪
ـ استعداد لاقامة دولة فلسطينية في نهاية الامر.	٢٠٪	٢٥٪
ـ الموافقون تماما على تشجيع هجرة العرب من البلاد .	٣٥٪	٢٧٪

الجدول (رقم ٢)

مؤشرات في دراسة « مركز جافي » حول تغير الرأي العام الاسرائيلي (خلال الشهور العشرة الاولى للانتفاضة) .

ودون الخوض في التعامل مع الارقام والنسب ، نكتفي بايراد بعض النتائج التي توصلت اليها الدراسة ذاتها بشأن تأثيرات الانتفاضة على مواقف الاسرائيليين السياسية ، وهي نتائج تتضمن بين مكوناتها تأكيدا على وجود « استقطاب سياسي » في اتجاهات العينة المدروسة . حيث اتضح للفريق الباحث بعد التدقيق في معطيات الاستطلاع الثاني (تشرين الثاني ١٩٨٨) كما يلي :

١ ـ كان للانتفاضة أثرها على الراي العام الاسرائيلي ، وهناك ٥٥٪ اشاروا بأن مواقفهم بالنسبة الى الوضع الامني والسياسي قد تغيرت نتيجة الانتفاضة .

٢ ـ لم تؤثر الانتفاضة على مجمل الاسرائيليين في اتجاه (حل راديكالي) يقضي بالانسحاب الكامل من كل المناطق المحتلة او ضم المناطق الى اسرائيل .

٣ ـ ربع اعضاء العينة قالوا ان آراءهم اعتدلت في أعقاب الانتفاضة.

٤ ـ ثلث اعضاء العينة قالوا ان مواقفهم تصلبت جراء الانتفاضة .

٥ ـ الذين قالوا ان الانتفاضة أثرت بهم وجعلتهم أقل استعدادا للتنازلات كانوا ضد التنازلات منذ البداية ، ومثلهم ايضا أصحاب الراي المعاكس .

٦ ـ معظم الذين اشاروا بأن الانتفاضة دفعتهم الى مزيد من الاستعداد لتقديم التنازلات ابدوا التنازلات حتى قبل ان تندلع الانتفاضة .

٧ ـ في معظم الاحيان التي غير فيها الاشخاص آراءهم ، تجلى التغيير في تصلب الراي القائم وليس في تبني الراي المعاكس .

.. في المنحى ذاته ، اعتمد الفريق الباحث اتجاهات التصويت في انتخابات الكنيست الثانية عشرة (قبل حدوثها) كمؤشر آخر في التدليل على وجود بصمات للانتفاضة (٣) ، منها التسبب في تغير اتجاهات التصويت دون تناقض مع ظاهرة الاستقطاب . فقد طرح على أفراد العينة المشتركة بين الاستطلاعين سؤال حول الحزب الذي سيمنحونه صوتهم فيما لو جرت الانتخابات حالا ، واتضح من الاجابات ان الانتفاضة تركت أثرا كبيرا على اعتبارات تصويت الناخب الاسرائيلي ، بالرغم من وجود استقرار شكلي في نسب النتائج ، وخاصة للحزبين الكبيرين . وتقول ميخال شمير (المشاركة في البحث والخبيرة بدراسة الانتخابات في قسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب) ان الاستقرار في النتائج لايعني ان اعضاء العينة لم يغيروا رأيهم . ففي تقسيم الاحزاب الى خمسة معسكرات (هي : يسار متطرف، العمل ، المتدينون ، الليكود ، اليمين المتطرف) يتبين ان ٢٨ ٪ قد غيروا شكل تصويتهم ، بفعل الانتفاضة . وتركز د.شمير على وجود استقطاب لدى توزيع الاحزاب الى معسكرين ، حيث انتقلت نسبة ٦ ٪ من اليسار الى اليمين وانتقلت نسبة ٥ ٪ من اليمين الى اليسار . ولاحظت د.شمير ان المحتوى السياسي لاتجاهات التصويت التي اثرت فيها الانتفاضة يتمثل في ادراك الناخب الاسرائيلي لمدى قدرة الحزب الذي يصوت له في معالجة النزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي ، سواء على المدى الطويل أم على المدى القصير .

* ثالثا ، الاتجاهات السياسية في نموذجين آخرين :

شملت استطلاعات الراي العام الاسرائيلي العديد من المسائل الصراعية التي تدور حولها نقاشات ومداولات والتي كانت الانتفاضة الفلسطينية سببا رئيسا لاستمرارية اثارتها على أكثر من صعيد . ومن النماذج التي نشرت في الصحافة الاسرائيلية نقف عند المثالين التاليين :

آ ـ أجرت « دائرة المعلومات المدنية » ذات الصلة الادارية الوثيقة بالمؤسسات الحكومية الاسرائيلية ، استطلاعا للرأي ، صدرت نتائجه في الاسبوع الاخير من حزيران (يونيو) ١٩٨٨ . ومن هذه النتائج ان ٦٦ ٪ من سكان « بلدات التطوير » اعربوا عن تأييدهم لفكرة ترحيل العرب من البلاد (مقابل ٤١ ٪ كانوا قد ايدوا الفكرة ذاتها في استطلاع سابق) . وفي المقابل اعرب ٥٠ ٪ من الذين جرى استطلاع آرائهم عن تأييدهم لاجراء مباحثات مع م.ت.ف وتأييدهم كذلك لفكرة « اعادة مناطق من أجل السلام » . وعلى هذه النتائج يعلق الكاتب الاسرائيلي الذي أوردها بقوله ان ماتوصلت اليه « دائرة المعلومات المدنية » نسمعه بالصدفة من مختلف الاسرائيليين في الامكنة العامة ، حيث يقال « اما ان نطرد السكان من المناطق المحتلة أو نطرد منها نحن » ، وكل ذلك فقط لغرض التخلص من سكان المناطق ومن ضرورة السيطرة عليهم ، وايضا للتخلص من الخدمة الاحتياطية فيها ومن الوضع القائم بشكل عام . ويضيف الكاتب نفسه : ان الذين يعتقدون بكل ذلك لا يعرفون طريقة هذا التخلص وليست مهمة لديهم هذه الطريقة ، فالمهم هو « التخلص من المشكلة » . ويستعير الكاتب من نتائج الاستطلاع المشار اليه ما يؤكد ذلك ، حيث يصل التأييد الممنوح لمئير كهانا (زعيم حركة كاخ وابرز دعاة الترحيل ـ قتل فيما بعد) الى ٧٠ ٪ ولحركة تسومت (بزعامة رفائيل ايتان) الى ٦٠ ٪ . بيد ان من يشملهم الاستطلاع يميزون بين التأييد والتصويت ، الامر الذي يفسر لماذا يفوز الليكود بنسبة ٥١٪ في الاستطلاعات حول التصويت ، بينما تفوز الحركات المتطرفة بنسب اقل من ذلك بكثير ، والسبب على ما يبدو هو لان الليكود حزب قادر على تنفيذ ما يدعو اليه كهانا وايتان (٤) :

حيال التقارب بين رأيي العينة المبحوثة في تأييد خياري « الترحيل » و« اعادة مناطق من اجل السلام » ـ وهو تقابل يقترب من حالة « الاستقطاب » ـ نذهب الى ان الانتفاضة نجحت في زيادة ارتباك الاسرائيليين ، عبر دفعهم قسرا للبحث عن مخرج .

ب ـ اجرى « معهد داحف لابحاث الراي العام » استطلاعا للراي على مرحلتين قبل « المبادرة الفلسطينية للسلام » التي طرحتها قيادة منظمة التحرير وبعدها . وكانت

النتائج في الاجابة على سؤال « في الوضع الناشىء الان (١٩٨٨) هل توافق ام تعارض اقامة دولة فلسطينية ؟ » هي : ــ موافقون تماما ٣ ٪ ــ موافقون ٢٠ ٪ ــ معارضون ٣١ ٪ معارضون تماما ٤٦ ٪ .. وعن سؤال « هل تؤيد اجراء مفاوضات مع م.ت.ف في الظروف الجديدة بعد خطاب ياسر عرفات في جنيف؟ » اجاب ٣٠ ٪ بانهم يؤيدون اجراء المفاوضات مع المنظمة وابدى ٧٠ ٪ معارضتهم لذلك (٥) .

تنسجم هذه النتائج مع بعض مكونات المواقف الرسمية والحزبية الاسرائيلية بشأن الحلول السياسية والتسوية • ولا يخفى ان المغزى الكامن خلف هذا الانسجام يقوم على منح اهمية كبرى للاتجاهات السياسية للمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة ، باعتبارها المصدر الرئيس في تزويد الاسرائيليين بالمحتوى السياسي لتوجهاتهم ازاء المشكلات الصراعية .

*** رابعا ، دراسة « معهد غوتمان » : الحامل الاجتماعي للاتجاهات السياسية .**

اسهمت الانتفاضة الفلسطينية في الحفاظ على تلاحق النقاشات ضمن الاوساط الاسرائيلية حول مسألتي الديمغرافيا والاحتلال . وكثرت « الوصفات » التي ظهرت في هذه الاوساط بين خياري « الترحيل» و « منح الاستقلال للفلسطينيين » • وفي اطار المساعي الرامية للتعرف على الاتجاهات السياسية للرأي العام الاسرائيلي بشأن ذلك ، اتضح لدى « معهد غوتمان للابحاث » ان هذه الاتجاهات وثيقة الارتباط بحاملها الاجتماعي (معبرا عنه بتصنيف شرقيين وغربيين) ووثيقة الارتباط ايضا بالتقسيم العمري لهذا الحامل • حيث اجرى المعهد خلال اواسط عام ١٩٨٨ استطلاعات للرأي العام الاسرائيلي (٦) طرح فيها على العينات المختارة اسئلة كثيرة منها : كم هو مهم لك ان تكون « دولة اسرائيل ديمقراطية » ؟ ــ كم هو مهم لك ان تكون « دولة اسرائيل يهودية » ؟ .. ــ

ــ اذا بقيت المناطق المحتلة تحت السيطرة الاسرائيلية ، فما الذي يجب عمله من اجل المحافظة على « الطابع الديمقراطي واليهودي للدولة » ؟ وكان على الذين تم توجيه هذا السؤال الاخير اليهم الاختيار بين ثلاثة احتمالات هي : اعطاء حقوق مساوية لعرب المناطق ــ التسبب بمغادرة معظم او جزء من (عرب اسرائيل) ــ التنازل عن معظم او كل المناطق المحتلة • وكانت النتائج التي توصل اليها « معهد غوتمان » كما هو موضح بالجدول التالي (رقم ٣) الذي يبين اتجاهات الاسرائيليين بشأن حل مشكلة الطابع الديمقراطي للدولة ، واصل الذين تم سؤالهم وعمرهم كأساس اجتماعي لتوزيع الاصوات •

الحل المرغوب	الشرقيون		الغربيون	
	الجيل الاول	الجيل الثاني	الجيل الاول	الجيل الثاني
استمرار التمسك بالمناطق مع اعطاء حقوق متساوية للسكان العرب	٪٢٣	٪٢٤	٪٢٤	٪٢٢
التنازل عن المناطق	٪٢٥	٪١٦	٪٤٢	٪٤٠
دفع العرب الى المغادرة	٪٤٧	٪٥٦	٪٣٢	٪٣٥
غير مهم الحفاظ على الطابع الديمقراطي للدولة	٪٥	٪٤	٪٣	٪٣

الجدول (رقم ٣)

نتائج « معهد غوتمان » حول الاتجاهات السياسية للاسرائيليين على اساس الحامل الاجتماعي وتقسيماته العمرية

(خلال العام الاول من الانتفاضة)

يتضح من النتائج السابقة ان اليهود الشرقيين هم اكثر تطرفا من الغربيين، في موضوعي « التنازل عن المناطق المحتلة » و « دفع العرب الى المغادرة » ، وانهم يميلون اكثر من الغربيين الى تنحية ما يسمى « الطابع الديمقراطي للدولة » بالمفاهيم الاسرائيلية ، اي بالترجمة العملية : ان الشرقيين يتفوقون على الغربيين في تأييدهم لاستعمال العنف وتطبيق سياسة القبضة الحديدية • ويتضح في الوقت ذاته ان الجيل الثاني من اليهود الشرقيين اكثر تطرفا من جيلهم الاول ، وهذا يعني ان التنشئة الاجتماعية السياسية للجيل الجديد قد لعبت دورها في حقنهم بمنطلقات وأهداف « الدولة الاسرائيلية » ضمن أجواء ابتعادهم عن المحيط الاجتماعي الاصلي لاسرهم التي تحتفظ غالبيتها ولو بحد ادنى من الذكريات « الوردية » عن حياتها في اوطانها الاولى •

يمكن القول ، عموما ، ان هذا البعد الاجتماعي للاتجاهات السياسية لليهود الشرقيين الذي تمثله المواقف « الاكثر صقرية » ازاء العرب ، يرتبط بشبكة معقدة من المسببات والنتائج ، تبدو ملامح مكوناتها كما يلي :

آ ـ بحث الشرقيين التلقائي (عفويا وإراديا ـ لا فرق من حيث النتيجة) عن سبل التخلص من وضعية المهانة الاجتماعية والنفسية التي تشكل عبئا يجثم على صدور الشرقيين في الكيان الصهيوني · وانحراف تصريف الردود على الشعور بالدونية حيال النظرة الفوقية المستشرقة في صفوف اليهود الغربيين ، وذلك عبر لجوء الشرقيين الى الانتقام لتدني منزلتهم باتخاذ موقف متطرف ضد طرف لا علاقة له اصلا بما يعانونه في التجمع الاسرائيلي · وبالتالي عدم توجيه هذا الردود نحو المسببات المباشرة للشعور بالغبن والاحباط · فيلعب العرب ، والحالة هذه ، دور « كبش فداء » كلاسيكي في العملية ·

ب ـ ثمة عامل يتعلق بنشوء الهوية الجديدة لليهود الشرقيين في التجمع الاسرائيلي ، حيث يميل هؤلاء الى تأكيد الذات والبرهنة على الولاء للدولة ـ والمزاودة على الغربيين في كثير من الاحيان ـ في اطار سعي الشرقيين الى حيازة او فرض القبول الاجتماعي بهم للانخراط في التجمع الاسرائيلي · يضاف الى هذا تظاهر الشرقيين بالاختلاف عن العرب ، حتى لا يجري تصنيفهم كعرب بطريقة الخطأ · ويراد لكراهيتهم للعرب ، هنا ، ان تبرهن على وجود ذلك الاختلاف · ويرتبط بهذا الامر ، ادعاء الشرقيين بانهم يعرفون العرب عن كثب ، وزعمهم بأن لدى المسلمين حالة من العداء والكراهية الدينية لليهود اكثر مما هو لدى المسيحيين ·

ج ـ احساس الشرقيين في التجمع الاسرائيلي بان مصيرهم مرهون بمصير « دولة اسرائيل » ، خاصة في ظل ضيق هوامش وامكانيات النزوح من البلاد ، بالقياس مع ما هو متاح للغربيين · وهكذا تؤدي الخشية من دفع الثمن وحدهم في نهاية الصراع مع العرب ، الى التوحد مع الدولة الصهيونية واهدافها · ويزداد هذا الاحساس شدة من واقع ان الشرقيين في التجمع الاسرائيلي ، حرقوا سفنهم التي تربطهم مع اوطانهم الاصلية ·

د ـ تتأثر مواقف الشرقيين من العرب باعتبارات اخرى : اقتصادية (مثل : التنافس مع العرب على فرص ومواقع العمل في البلاد) · وحزبية (مثل : التصويت لليكود احتجاجا على سياسة المعراخ ازاء الشرقيين) · ودينية (الشرقي هو عموما توراتي / عاطفي ـ تعبيري ، أما الغربي فهو عموما تلمودي / اكثر ذرائعية ، في الموقف مثلا من مشكلة ما يسمى « يهودا والسامرة ») · وايضا مسألة تأثر الشرقيين بالنمط الحضاري ـ السياسي للمجتمعات الشرقية ابان وجودهم فيها ، الى جانب مؤثرات الثقافة والتحصيل العلمي وسواها ·

في ضوء هذه العوامل مجتمعة ، يمكن ملاحظة ان المواقف « الاكثر صقرية » لدى اليهود الشرقيين تجاه العرب ، يترتب عليها انخفاض مستوى الاحتقان الداخلي في التجمع الاسرائيلي ، وتوجيه عملية حل التناقضات الثانوية مع الغربيين نحو هدف خارجي ، وذلك بشكل متكامل مع حرص المؤسسة الصهيونية الحاكمة على ما يسمى « الصهر الاجتماعي ودمج الطوائف » وتوظيف الجهود والامكانات لتصب في مجرى المواجهة مع العدو العربي ·

*** خامسا ، دراسة « معهد التخطيط السياسي » : تآكل الديمقراطية في مواجهة الانتفاضة ··**

شكلت الانتفاضة الفلسطينية منذ انطلاقتها احد محددات المواقف الاسرائيلية وفق علاقة « الفعل ورد الفعل » بمضامينها المتداولة · وفي حين وجدت شرائح اسرائيلية معينة ان الانتفاضة تحفز على المضي في البحث عن حل يحقق الحد الادنى من التطلعات الفلسطينية ، كانت شرائح أخرى تجد في الانتفاضة تحديا جديدا يتطلب برأيها تشددا في مواجهة الفلسطينيين ، وقد انعكس هذا الامر في صورة قناعة متزايدة لدى شرائح النوع الثاني بتخفيف ما يسمى « قيود الديمقراطية الاسرائيلية » على الاداء الميداني والسياسي لاسرائيل ·

من الاشارات التي تفيد بوجود القناعة المذكورة ، ما جاء في بحث أجراه ـ على امتداد نحو عامين من الانتفاضة ـ البروفسوران افرايم ياعر ويوحنان بيرس لصالح « معهد التخطيط السياسي لعلاقات اسرائيل والشتات التابع لجامعة تل ابيب »(٧) فقد تم استطلاع آراء نحو ١٢٠٠ شخصا يمثلون نماذج مختلفة من الاسرائيليين ، وكانت النتائج تؤكد ما يسمى « تآكل التوجهات الديمقراطية » لدى نسبة عالية من المبحوثين · وفيما يلي بعض الامثلة :

آ ـ على مدى العامين ١٩٨٨/١٩٨٩ ازداد بنسبة الثلث (٣٣٪) عدد الذين تم استطلاع آرائهم والذين يوافقون على زعامة اسرائيلية قوية (تفرض النظام في الدولة دون أن تكون مرهونة باجراء انتخابات أو تصويت الكنيست) ·

ب ـ بعد نحو عامين من الانتفاضة ، وصلت نسبة الذين ينادون بضرورة « التخلص من ضغوط الديمقراطية » الى ٤٥٪ (مقابل ٣٤٪ قبيل الانتفاضة) ·

ج ـ تعززت النتائج السابقة عبر « جدول الديمقراطية » الذي وضعه «معهد التخطيط السياسي » منذ ثلاثة أعوام على غرار « جدول غلاء المعيشة » ، حيث اتضح انه منذ بداية الانتفاضة تقلصت مواقف الاسرائيليين تجاه ما يسمى « مراعاة الديمقراطية » في التعامل مع السكان العرب ·

من المقدر ان تكون النجاحات التي حققتها الانتفاضة على الصعد المحلية والخارجية ، في عداد العوامل التي قادت الى هذا الشكل من التغير في مواقف الاسرائيليين ، وهو تغير وجد متنفسا له في الرغبة باجراء تعديلات متشددة بقصد اخراج اسرائيل من المأزق عبر التسريع بعملية انهاء الانتفاضة ·

*** سادسا ، صورة الاسرائيليين لجيشهم على خلفية الانتفاضة :**

بفعل المعرفة المتاحة للاسرائيليين بخصوص المجابهات القائمة بين الانتفاضة الفلسطينية والجيش الاسرائيلي ، من الطبيعي أن تكون لديهم

صور ذهنية عن الجيش وسلوكه ، وان تسهم هذه الصور بدورها في توليد انطباعات يستكمل بها الاسرائيليون أو يعدلون بعض جوانب الادراك ازاء جيشهم . وقد عنيت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بالتعرف على تلك الانطباعات . فاضافة الى اشتراك شعبة أو أكثر في الجيش مع الجهات المعنية في القيام باستطلاعات ميدانية للرأي العام الاسرائيلي ، حول ذلك ، توجهت قيادة الجيش الى بعض المؤسسات البحثية الاسرائيلية المتخصصة لموافاتها بمعلومات واستنتاجات تتعلق بصورة الجيش وادائه بالنسبة للاسرائيليين ، على أرضية المواجهات الجارية في الضفة والقطاع . وفيما يلي بعض الامثلة :

آ ـ في آب (اغسطس) ١٩٨٨ اجرت « شعبة العلوم السلوكية » في الجيش الاسرائيلي بالاشتراك مع « معهد غوتمان للابحاث » استطلاعا للرأي شمل ٦٣٩ اسرائيليا ، وقورنت نتائجه بمعلومات حول النقاط المثارة ترجع الى سنوات سابقة . وفي حصلية الاستطلاع والمقارنة ، جاء مايلي(٨):

ـ تبين ان ٨٨٪ من أفراد العينة يعتمدون على الجيش الاسرائيلي ويثقون به وقت الحرب (مقابل ٩٦٪ عام ١٩٨٠ و ٨١٪ عام ١٩٨٥) .

ـ اوضح ٥٤ ٪ انهم يثقون الى حد كبير جدا بالقادة الكبار في الجيش الاسرائيلي ، وذكر ٣١٪ انهم يثقون بهؤلاء القادة الى حد ما)

ـ أعرب ٥١٪ عند تقديرهم الكبير لدور الجيش في المناطق المحتلة ، واعتقد ٥٨٪ ان الجيش يبدو بصورة ايجابية في وسائط الاعلام (مقابل ٦٧٪ عام ١٩٨٧ و ٧٠٪ عام ١٩٨٥) .

ـ اكد ٧٣٪ انهم يشعرون بثقة كبيرة باعلانات المتحدث باسم الجيش.

ـ ابدى ٦٣٪ استعدادهم لنصح اقاربهم بالتطوع في وحدات قتالية في الجيش (مقابل ٦٧٪ عام ١٩٨٠ و ٥٨٪ عام ١٩٨٥) .

ب ـ واعد البروفسور افرايم ياعر (عميد كلية العلوم الاجتماعية في جامعة تل أبيب) بحثا على فترتين (الاولى عام ١٩٨٧ والثانية عام١٩٨٩) حول الثقة التي يكنها الاسرائيليون للمؤسسات العامة في الدولة . واستخلص أن للانتفاضة تأثيرا هامشيا على المواقف الاساسية للاسرائيليين ازاء مؤسسات الدولة ، وان الجيش الاسرائيلي بقي المؤسسة ذات الثقة الاكبر ، حتى ان هذه الثقة ـ حسب استخلاصه ـ قد ازدادت على الرغم من الانتفاضة. كما ازدادت الثقة بالمؤسسة الثانية المسؤولة عن الامن (= الشرطة) ،وقرر في النهاية « ان الوضع الامني المتدهور يعزز مدى صلة الاسرائيليين بقوات الامن ويعزز تعلقهم بها »(٩).

جـ ـ في النصف الثاني من شهر آذار (مارس) ١٩٩٠ ، أجرى « معهد داحف لابحاث الراي العام » استطلاعا للراي في اوساط الاسرائيليين(١٠) بناء على طلب من قيادة الجيش ، للوقوف على ملامح الرؤية العامة للجيش من قبل السكان . ومن النتائج التي خلص اليها باحثو المعهد ، تبين ان هناك نسبة عالية جدا (٩٥ ٪)من الاسرائيليين يؤمنون بقدرة الجيش القتالية وبقدرته على حسم المعركة في أي حرب مقبلة مع العرب) بينما تضمنت النتائج ذاتها تقديرات متباينة ، متدنية بالقياس الى النسبة المذكورة ، في الحكم على الجيش وسلوكه خلال المجابهة مع الانتفاضة الفلسطينية . ويوضح الجدول التالي (رقم ٤) بعض معالم تلك التقديرات المتباينة :

تصورات المبحوثين	النسبة
* تصرفات الجيش في المناطق المحتلة :	
ـ جيدة .	٨٠٪
ـ غير لائقة .	٢٠٪
* « محافظة الجيش على الاخلاق » في المناطق ،	
ـ تامة .	٢٠٪
ـ نسبية .	٣٠٪
* تغطية الاخبار العسكرية في أجهزة الاعلام :	
ـ تتلائم مع الوضع .	٥١٪
ـ غير صحيحة وغير موثوقة .	٥٤٪
* معاملة قادة الجيش لجنودهم :	
ـ مقبولة .	٦٤٪
ـ خشنة وصارمة .	٢٥٪
ـ غير متشددة بالقدر الكافي .	٩٪
* تقدير المبحوثين لضباط الجيش :	
ـ عال .	٧٠٪
ـ متوسط .	٢٥٪
ـ منخفض .	٥٪

الجدول (رقم ٤)

بعض معالم التقديرات المتباينة في دراسة « معهد غوثمان » حول احكام الاسرائيليين على جيشهم وسلوكه (ربيع ١٩٩٠) .

(وبناء على طلب الناطق العسكري الاسرائيلي ، تم اجراء استطلاعين للراي العام في صيف ١٩٩٠ ،بينما ان زيادة حدثت في مدى ثقة الاسرائيليين بجيشهم . حيث ظهر ان ٩٢٪ من الاسرائيليين يعتمدون على الجيش الاسرائيلي في حال

وقوع حرب (مقابل ٨١٪ عام ١٩٨٥) . كما ظهر ان ٩١ ٪ من الاسرائيليين يثقون بقيادة الجيش الاسرائيلي (مقابل ٧٢ ٪ عام ١٩٨٥) ، وان ٧١ ٪ يثقون في بيانات الناطق العسكري (مقابل ٦٥ ٪ عام ١٩٨٥) (١١) .

تكفي المؤشرات الواردة في الامثلة الاربعة السابقة ، للدلالة على وجود تقدير ملحوظ للجيش الاسرائيلي في نظر العينات المبحوثة من الاسرائيليين ، على خلفية مواجهة الانتفاضة . هذا بالاضافة الى الدلالة على ان هناك تدنيا (او تراجعا) في الوقت ذاته قد طرأ على مواقف الاسرائيليين من جيشهم ، سواء كانت هذه المواقف تتعلق بالتصور لدور الجيش في قمع الانتفاضة ، او بالحكم على سلوك قادته وافراده استنادا لمنظومة من « المعايير والقيم » السائدة في التجمع الاسرائيلي .. وتجدر الاشارة هنا الى ملاحظتين مهمتين ، الاولى تتمثل في ان الاسرائيليين المبحوثين كانوا دون الحد الادنى في ابداء الاستياء من جيشهم ، خلافا لنماذج عالمية اخرى (منها النموذج الاميركي ابان حرب فيتنام) ، في حين يفترض ان يكون الاستياء في اوجه ازاء صنوف القسوة والعنف والوحشية بحق سكان مدنيين عزل . والملاحظة الثانية هي انه لا يمكن اقصاء تأثيرات الانتفاضة عن جملة الاسباب التي قادت الى التراجع في مكانة الجيش لدى الاسرائيليين .

*** سابعا ، استطلاعات الشبيبة : غموض الاستقطاب ..**

بعد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية استأثرت الشبيبة الاسرائيلية باهتمام اكبر من قبل عدد من المؤسسات والهيئات المعنية بشؤون الرأي العام في الكيان . وكانت الاغراض الرئيسية لاستطلاعات آراء الشبيبة تدور حول مراقبة مفاهيمها واتجاهاتها السياسية ، والوقوف على مدى تغلغل رؤى التجمع الاسرائيلي وقناعاته في نفوس الناشئة ، وتأثيرات الانتفاضة في كل ذلك .

تناولت الاستطلاعات الخاصة بالشبيبة شتى الموضوعات التي تمس من قريب او بعيد شؤون الكيان والصراع مع الفلسطينيين والعرب . ونقف عند خمسة منها ظهرت معلومات عنها في النصف الاول من العام ١٩٩٠ ، هي ،

آ ـ استطلاع صحيفة للشباب باسم « آحري هتسلتسول » ، اجرته هيئة تحريرها على عينة تتألف من ٣٨٠ طالبا اسرائيليا (من صفي الحادي عشر والثاني عشر من ثماني مدارس في حيفا) . وقد تمحورت الاسئلة الموجهة اليهم حول عدة موضوعات ، ابرزها مشروع الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات للفلسطينيين في الضفة والقطاع ، والسلوك الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين ، وموضوع الخدمة في المناطق مستقبلا . وجاء في نتائج الاستطلاع ما يلي (١٢) :

ـ ٤٦ ٪ اعتبروا ان مشروع الحكومة لاجراء انتخابات في المناطق هو صيغة لاقامة دولة فلسطينية .

ـ ٢٦ ٪ قدروا ان الانتخابات ستؤدي الى سلام عادل ودائم .

ـ ٢١ ٪ قالوا ان تصلب الحكومة الاسرائيلية حال دون التسوية مع الفلسطينيين .

ـ ٣٣ ٪ اعتقدوا ان الحكومة اضاعت فرصة تصفية الانتفاضة عن طريق استخدام يد حديدية .

ـ ١٦ ٪ توقعوا ان يكون لديهم مشكلة اذا ما خدموا في المناطق المحتلة ، واعرب نحو ضعف هذا العدد عن انهم سينفذون مهمتهم كجنود على اكمل وجه.

ب ـ استطلاع لصالح جامعة تل ابيب ، قام به البروفسور دانئيل بارتل وماتي كمينسكي (العاملان في ميدان العلوم الاجتماعية بالجامعة المذكورة). وكانت العينة المنتقاة من طلاب التاسع والحادي عشر من ابناء المستوطنات الشمالية ، وقد نشرت نتائج هذا الاستطلاع في الاسبوع الاول من شهر ايار (مايو) ١٩٩٠.

ضمن قائمة طويلة من الاسئلة ، بعضها تناول الانتفاضة والمواجهة في المناطق المحتلة ، طرح على الطلاب سؤال نصه « ما هي الفكرة الاولى التي تخطر لك عندما تسمع كلمة فلسطيني ؟! » ووجد الباحثان ان ٤٥٪ من أفراد العينة استخدموا في اجوبتهم عبارات مثل : (كلمة بذيئة) ، مجرمين، قتلة، بدائيين .. الخ . ووصلت نسبة الذين استخدموا هذه العبارات لدى الطلاب المتدينين الى ٦٠ ٪ (١٣) :

جـ ـ استطلاع « معهد داحف » ، تم تنفيذه باشراف د . مينا تسيمح (من جامعة حيفا) وقد شمل ٤٦٥ طالبا في المرحلة الثانوية ، طلب اليهم الاجابة على تساؤلات في موضوعات متشعبة ، قسم منها يتعلق بالانتفاضة وبالسياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين . ومن النتائج التي جاءت في دراسة الاستطلاع(١٤):

ـ ٥١ ٪ من الطلاب يؤيدون « الترحيل » لسكان المناطق المحتلة .

ـ ٥٥ ٪ يرفضون منح المواطنين العرب (في اسرائيل) الحقوق الممنوحة لليهود.

ـ ٤٣ ٪ اعتبروا ان التمسك بالصهيونية وافكارها واهدافها شرط منح حق الانتخاب .

ـ ٤٥ ٪ يعتقدون بضرورة التسلط والطغيان الاسرائيلي حاليا باعتباره يفيد اسرائيل .

ـ حول « نظام حكم الفرد المطلق دون احزاب » اعرب ٢٣ ٪ عن استعدادهم لقبوله ، وايد ٢٢ ٪ اعتماد هكذا نظام بشكل مؤقت . في حين بين ٤٥ ٪ انهم يقبلون به بكل ما يترتب على ذلك الاعتقاد منهم بأن نظام حكم كهذا قادر على التغلب على المشاكل الصعبة التي تواجهها البلاد .

ـ وحول مقولة « انتصار اسرائيل في الحرب المقبلة » اعرب ٣٦٪ انهم واثقون بالانتصار ، وذكر ٥٤ ٪ ان اسرائيل ستنتصر لكنهم غير واثقين من ذلك. في حين رأى ٩ ٪ ان اسرائيل لن تنتصر ، لكنهم غير متأكدين من هذا الامر .

د ـ استطلاع للجامعة العبرية بالقدس ، وتم تنفيذه خلال النصف الاول من العام الدراسي ١٩٩٠ باشراف البروفسور كلمان بنياميني (من قسم علم النفس بالجامعة) واشتمل على ٩٦٦ طالبا من الصف الثامن وحتى الثاني عشر في المدارس اليهودية بالقدس . وتدل النتائج المنشورة لهذا الاستطلاع ان هناك تنوعا في الموضوعات التي طلب ابداء الرأي حولها . ويقدم الجدول التالي (رقم ٥) فكرة عن بعض هذه الموضوعات (٥) :

مواقف وآراء	نسبة الموافقين
★ **الموقف من العرب :**	
ـ العرب يتسمون بصفات سلبية .	٧٧٪
ـ عدم رفض العمل على ترحيل معظم العرب من البلاد .	٨٠٪
ـ كراهية العرب (لليهود) ليست متعلقة باليهود .	٧٢٪
ـ لا يثقون باخلاص (عرب اسرائيل) منذ الانتفاضة .	٧٩٪
★ **المفهوم الخاص بالذات :**	
ـ المؤمنون بمفهوم « الديمقراطية الاسرائيلية » .	٥٧٪
ـ تقييد حرية الصحافة الاسرائيلية مبرر .	٦٠٪
ـ الاعمال الانتقامية اليهودية ضد العرب لها ما يبررها .	٦١٪
ـ سياسة اسرائيل يجب أن تقوم على اساس الافتراض بأن معظم العالم ضد اليهود .	٦٩٪
★ **المواجهة في المناطق المحتلة :**	
ـ الذين يبررون اغلاق المدارس في المناطق .	٦١٪
ـ ينبغي أن يمتثل العسكريون لاي امر من القائد .	٦١٪
ـ يجب رفض الامر اذا اعتقد العسكريون انه امر غير قانوني .	٣٩٪

الجدول (رقم ٥)

فكرة عن مواقف الشبيبة الاسرائيلية ازاء بعض الموضوعات في استطلاع للجامعة العبرية .

(خريف ١٩٩٠) .

.. فضلا عن هذه المعطيات ، وغالبا على النقيض منها ، تضمنت نتائج الاستطلاع مايفيدان ٦٠٪ من شباب العينة يعربون عن وجهة نظر اجتماعية تميل نحو اليسار ، مثل : الاستعداد للمصالحة مع الطرف الآخر ، والاعتقاد بأن عدم اعادة الاراضي من شأنه ان يؤدي الى الحرب ، واعتبار الانتفاضة حركة وطنية وليست عمليات شغب وارهاب (١٦). ومن الواضح ان مجيء هذه المواقف الايجابية الى جانب المواقف السلبية ، يعبر عن ارتباك في اوساط الشبيبة الاسرائيلية .

هـ ـ بحث آخر على شكل استطلاع عن مواقف الشبيبة الاسرائيلية ، اجراه البروفسور زئيف سيرا من « معهد غوتمان للابحاث الاجتماعية » في القدس ، لصالح وزارة التعليم . وقد شمل هذا الاستطلاع الذي اجري في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ ـ ١٨٤٠ طالبا من طلاب الصفوف العاشر والحادي عشر في ٢٤ مدرسة ثانوية يهودية ، في مدن نامية وبلدات تطوير ، وتم تقديم معطيات البحث الى وزير التعليم زبولون هامر . وقد اظهر هذا الاستطلاع ميلا واضحا لدى الشبيبة اليهودية لاعطاء اهمية لما يسمى « أمن اسرائيل » تفوق بكثير الاهمية التي يعطونها لقيم معينة (مثل حقوق الانسان والديمقراطية) . كما اظهر الاستطلاع وجود نسبة عالية من الشبيبة تؤمن بالمفاهيم الصهيونية وتجسيدها (وخاصة عبر الخدمة في الجيش الاسرائيلي). وفيما يلي (١٧) نماذج من نتائج هذا الاستطلاع (الجدول رقم ٦) .

الموضوع	النسبة المئوية
١ ـ أمن الدولة وحقوق الانسان ،	
ـ يفضلون « الامن » على حقوق الانسان وحرية الصحافة	٧٥٪
ـ يفضلون حقوق الانسان على « الامن »	١٤٪
ـ يفضلون مبدأ « ارض اسرائيل الكاملة » على حقوق الانسان .	٦٠٪
ـ يؤيدون تشجيع هجرة عرب المناطق المحتلة من البلاد	٦٩٪
٢ ـ جوهر الديمقراطية :	
ـ تتمثل بالمساواة في الحقوق بين جميع السكان.	٢٣٪
ـ تتمثل بحرية الفرد .	٤١٪
ـ يؤيدون ترجيح كفة أمن الدولة على الديمقراطية .	٦٧٪
ـ يؤيدون حظر توجيه الانتقاد العلني الى السلطة في المجالات التي تسبب الضرر للامن .	٦٦٪
٣ ـ الارتباط بالصهيونية واسرائيل :	
ـ لايريدون العيش خارج اسرائيل .	٥٠٪
ـ يشعرون بأن البلاد هي وطنهم .	٨٠٪
ـ يصفون أنفسهم بالصهاينة .	٨٩٪

الجدول (رقم ٦)

مؤشرات حول اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية في استطلاع لصالح وزارة التعليم (خريف ١٩٩٠) .

التدقيق في تفصيلات ودلائل الارقام الواردة في الامثلة الخمسة السابقة يبعث على الاعتقاد بأن الشبيبة الاسرائيلية تشهد تناميا لنزعة تسلطية وفاشية في صفوفها ، على نحو غير متطابق مع ظاهرة الاستقطاب السياسي القائمة في اوساط عموم الاسرائيليين . ويرجع هذا الى عدة عوامل ، منها : التلقين العنصري الذي يخضع له الطلاب في المدارس ، والمفاهيم والاحكام التي يكونها الطلاب بتأثير الاسرة والمحيط الاجتماعي والمؤسسات الدينية والمطبوعات ووسائل الدعاية الاسرائيلية المتنوعة . ومن غير المقبول اغفال هذه العوامل مجتمعة في عملية تشكيل الصور والمواقف المتطرفة ازاء الفلسطينيين وانتفاضتهم ففي ظل المجابهة الجارية ، تلعب هذه العوامل دورا مكملا لتأثيرات الانتفاضة المباشرة على التجمع الاسرائيلي ، بكباره وصغاره . ويصح القول ان التحديات التي تطرحها الانتفاضة على اسرائيل ، تجعل من الطبيعي ان تتبنى الشبيبة الاسرائيلية افكارا تعبر عن رؤيتها للطرف الفلسطيني ، كطرف نقيض مكروه وينبغي الانتصار عليه في عملية الصراع والمواجهة ، وان تكون هذه الافكار امتدادا للحصيلة الذهنية والمعرفية التي سبق وان تبلورت لديها .

* ثامنا ، تقديرات عامة :

خلال تفحص مكونات الرأي العام الاسرائيلي وعلاقة الانتفاضة الفلسطينية بذلك ، تجدر ملاحظة ان لاي من الاتجاهات السياسية ثلاثة مقومات ، اولها يتعلق بالايديولوجيا والفكر السياسي وثانيها يتعلق بالمشاعر والخبرة الشخصية وثالثها يتعلق بالترجمة الجارية او المحتملة لهذا الاتجاه. وحين يخص الامر اتجاهات الاسرائيليين ازاء الانتفاضة ، يتعين عدم عزل هذه الاتجاهات عن سياقها العام ، وهو مايعني انه من المتعذر ادراك اي اتجاه سياسي اسرائيلي الا حين يتم استكشاف عوامله ووظيفته وظروفه .

ان ابرز ماتتطلبه عملية تحليل مؤشرات التأثيرات السياسية للانتفاضة على الرأي العام الاسرائيلي هو الاحاطة بالمصادر التي يستقي منها الاسرائيليون التصورات والرؤى التي يصبون في قوالبها مختلف الجزئيات ازاء الانتفاضة والصراع العربي ــ الاسرائيلي عموما . وفي هذا الخصوص، يمكن الوقوف عند مايلي :

١ ــ ان الايديولوجيا الصهيونية ومقولات الفكر السياسي الاسرائيلي ، تحدد بدرجة كبيرة طبيعة نظرة الاسرائيليين الى الطرف الفلسطيني/العربي، كما تحدد الخطر الذي يجسده هذا الطرف واقعيا ، وضمنا مايخص دور الانتفاضة في ذلك التجسيد .

٢ ــ ان مصادر التأثير الخارجية (مثل آراء السياسيين والزعماء والمسؤولين بوجه عام اضافة الى المادة الدعائية المقروءة او المسموعة) تمثل رافدا لعملية تكوين القناعات لدى الاسرائيليين ، بالمزيد من المفاهيم والتصورات عن الصراع مع الفلسطينيين والعرب وسبل حله . وفي دراسة اجراها « مركز جافي » (مطلع عام ١٩٨٨) اتضح ان ٨٢٪ من الذين خضعوا لها يعتمدون على تصريحات زعماء الدولة في تكوين آرائهم السياسية والامنية ، وان ٦٤٪ منهم يعتقدون بأن المقابلات مع كبار الضباط تساعدهم على بلورة مواقفهم ، كما أن هناك نسبة مماثلة تقريبا تشير الى تأثيرات وسائل الاعلام(١٨).

٣ ــ لايمكن استثناء التكوين النفسي /الاجتماعي للاسرائيليين من عملية التأثير على الرأي العام الاسرائيلي . ففي ضوء المفاهيم العنصرية و « عقلية الحصار » التي تطبع الشخصية اليهودية تاريخيا والشخصية الاسرائيلية راهنا ، يمكن القول ان عقدتي التفوق والاضطهاد هما جزء لايتجزأ من « العقيدة الاسرائيلية » ، وهو مايدفع الى التحفز للقضاء على أي باعث للتهديد والتحدي الذي يلمسه الاسرائيليون .

٤ ــ ثمة تأثير ملحوظ للدروس والعبر الذاتية ، التي يتعلمها الاسرائيليون ، وخاصة عبر تجاربهم الشخصية (كالمشاركة بالحروب وفقدان الاقارب والاصدقاء بسببها) . حيث تلعب هذه الدروس والعبر دورا كبيرا في تقدير حجم الاخطار المحدقة بالاسرائيليين وفي ايقاظ الاحساس الكامن بالمازق لدى بروز أي ظاهرة نوعية (على غرار الانتفاضة) .

٥ ــ تؤدي التنشئة الاسرائيلية للطلبة والشبيبة عموما مهمة عالية الفعالية في تشريب الناشئة مفاهيم وعقائد التجمع الاسرائيلي ، وتعمل على توحيد هؤلاء الناشئة خلف الاهداف التي ترسمها وتعمل لها المؤسسة الاسرائيلية الحاكمة .

.. هذه المصادر ، وسواها ، تملي على الاسرائيليين النظر آليا الى الانتفاضة الفلسطينية من زاوية ضيقة ، هي زاوية العداء لها ، بما تنطوي عليه الانتفاضة من خطر يتربص باسرائيل جراء استمرارها او تصاعدها الى حد معين . اذ تتحكم « صورة العدو » بالذهنية الاسرائيلية العامة ، وتضغط على تفكير الاسرائيليين في كيفية الخروج من الظروف الحرجة . وهنا تتباين الاراء والمواقف لبلوغ هذا الفرض ، حيث :

آ ــ يلجأ تيار من الاسرائيليين الى « حرمان الفلسطينيين والانتفاضة من

الشرعية »، فيشكل هذا الحرمان أداة للتهرب السياسي من النظرة الموضوعية الى الموضوع الفلسطيني ومن الاستجابة الى مقتضياته . وللحرمان من الشرعية عدة أشكال يتم عن طريقها اخراج الفلسطينيين وانتفاضتهم من دائرة الصور والوقائع الايجابية ، منها « اللاشرعية البسيطة » التي تتضمن اوصافا تحت بشرية (مثل : حيوانات — صراصير — جنادب) واخرى لا بشرية (مثل شياطين متعطشة للدماء) . ومنها ايضا « اللا شرعية المركبة » التي تتضمن اوصافا بان الاعداء (الفلسطينيين والعرب) مضطربون عقليا ومشاغبون ولصوص وارهابيون ومتوحشون وقتلة وفاشيون .. الخ . والى هذا يشير عالم النفس الاسرائيلي المعروف دانئيل بارتال ، ويرى ان مفهوم « الارهاب » يفقد مغزاه لدى الاسرائيليين ، حيث يجري استخدامه دون تمييز ، وكل خطوة فلسطينية لا تلقى الاستحسان يتم الحديث عنها مباشرة تحت عنوان « ارهاب » . ولو تابعنا خط التفكير عند بارتال ، فان ظاهرة مثل « الانتفاضة » تقابل لدى هذا التيار بحرمان فوري من الشرعية (١٩) .

تتفشى مفاهيم هذا التيار في اوساط الناشئة ، على نحو بارز ، وتعج الصحافة الاسرائيلية بالاخبار التي تتحدث عن احكام ناشئة وعبارات قذف وشتم يطلقها الطلاب والشبيبة بحق العرب . فردا على عبارات من نوع « ان الولد الذي نواجهه في اعمال الانتفاضة هو مجرد ولد » تنفجر مجموعة من الطلاب بالقول « هؤلاء ليسوا اولادا .. (انهم ...) .. انهم ليسوا من بني البشر .. لقد قبروا مثل الكلاب » (٢٠) .

الى جانب ذلك ، يتم — على الطريقة الاسرائيلية — حل التناقض بين ما يسمى « الديمقراطية الاسرائيلية » وبين « حرمان الفلسطينيين وانتفاضتهم من الشرعية » عبر اعتماد ذريعة « الامن الاسرائيلي » ليصبح الموقف السلبي لهذا التيار من الانتفاضة مبررا (...) وليبدو بمثابة رد فعل ووسيلة مشروعة (دفاعا عن النفس) . وفي الاستطلاعات التي ورد الحديث عنها في ثنايا هذا البحث ، نجد بيانات حول المعطى الخاص بحل التناقض . اذ يميل تيار من الراي العام الاسرائيلي الى التخلي بسرعة عما يسمى « الثوب الديمقراطي » لصالح مواجهة « التهديد الامني الذي تمثله الانتفاضة » .

ب — ويلجأ تيار اسرائيلي آخر الى تبني فكرة « تحييد الخطر الفلسطيني الذي تنذر به الانتفاضة » عن طريق التجاوب — جزئيا بالطبع — مع التطلعات الفلسطينية ، وانتهاج مختلف السبل السياسية التي تتيح للاسرائيليين ان

ينغمسوا في حياة عادية / هادئة ، مع الحلم بتحقيق صورة مماثلة على المستوى العربي . ويعد ما يسمى « معسكر السلام الاسرائيلي » بمختلف قواه وتنظيماته ، تجسيدا لهذا التيار الذي ما يزال ضعيفا في الكيان . والسقف الذي يتحرك تحته هذا « المعسكر » ، هو منح الفلسطينيين حق تقرير المصير وتمكينهم من اقامة دولتهم في الضفة والقطاع ، مع ضمانات وقيود يضعونها ، تجعل هذه الدولة عمليا « دولة بلا انياب » . وتجدر الاشارة الى ان مكانة هذا « المعسكر » في اسرائيل ماتزال تتأرجح بين الحضور ابان الاحداث والمناسبات وبين التواري عن الانظار تقريبا في الظروف العادية ، وذلك بالرغم من انه يشكل قطبا مقابلا للقوى والاطر السياسية اليمينية بكافة تنوعاتها (التقليدية والدينية والفاشية) . ويبدو ان السبب الرئيس لاخفاق ما يسمى « معسكر السلام » هذا ، هو ان التجمع الاسرائيلي لم يصبح مؤهلا بعد لان يشهد تحولا يتفهم الاسرائيليون بموجبه او يقتنعون بطروحات هذا التيار .

جـ — توجد الى جانب التيارين السابقين ، فئات من الاسرائيليين « لا تكترث الى حد كبير » بما يجري في الضفة والقطاع . وينتمي الى هذه الفئات، اولئك الذين تشغلهم امورهم الحياتية والمعيشية عن الاهتمام بالشؤون الاسرائيلية الكبيرة ، تاركين للمؤسسات العسكرية والسياسية وسواها معالجة هذه الشؤون . كما ينتمي الى فئات « قليلي الاكتراث » اولئك الذين يجدون في متابعة المواجهات الجارية مع الانتفاضة مصدر ازعاج وقلق لهم على المستوى الشخصي ، فيعزفون عن هذه المتابعة . ونجد لدى البروفسور افرايم ياعر (عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة تل ابيب) تفسيرا لجانب رئيس من ظاهرة « ضآلة الاهتمام الاسرائيلي بالانتفاضة » بقوله « على المستوى النفسي ، من السهل تجاهل ما يحدث من خلال (احساس البقاء خارج الاحداث) الذي يلغي الحاجة الى التخبطات النفسية . فعلى ضوء قوة التهديد وفهم الوضع كوضع لا حل له ، يختار بعض الاسرائيليين تجاهل المشكلة وكأنها لا تؤثر بشكل حقيقي على حياة الفرد » (٢١) .

ضمن المكتوب الاسرائيلي حول هذه التيارات الثلاثة ، ثمة من يعتقد بأن للانتفاضة « تأثيرا هامشيا » على الاسرائيليين . فمثلا يشير مقال اسرائيلي(٢٢) الى ان صورة الوضع السائد في اسرائيل ، على صعيد الرأي العام ، هي صورة مختلفة . ففي جوهرها فسرت الانتفاضة كشيء ما يحدث (لهم = الفلسطينيين) و (هناك = في المناطق) دون ان تكون لهذا الشيء ابعاد حقيقية على المشاعر والمفاهيم الجوهرية في المجتمع الاسرائيلي ، وعلى الاغلب قيل ان

هذا الشيء سبب للاسرائيليين مزاجا سيئا . وينقل المقال ذاته عن « البروفيل» الذي رسمه البروفسور افرايم ياعر « ان عامين من الانتفاضة كان لهما تأثير اجتماعي هامشي جدا على الفرد الاسرائيلي وعلى مواقفه الاساسية ، وما زالت الانتفاضة تفهم كقوة قاهرة وكسبب قاهر لا يجبر على تغييرات جوهرية . ومن جانب آخر ـ حسب البروفيل المعروف ـ فان شحذ المسائل الاساسية ادى الى زيادة الاستقطاب الداخلي في المجتمع بين اصحاب المفاهيم الليبرالية (الغربيين والمثقفين والعلمانيين) وبين اصحاب المفاهيم المتحفظة (الشرقيين والمتدينين وأصحاب الثقافة الادنى) » .

وفي المقابل ثمة من الاسرائيليين من يرى في الانتفاضة « خطرا حقيقيا » ربما يترتب عليه استفحال التناقضات الاسرائيلية الداخلية . وعلى سبيل المثال ـ يؤكد كاتب اسرائيلي ـ انه دون تقدير ما سيحدث ولماذا ؟! فبالامكان التخوف بان الوضع الحالي يخفي في طياته خطر تعميق التوجهات المتناقضة في الرأي العام الاسرائيلي ، لدرجة « انفصام الشخصية القومي » (٢٣) .

عند هذا الحد نقف ، في محاولة لاستشراف آفاق فعل الانتفاضة المستقبلي على الكيان الاسرائيلي ، وضمنا على الرأي العام والاتجاهات السياسية للاسرائيليين ، بافتراض ان الانتفاضة ستستمر بوتائرها الحالية على الاقل .

* خاتمة ..

ان تتبعا لشتى مؤشرات التأثيرات السياسية التي احدثتها الانتفاضة الفلسطينية في صفوف الاسرائيليين ، تجعل من المبرر الاعتقاد بان الانتفاضة ستنجح في تعميق عملية « الاستقطاب السياسي » ضمن التجمع الاسرائيلي . وعندئذ ستفضي التفاعلات الاسرائيلية الداخلية الى بلورة وضع ليس من السهل على المؤسسة الحاكمة ان تحسم فيه الجدل الدائر حول الحل المقبول اسرائيليا . ولا شك ان هذه المؤسسة ستعني بالبحث عن صيغة للحل تجد قبولا من معظم الاسرائيليين ، وهي صيغة ينبغي ان تتخطى « مشروع الانتخابات الذي تبنته الحكومة الاسرائيلية (في ايار / مايو ١٩٨٩) وان تجد ولو موافقة جزئية من قبل الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وبذلك تسير الامور بديناميكية قد تختلف عما حدث ويحدث .

المصادر

مصادر البحث والاحالات المرجعية :

١ ـ آ ـ Arian, A. Talmud, I. Hermann, T :
« The Guardian of Israel : National Security and Public Opinion », JCSS Study No. 9, Tel Aviv University : Jaffee Center For Strategic Studies) May. 1988 (133 Pages).

ب ـ ... (تقرير) « انخفاض الثقة بالنفس » ، عل همشمار ١٩٨٨/٥/٢٠ ـ ص٨ .

٢ ـ المعلومات الرئيسة من : عليزا فالخ « بالقدم اليمين الى اليسار »، دافار ١٩٨٩/٨/٢٥ ـ ص١٥ .

٣ ـ نعمي بن غور « خطوة الى اليمين وخطوة الى اليسار » ، دافار ١٩٩٠/٥/٤ ـ ص١٦ .

٤ ـ حجاي ايشد « انفصام شخصية قومي » ، دافار ١٩٨٨/٦/٨ ـ ص٧ .

٥ ـ ناحوم بارنيع « سادتي ـ التاريخ » ، ملحق يديعوت أحرونوت ١٩٨٩/٢/١٠ ـ ص٣ .

٦ ـ الياهو كاتس « هل الانتخابات مصيرية ؟! » يديعوت أحرونوت ١٩٨٨/١٠/٢٦ ـ ص٣١ .

٧ ـ المعلومات من : آ ـ هداس مانور « الانتفاضة أدت الى زيادة مؤيدي تقليص الديمقراطية » ، معريف ١٩٩٠/١/٢٤ ـ ص٦ .

ب ـ أرنون بن ناحوم « تقرير اخباري » ، هآرتس ١٩٩٠/١/٢٤ ـ ص٢ .

٨ ـ آفي بنياهو « الانتفاضة والزر المفتوح » ، عل همشمار ١٩٨٩/٢/٢١ ـ ص٩ .

٩ ـ ليلي جليلي « الحجر لم يمسنا » ، هآرتس ١٩٨٩/١٠/٢٤ ـ ص١٣ .

١٠ـ ... (خبر) « ٢٠٪ من سكان اسرائيل يعتقدون ان الجيش الاسرائيلي يحافظ على الاخلاق » . يديعوت أحرونوت ١٩٩٠/٤/٢٩ ـ ص٢ .

١١ ـ أون ليفي « زيادة ثقة الشعب بجيش الدفاع » دافار ١٩٩٠/٩/١٩ ـ ص٣ .

١٢ـ نوريت كهانا « استطلاع للرأي في حيفا » ، هآرتس ١٩٩٠/١/١٦ ـ ص٢ .

١٣ـ نوريت دفريت « معظم الطلاب اليهود يؤيدون سلب الحقوق من العرب وطردهم » ، معريف ١٩٩٠/٥/٩ ـ ص١٤ .

١٤ـ ... (تقرير) « اتجاهات عنصرية في أوساط الشبيبة » ، جريدة « الاتحاد » (ع ٤٧/١٦) حيفا ١٩٩٠/٥/٣١ ـ ص٦ .

١٥ـ ليلي جليلي « معظم الشباب يؤيدون المصالحة ولكن لايعارضون الترحيل » ، هآرتس ١٩٩٠/٦/١٢ ـ ص٢ .

١٦ـ المصدر السابق .

١٧ـ ... (خبر) « استطلاع للرأي في أوساط الشبيبة » هآرتس ١٩٩٠/٩/١٧ ـ ص٤ .
وأيضا : موشي ايشون « بمرآة استطلاعات الرأي » هتسوفيه ١٩٩٠/١٠/٣ ـ ص ٣ .

١٨ـ دانئيل بارتال « على أي شيء تقوم عقائد الامن » ، هآرتس ١٩٨٩/٣/٢٢ ـ ص١١ .

١٩ـ داني رابينوفيتش « أداة للتهرب السياسي » ، هآرتس ١٩٨٩/٢/١٧ ـ ص٧/ب .

٢٠ـ عاموس شير « في البداية كان الاسلوب اللاانساني » ، هآرتس ١٩٨٩/١٠/٢١ ـ ص١١ .

٢١ـ ليلي جليلي « الحجر لم يمسنا » ، هآرتس ١٩٨٩/١٠/٢٤ ـ ص١٣ .

٢٢ـ المصدر السابق .

٢٣ـ حجاي ايشد « انفصام شخصية قومي » ، دافار ١٩٨٨/٦/٢٨ ـ ص٧ .

ابراهيـم نصـّار

الأوضـاع الاقتصادية :

(القسـم الرابـع)

الاجراء (المستخدمون) : ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ :

تزايدت اعداد الاجراء في الضفة الغربية بشكل مطرد في الفترة مابين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ، وارتفع عددهـم بنسبة ٣٨ر٨ ٪ ، الا ان تراجعـا بنسبة ـ ٤ر٧ ٪ من عددهم في عام ١٩٧٤ ، حدث بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ · ثم عادت الى الارتفاع بمعدل ١ر٣ ٪ في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ · وفي عام ١٩٧٩ ، كان عددهم مساويا لـه في عام ١٩٧٤ · وبلغت الزيادة في عدد الاجراء بين عامي ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ حوالـي ٣٩ ٪ · وحسب معدل نمو سنوي مقداره ٣ر٤ ٪ · وكانت الزيادة في اجمالي عـدد المشتغلين من قوة العمل في الضفة الغربية ، بلغت ٩ر١٥ ٪ خـلال نفس الفتـرة ، وحسب معدل نمو سنوي مقداره ٨ر١ ٪ · وفـي عام ١٩٧٠ كان الاجـراء يتوزعون على القطاعات الاقتصادية بنسبة ٨ر٢٥ ٪ في البناء والانشاءات العامة ، ٣ر٢٥ ٪ في الخدمات العامة والاجتماعية ، ٨ر١٩ ٪ في الزراعة والغابات والاسمـاك ، ١٧ ٪ في الصناعة والتعدين ، وبنسبة ١٢ ٪ في التجارة والنقل والمواصلات والتخزيـن وغيرها · وجاءت اهم التطورات في قطاع الزراعة حيث انخفضت نسبة الاجراء فيها الى ١٠ ٪ في عامـي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ثم انخفضت النسبة الـى ٨ر٧ ٪ في عـام ١٩٧٩ · وفي قطاع البناء حيث ارتفعت نسبة الاجراء الى ٣٦ ٪ خلال عامـي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، وبلغت ٦ر٣٤ ٪ في عام ١٩٧٩ · وكانت التغيـراتطفيفة فـي قطاع الخدمات العامة ، الذي انخفضت نسبة الاجراء فيه الى ٢٠ ٪ في عام ١٩٧٤ ، وتراوحت بين ٢١ ـ ٢٢ ٪ حتى اواخر عقد السبعينات · وطرأ ارتفاع بسـيط على عدد الاجراء في الصناعة ، حيث ارتفعت النسبة الـى ٢٠ ٪ خلال عامـي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، وتراوحت بين ١٩ ـ ٢٣ ٪ في باقي السـنوات · وفي القطاعـات الاخـرى (التجارة والنقل والمواصلات وغيرها) ظلت نسبة الاجراء شبه ثابته ، وكـانـت الزيادات طفيفة في عددهم · وخلال عقد السبعينات كـان الاجـراء يتوزعون علـى القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية وفي الكيان الصهيونـي ، حسـب النسب التاليـة : ١١ ٪ في زراعة ، ٤ر٢٠ ٪ في الصناعة ، ٩ر٣٣ ٪ في الانشاءات والبناء ، ٢ر٢٢ ٪ في الخدمات العامة ، و ٥ر١٣ ٪ في باقي القطاعات · وبلغ متوسط عـدد الاجراء في القطاعات السابقة ، ٩ر٧ الاف في الزراعة ، ٧ر١٤ الفا في الصناعـة ، ٧ر٢٣ الفا في الانشاءات والبناء ، ١٦ الفا في الخدمات العامة ، و ٧و٩ الاف في باقي

القطاعات · وكان المتوسط السنوي للاجراء خلال السبعينات ١٩ر٧٢ الفا · يشكلون نسبة ٧ر٥٦ ٪ مـن المتوسـط السـنوي لمجموع المشتغلين فـي الضفـة الغربيـة وفـي الكيـان الصهيونـي ، مـن سـكان الضفـة الغربيـة (الجدولـين رقـم ٢٨ ورقم ٢٩) ·

جدول رقم (٢٨) الاجراء* من بين المشتغلين من سكان الضفة الغربية ، حسب الفروع الاقتصادية / الف

السنة	زراعة ، غابات ، أسماك	صناعة وتعدين	إنشاءات (ابنية واعمال عامة)	تجارة ، مطاعم ، فنادق	نقل ، تخزين مواصلات	خدمات عامة واجتماعية	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٠ (١)	١١ر٢	٩ر٦	١٤ر٦	٢ر١	٢ر٢	١٤ر٣	٢ر٥	٥٦ر٥
١٩٧١ (١)	١٠ر٠	١٢ر٠	١٨ر٢	٢ر٦	٢ر٨	١٥ر٣	٢ر٩	٦٣ر٨
١٩٧٢ (١)	٩ر٨	١٣ر٩	٢٣ر٤	٣ر٢	٢ر٨	١٥ر٤	٣ر٢	٧١ر٨
١٩٧٣ (١)	٧ر٣	١٤ر٩	٢٥ر٣	٣ر٢	٣ر٢	١٥ر٣	٣ر٤	٧٢ر٩
١٩٧٤ (١)	٧ر٩	١٥ر٨	٢٨ر٢	٣ر٥	٣ر٤	١٦ر١	٣ر٤	٧٨ر٤
١٩٧٥ (٢)	٧ر٠	١٤ر٥	٢٧ر٠	٣ر٤	٣ر٣	١٧ر١	٢ر٨	٧٥ر١
١٩٧٦ (٢)	٦ر٩	١٥ر٤	٢٥ر٠	٤ر٢	٣ر٤	١٦ر٩	٢ر٩	٧٤ر٧
١٩٧٧ (٢)	٧ر١	١٦ر١	٢٣ر٥	٤ر٥	٣ر٢	١٦ر٤	٣ر٢	٧٤ر٠
١٩٧٨ (٢)	٦ر١	١٧ر٣	٢٥ر٠	٤ر٦	٢ر٩	١٦ر٦	٣ر٦	٧٦ر١
١٩٧٩ (٢)	٦ر١	١٧ر٩	٢٧ر٢	٤ر٢	٣ر١	١٦ر٦	٣ر٥	٧٨ر٦

* جميع الاجراء في النشاط الاقتصادي داخل الضفة وفي الكيان الصهيوني ـ عدا القدس ·

المصدر
1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 704
2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 697

جدول رقم (٢٩) توزع الاجراء على القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية والكيان الصهيونـي / ٪ /

السنة	زراعة	صناعة	بناء	تجارة	نقل	خدمات عامة	قطاعات اخرى	المجموع/ ألف
١٩٧٠	١٩ر٨	١٧ر٠	٢٥ر٨	٣ر٧	٣ر٩	٢٥ر٣	٤ر٤	٥٦ر٥
١٩٧١	١٥ر٧	١٨ر٨	٢٨ر٥	٤ر١	٤ر٤	٢٤ر٠	٤ر٥	٦٣ر٨
١٩٧٢	١٣ر٦	١٩ر٤	٣٢ر٦	٤ر٥	٣ر١	٢١ر٤	٤ر٦	٧١ر٨
١٩٧٣	١٠ر٠	٢٠ر٤	٣٤ر٧	٤ر٤	٤ر٤	٢١ر٠	٤ر٧	٧٢ر٩
١٩٧٤	١٠ر٠	٢٠ر٢	٣٦ر٠	٤ر٥	٤ر٣	٢٠ر٥	٤ر٣	٧٨ر٤
١٩٧٥	٩ر٣	١٩ر٣	٣٦ر٠	٤ر٥	٤ر٤	٢٢ر٨	٣ر٧	٧٥ر١
١٩٧٦	٩ر٢	٢٠ر٦	٣٣ر٨	٥ر٦	٤ر٦	٢٢ر٦	٣ر٩	٧٤ر٧
١٩٧٧	٩ر٩	٢١ر٨	٣١ر٧	٤ر٣	٤ر٣	٢٢ر٢	٤ر٣	٧٤ر٠
١٩٧٨	٨ر٠	٢٢ر٧	٣٢ر٩	٣ر٨	٣ر٨	٢١ر٨	٤ر٧	٧٦ر١
١٩٧٩	٧ر٨	٢٢ر٩	٣٤ر٦	٣ر٩	٣ر٩	٢١ر١	٤ر٥	٧٨ر٦

المصدر : جـدول رقـم (٢٨) ·

الاجـراء داخل القطاعات الاقتصادية :

خلال عقد السبعينات ، ارتفعت نسبـة الاجراء في قطاع الخدمات العامـة والاجتماعية • فشكلوا نسبة ٩٧ر٥ ٪ من عدد المشتغلين في هذا القطاع ، وكذلك ارتفعت نسبة الاجراء في قطاع الانشاءات ، حيث شكلوا نسبة ٨٩ر٤ ٪ من متوسط عدد المشتغلين فيه • وبلغ متوسط عدد الاجراء في الصناعة نسبة ٦٩ر٤ ٪ وكانت نسبة الاجراء في الصناعة ، قد ارتفعت من ٥٨ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ٧٥ ٪ في عـام ١٩٧٨ • بينماانخفضت نسبة الاجراء في الزراعة من ٢٥ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ١٦ ٪ في عام ١٩٧٨ وشكل الاجراء نسبـة ٢١ ٪ مـن متوسط عدد المشتغلين في الزراعة والغابات والاسماك خلال عقد السبعينات • ويلاحظ ارتفاع نسبة الاجراء في التجارة والمطاعم والفنادق من ١٦ر٤ ٪ في عام ١٩٧٠ الى نسبـة ٢٨ ٪ في عـام ١٩٧٨ ، وشكلوا نسبـة ٢٢ر٨ ٪ مـن متوسـط عدد المشتغلـين في هذا القطاع خـلال عقد السبعينات •

وتراوحت نسبة الاجراء فيقطاع النقل والتخزين والمواصلات بين ٤٦ ـ ٦٠ ٪ ، وشكلوا نسبة ٥٥ ٪ تقريبا ، من متوسط عدد المشتغلين في هذا القطاع • وشـكل الاجراء في القطاعـات الاخرى ، نسبة ٦١ر١ ٪ من متوسط عدد المشتغلـين فـي هذه القطاعات خلال عقد السبعينات (جدول رقم ٣٠) •

جدول رقم (٣٠) نسبة الاجراء في كل فرع من مجموع المشتغلين فيه ـ الضفة الغربية والكيـان الصهيونـي / ٪ /

السنة	زراعة ، غابات ، واسماك	صناعة وتعدين	انشاءات (ابنية واعمال عامة)	تجارة ، مطاعم ، وفنادق	نقل ، تخزين ومواصلات	خدمات عامة واجتماعية	قطاعات اخرى
١٩٧٠	٢٥	٥٨ر٢	٨٦ر٩	١٦ر٤	٤٦ر٨	٩٧ر٩	٥٩ر٥
١٩٧١	٢٥	٦٨ر٢	٩٠	١٨ر٧	٥٩ر٦	٩٧ر٥	٦٠ر٤
١٩٧٢	٢٥ر٥	٧٠ر٦	٨٩	٢٢ر٥	٥١ر٩	٩٧ر٥	٦٢ر٣
١٩٧٣	٢١ر٩	٦٦ر٥	٨٩	٢٢	٥٩ر٣	٩٧ر٥	٥٥ر٧
١٩٧٤	١٩ر٥	٧٠ر٩	٨٢ر٢	٢٢ر٧	٦٠ر٧	٩٦ر٤	٥٨ر٦
١٩٧٥	١٩ر٣	٦٥ر٩	٩٠	٢١ر٧	٥٥	٩٧ر٢	٥٧ر١
١٩٧٦	١٩ر٣	٧١ر٦	٩٠ر٦	٢٥	٥٤ر٨	٩٧ر٧	٦٤ر٤
١٩٧٧	١٩ر٣	٧٣ر٢	٩٣ر٦	٢٦	٥٥ر٢	٩٨ر٢	٦٤
١٩٧٨	١٦ر٦	٧٤ر٩	٩١ر٦	٢٨	٥٢ر٧	٩٧ر٦	٦٥ر٥
١٩٧٩	١٨ر٣	٧٣ر٧	٩١	٢٥ر١	٥٢ر٥	٩٧ر١	٦٣ر٦

المصـدر : الجـدول رقم ٢٧ والجـدول رقـم (٢٨) •

ز ـ الاستخدام العربي في الكيان الصهيوني ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩

خضع انتقال العمال العرب من الضفة الغربية وغيرها ، للعمل في الكيـان الصهيونـي ، لعدة عوامل مناهمها :

١ ـ سوء الاوضاع الاقتصادية التي سادت الضفة الغـربية ، وتـردي أوضاع الطبقة العاملة فيها ، في ظل الاحتلال الصهيوني الاسرائيلي ، وانتشـار البطالة في صفوف العمال • (١٧٠) وكانت الضفة الغربية قد شهدت حالة ركـود اقتصادي ، خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الاحتلال • حيث وجد العمـال العرب أنفسهم امام خيارين : الهجرة ، أو العمل في الاقتصاد الاسرائيلي • حيث فضل معظمهم الخيار الأخير على الهجرة • اضف الى ذلك التخطيط الاسرائيلـي ، القائم على اجتذاب الأيدي العاملة العربية ، لسـد النقـص الحاصل في قـوة العمل الاسرائيلية ، بسبب التعبئة العسكرية التي طبقها الكيان الصهيوني ، بعد عدوان حزيران ، عام ١٩٦٧ ، و « تحقيق اهداف اخرى اجتماعيـة ، اقتصاديـة وسياسية » • (١٧١)

٢ ـ الفارق الكبير بين معدلات الاجور ، المدفوعة للعاملين العربفي الكيان الصهيوني ، وتلك التي تدفع للعاملين داخـل الضفة الغربية ، وصـل الـى ٧٠٪ في اوائل السبعينات •(١٧٢) على الرغم من وجـود فارق كبـير بـين اجـور العامليـن العرب ، والعاملين اليهـود في الكيـان الصهيوني ، حيـث يشكل الاجر الذي يتقاضاه العامل العربي ٤٠٪ فقط من اجر العامل اليهودي (١٧٣) • فان معـدلات اجور العاملين العرب في الضفة الغربية شكلت نسبة ٣٥ر٦ ٪ مـن اجور العـاملين العـرب في الكيـان الصهيوني ، سنة ١٩٧٠ ، وفي عـام ١٩٧٧ شكلت نسبة ٨٩ر١٪ •(١٧٤) وبـين عامي ١٩٦٨و١٩٧١، **ارتفـع عدد العاملين العرب في الكيان الصهيوني من /٥/ آلاف عامل الـى ٣٣ر٤ الف عامل . ممن يحملون تصاريح عمل رسمية من قبـل السلطـات الاسرائيلية . عـدا اولئك الذين يعملون « بصورة غير شرعية » في الكيـان** الصهيوني • (١٧٥) وساهمت « التسهيلات » التيقدمتها السلطاتالاسرائيلية، من خلال الغاء « تصاريح العمل »، في زيـادة انتقال العمال العرب ،للعمل في الكيان الصهيوني . يضاف الى ذلك توفير وسائط نقل مجانية ، لنقـل العمال العمال العرب الى اماكن عملهم ، والسماح لهم بالمبيتفي مناطـق العمـل.(١٧٦) •

٣ ـ تدني المردود الناتج عن الزراعة في الضفـة الغربية ، بسبب ارتفاع الاجور في الزراعة ، وارتفـاع أسعار المستلزمات الزراعية ، وانخفاضأسعار بيع المنتوجات الزراعية . مما ادى الى انخفاض الاستخدام العربي فيقطاع الزراعة وانتقـال العمال الزراعيين للعمل في الكيان الصهيوني . كما ساهمت

سياسة الاستيطان اليهودي في الضفـة الغربية ، ومصادرة الاراضي لاغراض متعمد ، في تقليص مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في الضفـة الغربية .

وادى الحظر المفروض على بيع المنتوجـات الزراعية من الضفـة الغـربية داخل الكيان الصهيوني ، الى تصدير هذه المنتوجات الـى الاردن وغيـره ، واضافة نفقـات جديدة على الانتاج الزراعـي . كمـا فرضـت السلطـات الاسرائيلية حظرا على استخدامات المياه في الضفـة الغربية ، وقيدت العمل الزراعي « بقوانين » واجراءات تهدف الى ضرب القطـاع الزراعي في الضفة الغربية . وقد ادى ذلك الى تخلي قسـم كبير مـن العمال الزراعيين عـن العمال في الضـفة الغربية ، والبحث عن عمل في الكيان الصهيوني، أو الهجرة الى الخارج. (١٧٧).

وقد ساهم العمل العربي في الكيان الصهيوني ، وبأجـور اقـل من اجور العمال الاسرائيليين ، على منع تضخم الاجـور في الكيان الصهيوني، وتحقيق معدلات ربح عالية للمنتجين الاسرائيليين . وتخفيف كلفـة الانتاج، وبالتالي الحد من تسارع الارتفاع في الاسعار . ومكـن الاقتصاد الاسرائيلـي مـن تحقيق بعض التطور ومعدلات نمو بوتائر افضل (١٧٨). وساهمت الايـدي العاملة العربية في مد قطـاع البناء في الكيان الصهيوني ، بقـوة عمل تساعد على انجاز مشروعات الاسكان ، المعـدة لاستقبـال مستوطنين جـدد فـي فلسطين . ويستطيع الكيان الصهيوني الاحتفاظ بقواته العسكرية الاحتياطية، لاطول فترة ممكنة ، دون أن يؤثر ذلك على الحالة الاقتصادية بسبب وجود احتياطي كبير من العمال العرب . وسـاهم لاستـخدام العربـي في الكيـان الصهيوني ، في تخفيف حـدة التوتر داخـل الاراضي العربية المحتلة، واطالة أمد الاحتلال(١٧٩).

شكلت قـوة العمل من المناطق العربية المحتلة ، عاملا حيويا للاقتصـاد الاسرائيلي منذ بداية الاحتلال . وبالرغم من النسبة المتدنية التي شكلهـا العمال العرب من المناطق المحتلة ، في الاقتصاد الاسرائيلي في عـام ١٩٧٢، حيث بلغت ٥٪ من قـوة العمل المدنية في الكيان الصهيوني ، الا انها ارتفعت بشكل كبير في السنوات التالية . وفي عـام ١٩٧١ شكل العمال العرب مـن المناطق المحتلة نسبة ١٧٪ من عمال البناء في الكيان الصهيوني، ونسبة ٢١٪ في عـام ١٩٧٢ . (١٨٠) وفي الاعـوام التالية اصبح العمال العرب مـن الضفة والقطاع المحتلين ، يشكلون نحو ثلث قـوة العمل في قطـاع البناء الاسرائيلي. كما شكلوا اغلبية من بين العمال غير المهرة ، في مواقع البنـاء الحقيقية. وتبرز أهمية العمال العرب في القطاعات ذات الكثافة العمالية العاليـة والاجـور المنخفضة . فهم يشكلون نسبة عالية في قطاع البناء والخدمات (بلديـات ، مستشفيات ، فنادق ومطاعم ، ومحطات بيع البنزين) (١٨١) .

جدول رقم (٣١) توزع المستخدمين من الضفة* الغربية ، على قطاعات الاقتصـاد الاسـرائيلـي

السنة	قطاع الزراعة		قطاع الصناعة		قطاع البناء		القطاعات الاخرى		المجموع/
	الف	٪ (٣)	الف	٪ (٣)	الف	٪ (٣)	الف	٪ (٣)	ألف
٩٧٠ (١)	٢ر٦	١٧ر٧	١ر٩	١٢ر٩	٨ر٠	٥٧ر٢	١ر٥	١٢ر٢	١٤ر٠
٩٧١ (١)	٣ر٣	١٢ر٩	٤ر٣	١٦ر٨	١٤ر٣	٥٧ر٠	٣ر١	١٣ر٣	٢٥ر٠
٩٧٢ (١)	٤ر٢	١٢ر٣	٦ر٥	١٨ر٦	١٩ر١	٥٦ر٨	٣ر٦	١٢ر٣	٣٣ر٤
٩٧٣ (١)	٣ر٤	٨ر٨	٧ر٦	٢٠ر٧	٢٠ر٩	٥٦ر٨	٤ر٦	١٣ر٧	٣٦ر٨
٩٧٤ (١)	٤ر٤	١٠ر٦	٧ر٩	١٩ر٣	٢٣ر١	٥٦ر١	٥ر٣	١٤ر٠	٤٠ر٨
٩٧٥ (١)	٤ر٢	١٠ر٩	٧ر٣	١٨ر٦	٢١ر٥	٥٥ر٠	٥ر٣	١٥ر٥	٣٨ر٣
٩٧٦ (١)	٤ر٤	١٢ر٢	٧ر٦	٢٠ر٩	١٨ر٠	٤٩ر٦	٥ر٧	١٧ر٣	٣٥ر٧
٩٧٧ (٢)	٤ر٥	١٢ر٧	٨ر٠	٢٢ر٥	١٥ر٧	٤٤ر٢	٦ر٥	٢٠ر٦	٣٤ر٣
٩٧٨ (٢)	٤ر١	١١ر٤	٨ر٦	٢٣ر٦	١٦ر٧	٤٦ر٠	٦ر٧	١٩ر٠	٣٦ر١
٩٧٩ (٢)	٤ر١	١٠ر٣	٩ر٥	٢٣ر٩	١٨ر٨	٤٨ر٠	٦ر٧	١٨ر١	٣٩ر١

1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1977, No. 28, p. 730

اعـداد العمال دون النسـب .

2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 700

الاعداد فقط .

3 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p .696

النسب المئوية لجميع السنوات .

في عام ١٩٧٠ بلغ عـدد المستخدمين العرب من الضفـة الغربيـة، في النشاط الاقتصادي للكيان الصهيوني ، نحو أربعة عشر الفا ، وتركز القسم الاعظم منهم فـي قطـاع البنـاء فشكلوا نسبة ٥٧ر٢٪ مـن عدد المستخدمين من الضفة . وتوزع المستخدمون الباقون على قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي بنسبة ١٧ر٧٪ في الزراعة ، ١٢ر٩٪ في الصناعة و ١٣ر٢٪ في باقي القطاعات. (جدول رقـم (٣١) وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ شكل المستخدمون في قطاع البناء الصهيوني نسبة ٥٦ر٥٪ من عـدد المستخدمين . ثم انخفضت النسبة الى ٤٧٪ بين عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ . وخلال عقد السبعينات كان المستخدمون العرب من الضفـة الغربية ، يتوزعون على قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي حسب المعـدل النسبي التالي :٥٢٪ للبناء ، ٢٠٪ للصناعة ، ١٦٪ للقطاعات الاخرى، و ١٢٪ للزراعة . وبين عامي ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ ، ارتفـع عدد المستخدمـين من الضفة الغربية ،في الاقتصاد (الاسرائيلي بنسبة ١٨٠٪ تقريبا ، وحسب معدل تزايـد سنوي بلغ ٢٠٪ تقريبا .(نفس الجدول) .

*** المسجلون رسميا عن طريق مكاتب العمـل من الضفة الغربية ، بدون مدينة القدس الشرقية . ولا تشمل العاملين بطرق غير نظامية ، بوساطة من المتعهدين والسماسرة من العرب واليهود .**

الاجـور : (١٩٧٠ – ١٩٧٩)

كان التفاوت كبيرا في اجـور العـرب المستخدمين في زراعـة الكيان الصهيوني والمستخدمين في زراعة الضفة الغربية ، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٣، وفي عام ١٩٧٤ ، تساوت الاجـور في الجانبين العربي واليـهـودي في قطـاع الزراعة ، ثم تقلصت الفوارق بدرجة كبيرة بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٩، وترافق ذلك مع تراجع عدد العاملين في زراعة الضفـة الغربية من ٤٢٫٤ الفا في عام ١٩٧٠ ، الى ٣٠ الفا في عـام ١٩٧٣ . ثـم وصل الى ٢٩ الفـا في عـام ١٩٧٩ . بينما ارتفع عـدد العاملين في زراعـة الكيان الصهيوني من ٢٦٠٠ مستخدم في عـام في عام ١٩٧٠ الى ٤٣٠٠ مستخدم بين عامي ١٩٧٤–١٩٧٩ كمـا ارتفع عدد المستخدمين في الكيان الصهيوني من ١٤٪ الفا في عـام ١٩٧٠ الى ٤٠٫٨ الفـا في عـام ١٩٧٤ . (جـدول رقـم ٣٢ ، جدول رقـم ٣٣) وفي مجال الصناعـة كان التفـاوت في الاجـور ، اكبر منه في قطـاع الزراعـة ، طوال عقـد السبعينات . وكانت التفاوتات لصالح المستخدمين في الصناعة الاسرائيلية ، اقـل حـدة بين عامي ٧١–١٩٧٤ ، ثم اشتدت بين بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٩، وبلغت اشدها في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ حيث بلغ متوسط الاجر اليومي للمستخدم في الصناعة الاسرائيلية ٤٫ و١١٠ ليرات و ١٩٠٫٧ ليرة على التوالي ، يقابل ذلك ٩٤٫٣ ليرة ، ١٦٦٫٣ ليرة اسرائيليـة للمستخدم في صناعة الضفة الغربية .(الجدولين السابقين) . وخلال عامي عامي ٩٧٨ و ١٩٧٩ ، شكل الاجر اليومي للمستخدم في صناعـة الضفـة الغربية ، نسبة ٤و٨٥٪ و ٨٧٫٢٪ ، من الاجر اليومي للمستخدم في الصناعة الاسرائيلية . وترافقت الفوارق في الاجور مع تزايد الاستخـدام العربي في الصناعة الاسرئيلية ، حيث ارتفععدد المستخدمين من ١٩٠٠/ مستخدم في عـام ١٩٧٠ الى ٩٥٠٠ مستخدم في عـام ١٩٧٩. وبنسبة ٤٠٠٪ بينماحافظ قطـاع الصناعة في الضفة الغربية ، على مستوى ثابت من العاملين، تـراوح بين ١٣ – ١٤ الفا بين عامي ١٩٧٠ – ١٩٧٩ ، وبلغت الزيادة بـين عــامـي ١٩٧٠ – ١٩٧٩ اقل من ١٪ حيث لعبت الفوارق الكبيرة في الاجـور ، دورا كبيرا في امتصاص الايدي العاملة في صناعة الضفة الغربية واجتذابهـا من قبل الصناعة الاسرائيلية ، وعانى قطاع الصناعة من نقص في الايـدي العاملة، واضطر القطـاع الصناعي العربي في الضفة الغربية ، الى الاعتماد على الصناعة الآلية بدرجة كبيرة ، في الاستخدامات الجديدة ، للتغلب على النقص في الايدي العاملة . وفي قطاع البناء كانت الاجور قريبة من بعضها ، ومتساوية في بعض السنوات في الجانبين . الا أن متوسط عدد العاملين في قطاع البناء في الضفة الغربية ظل مساويا لنصف متوسط عـــدد المستخدمين العرب مـــن الضفة الغربية في قطاع البناء الاسرائيلي خلال عقد السبعينات . وفي القطاعات الاخرى كانت

جدول رقم (٣٢) متوسط ✻ الاجر اليومي للمستخدم في الكيان الصهيوني من الضفة الغربية / ليرة اسرائيلية .

السنة	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البناء	قطاعات اخرى	المجموع
١٩٧٠ (١)	٩٫٠	١٠٫٩	١٣٫٠	١٠٫٥	١١٫٨
١٩٧١ (١)	١٠٫٧	١٢٫١	١٥٫٠	١١٫٨	١٣٫٥
١٩٧٢ (١)	١٤٫٣	١٤٫٢	١٩٫٠	١٤٫٢	١٧٫٠
١٩٧٣ (١)	١٧٫٧	٢٠٫١	٢٤٫٢	١٧٫٧	٢١٫٨
١٩٧٤ (١)	٢٢٫٧	٢٧٫٢	٣١٫٥	٢٤٫٤	٢٨٫٧
١٩٧٥ (١)	٣٥٫٠	٤٢٫٣	٤٨٫٤	٣٩٫٦	٤٤٫٦
١٩٧٦ (١)	٤٠٫٩	٥١٫١	٥٨٫٧	٥٠٫٠	٥٣٫٥
١٩٧٧ (٢)	٥٥٫٠	٦٩٫٧	٧٩٫٧	٦٨٫٠	٧٢٫٠
١٩٧٨ (٢)	٨٤٫٨	١١٠٫٤	١٢٠٫٨	١٠٨٫٨	١١٢٫١
١٩٧٩ (٢)	١٤١٫٧	١٩٠٫٧	٢١٩٫٥	١٨٥٫٠	١٩٨٫٧

المصـــادر :

1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1977, No. 28, p. 730

2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 700

الاجور متقاربة من بعضها في الجانبين ، مع وجود تفاوتات بسيطة في بعض السنوات . (الجدولين السابقين) .

لقد ظلت قوانين العرض والطلب على الايدي العاملة العربية . وتفاوت الاجور عاملان أساسيان في حركة العمال العرب بين الضفـة الغربيـة . والكيان الصهيوني . وشكلت الحروب والازمات الاقتصادية في المنطقة العربية، وفي الكيان الصهيوني ، عاملا ثالثا في تحديد حركة العمال العرب من الضفـة الغربية واليها ، سواء باتجاه الكيـان الصهيوني ، او نحـو الشرق ، حيث الاقطـار العربية النفطيـة . (١٨٢)

منذ عـام ١٩٧٠ شكلت اجور العمال العرب في الكيان الصهيوني مصدرا اساسيا من مصادر الدخل القومي للضفة الغربية . وشكلت الاجور في ذلك العام ١٤ ٪ من اجمالي الناتج القومي للضفة الغربيـة ، حيث بلغت ٦٤ مليون لـيرة اسرائيلية . ومع تزايد قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي ، اصبحت الاجور تشكل ⅓ اجمالي الناتج المحلي للضفة الغربية ، وادت الزيادة في الطلب على الايدي العاملة العربية ، داخل النشاط الاقتصادي الاسرائيلي ، الى رفع متوسط اجور العاملين داخل الضفة الغربية ، من ٦٫٥ ليرات اسرائيلية في عام

✻ في شهر كانون الثاني من العام .

١٩٦٨ ، الى ٩ر٦١ ليرات في بداية عام ١٩٧١ . وقدرت الزيادة في الاجور بحوالي ٣٨ ٪ . وانعكست العمالة العربية داخل الاقتصاد الاسرائيلي بشكل سلبي كبير، على صغار المستخدمين العرب (بكسر الدال)الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن الدخول في منافسة مع المستخدمين (بكسر الدال) الاسرائيليين ، الذين يدفعون اجورا اكبر . كما ادى الى تحول قسم كبير من رجال الاعمال العرب في الضفة الغربية الى اجراء ، بعد ان اضطروا لاغلاق مؤسساتهم . وقد ادت زيادة الاجور، وارتفاع دخول المستخدمين العرب في الكيان الصهيوني ، الى ارتفاع مؤشرات اسعار الاستهلاك في الضفة الغربية من ١٠٣ في عام ١٩٦٩ الى ٢ر١١٩ في النصف الاول من عام ١٩٧١ . (١٨٣) وتعمل السلطات الاسرائيلية من جانبها ، على اعادة امتصاص هذه الاجور ، عن طريق اغراق السوق المحلية للضفة الغربية ، بالسلع المصنعة في الكيان الصهيوني . (١٨٤)

جدول رقم (٣٣) متوسط الاجر اليومي للمستخدم داخل الضفة الغربية / ليرة اسرائيلية

السنة	زراعة ، غابات ، اسماك	صناعة وتعدين	انشاءات (ابنية واعمال عامة)	تجارة ، مطاعم ، فنادق	نقل ، تخزين ، مواصلات	خدمات عامة ، واجتماعية	قطاعات اخرى	المتوسط
١٩٧٠ [1]	٥ر٨	٦ر٦	١٠ر٣	٥ر٦	٧ر٨	٨ر٧	٥ر٥	٧ر٩
١٩٧١ [1]	٨ر١	٨ر٩	١٤ر٢	٧ر٢	١٠ر٨	١٠ر٨	١٠ر٠	٦ر٨
١٩٧٢ [1]	١١ر٨	١٢ر٧	١٨ر٢	١٠ر٣	١٤ر١	١١ر٨	٩ر٧	١٣ر٧
١٩٧٣ [1]	١٦ر٢	١٦ر٣	٢٣ر٣	١٣ر٦	١٧ر١	١٥ر٩	١٣ر٢	١٧ر٩
١٩٧٤ [1]	٢١ر٩	٢٣ر٠	٣٠ر٨	١٩ر٨	٢٣ر٩	٢٣ر٩	١٨ر٨	٢٥ر٣
١٩٧٥ [2]	٣٣ر٢	٣٤ر٩	٤٧ر٢	٣٢ر٧	٣٥ر١	٣٩ر٢	٣٠ر٤	٣٩ر٦
١٩٧٦ [2]	٤١ر٣	٤٣ر٤	٥٨ر٢	٤٣ر٣	٤٥ر٤	٥٢ر٥	٤٣ر١	٥٠ر٠
١٩٧٧ [2]	٥٦ر٠	٦٠ر٠	٧٩ر١	٥٩ر٨	٦١ر٩	٧١ر٤	٥٥ر٣	٦٨ر٠
١٩٧٨ [2]	٨٦ر١	٩٤ر٣	١٢٠ر٢	٩٦ر٤	٩٩ر٧	١١٠ر١	٧٩ر٦	١٠٥ر٥
١٩٧٩ [2]	١٤٣ر٨	١٦٦ر٣	٢١٥ر٩	١٦٩ر٤	١٦٩ر٣	١٧٣ر٢	١٣٥ر٤	١٨١ر٧

المصادر :

1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 704
2 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1980, No. 31, p. 697

ج) العلاقات التجارية الخارجية ، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٩

يشكل الكيان الصهيوني ، طرفا رئيسا في المبادلات التجارية للضفة الغربية يليه الاردن ، فالدول الاخرى . ومنذ وقوع الضفة الغربية ، تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، قامت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، على ضرب

الاقتصاديات العربية داخل الضفة الغربية ، واضعاف نمو القطاعين الصناعي والزراعي في المناطق المحتلة عموما . وذلك بمقدار ما يخدم مصلحة الاقتصاد الاسرائيلي ، ويعمق من تبعية المناطق المحتلة اقتصاديا للكيان الصهيوني . بحيث تتحول هذه المناطق ، الى سوق محمية للبضائع الاسرائيلية . وكما تشير الدراسات والبيانات فان المبادلات التجارية للمناطق المحتلة مع الكيان الصهيوني ، احتلت المقام الاول في تجارة هذه المناطق . فقد شكلت الصادرات الاسرائيلية الى المناطق المحتلة في عام ١٩٧٥ نحو ١٦ ٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية . ثم تراجعت هذه النسبة الى ٤ر١٠ ٪ في عام ١٩٨٠ . وخلال فترة السبعينات فاقت صادرات الكيان الصهيوني الى المناطق المحتلة ، صادراتهم الى كل من فرنسا وايطاليا واليابان ، والدول الافريقية بكاملها . وشكلت هذه الصادرات نسبة ٤٠ ٪ من صادرات الكيان الصهيوني الى الولايات المتحدة الاميركية . وبلغ حجم الاستيراد الاسرائيلي نسبة ٥٥٪ من اجمالي صادرات الضفة الغربية ، وكذلك معظم واردات اسرائيل من المواد الخام(١٨٥).

وتشير التقديرات بأن نسبة ٨٥ ٪ من المبادلات الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، بين عامي ١٩٧١ و ١٩٨٠ ، تمت مع الكيان الصهيوني ، وان ٥٠ ٪ من صادرات الضفة الغربية ، كانت مع الكيان الصهيوني . كما ان نسبة ٨ر٧٩ ٪ و ٨ و ٨٧ ٪ من اجمالي واردات الضفة الغربية ، جاءت من الكيان الصهيوني ، خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٨٠ على التوالي (١٨٦) .

وتتكون صادرات المناطق المحتلة الى الكيان الصهيوني في معظمها ، من بضائع مصنعة ، يتم التعاقد عليها مسبقا مع شركات اسرائيلية ، تتألف من الاقمشة والجلديات ومواد البناء كالحجارة والرخام . كما يتم التوقيع على عقود فردية تتناول الجوارب والاقمشة واعمال النجارة ، بلغت قيمتها ١٢ ٪ من مجموع العائدات الصناعية للضفة الغربية خلال عقد السبعينات . كما شكلت ٢٠ ٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي للمناطق المحتلة . في الوقت الذي تعمل فيه السلطات الاسرائيلية على منع بيع المنتوجات الزراعية من المناطق المحتلة، داخل الكيان الصهيوني ، بحجة حماية « المزارع اليهودي » من المنافسة العربية (١٨٧) .

كانت السلطات الاسرائيلية قد سمحت باقامة علاقات تجارية محدودة للضفة الغربية مع الاردن ، تقوم على تصدير سلع زراعية ـ صناعية لا يحتاج اليها الاقتصاد الاسرائيلي ، وفائضة عن حاجة السوق المحلية للضفة الغربية ، من بينها زيت الزيتون والسمن والصابون وحجارة البناء . بلغت قيمتها في عام ١٩٧٨ نحو / ٦٤٤ / مليون ليرة اسرائيلية . (١٨٨) عمدت بعدها الى فرض قيود عديدة على صادرات الضفة الغربية الى الاردن ، كما عملت على عرقلة تصدير المنتوجات المحلية للضفة الغربية . وخضعت كميات السلع المنتجة في

للضفة الغربية ، وكذلك اسعارها وانواعها ، للطلب الاسرائيلي على هذه السلع، والسوق المحلية للضفة الغربية . واحتلت المنتوجات الاسرائيلية اسواق الضفة الغربية ، مما اضطر بعض المصانع في الضفة الغربية الى اغلاق ابوابها ، لعدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الاسرائيلية . كما لجأت سلطات الاحتلال الاسرائيلي . الى حصر ادخال بعض السلع المستوردة لحساب سكان الضفة الغربية ، عن طريق الكيان الصهيوني ، وفرض رسوم جمركية باهظة على هذه المستوردات عبر الاردن . وقدر دخل الخزينة الاسرائيلية ، من الرسوم الجمركية ، المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الاردن بحوالي أربعة ملايين دينار اردني في العام الواحد ، خلال فترة السبعينات . وكانت اعلى الرسوم تفرض على المواد الاولية الضرورية لصناعة الضفة الغربية ، حيث انخفضت وارداتها من هذه المواد الى ٦ر٢٠ ٪ عام ١٩٧١ ، و ١٢ ٪ عام ١٩٧٥ (١٨٩). كما فرضت السلطات الاسرائيلية قيودا صارمة على رخص الاستيراد ، لحساب السكان في الاراضي العربية المحتلة ، وارغمتهم على شراء منتوجات اسرائيلية رديئة ، وبأسعار عالية بدلا من الاستيراد من الخارج ، ولجأت اخيرا الى منع استيراد البضائع المصنعة ، لحساب سكان الضفة الغربية من اي مصدر آخر ، عدا الكيان الصهيوني . وقامت باغراق السوق المحلية الضفة الغربية وقطاع غزة، بالصناعات الكمالية الاسرائيلية . بينما ظلت تعارض في بيع كثير من المنتجات العربية للمناطق المحتلة ، داخل الكيان الصهيوني . (١٩٠) .

وتقوم السياسة الاسرائيلية في احتكار تجارة المناطق العربية المحتلة ، الداخلية منها والخارجية على هدفين رئيسين : الاستغلال الواسع للمناطق المحتلة اقتصاديا ، وضرب الانتاج المحلي للسكان العرب ، مما يزيد من تبعية هذه المناطق وارتباطها سياسيا واقتصاديا بالكيان الصهيوني ، تمهيدا لدمجها . (١٩١)

الميزان التجاري : في عام ١٩٧١ بلغت واردات الضفة الغربية من السلع الصناعية الاسرائيلية ٤ر٨٢ مليون دولار اميركي ، ومن السلع الزراعية ما قيمته ٦ر١٨ مليون دولار . بينما لم تزد صادرات الضفة الغربية الصناعية الى الكيان الصهيوني ، عن ٢٥ مليون دولار ، ومن السلع الزراعية عن ٢ر٥ مليون دولار في ذلك العام . وشكلت صادرات الضفة الغربية اقل من ٣٠٪ من وارداتها من الكيان الصهيوني عام ١٩٧١ . وفي عام ١٩٧٩ ، ارتفعت واردات الضفة الغربية من الكيان الصهيوني الى ٥و٢٧٥ مليون دولار بينما صدرت له بقيمة ٦و٨٢ مليون دولار .

وشكلت صادرات الضفة الغربية الى الكيان الصهيوني ، اقل من نسبة ٣٣٪ من وارداتها منه في ذلك العام . كما بلغ فائض الواردات عن الصادرات الى الكيان الصهيوني ، في عام ١٩٧١ حوالي ٨و٧٠ مليون دولار ، وفي عام

١٩٧٩ ، ارتفع فائض الواردات الى ٥و١٩٢ مليون دولار . وبينما بلغ المعدل السنوي لواردات الضفة الغربية من الكيان الصهيوني ، حوالي ٤و١٧٩ مليون دولار ، خلال فترة السبعينات ، فان المعدل السنوي لصادرات الضفةالغربية الى الكيان الصهيوني لم يزد عن ٤و٤٩ مليون دولار . حيث يقدر فائض الواردات من الكيان الصهيوني عن الصادرات ، بمعدل ١٣٠ مليون دولار . سنويا ، خلال فترة السبعينات . وقدرت صادرات الضفة الغربية الى وارداتها من الكيان الصهيوني بنسبة ٥ : ١٨ (الجدول رقم ٣٤) .

العلاقات التجارية مع الاردن ،

على اثر وقوع الضفة الغربية ، تحت الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٧ ، تقلصت علاقاتها التجارية مع الاردن ، فلم تتعد قيمة واردات الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين معا ، في عام ١٩٦٨ ، عن خمسة ملايين ليرة اسرائيلية من المنتوجات الصناعية الاردنية . وفي عام ١٩٧٩ ارتفعت قيمة هذه الواردات الى ٢ر١١٧ مليون ليرة اسرائيلية وشكلت ما نسبته ١ر٩٢ ٪ من اجمالي واردات المناطق المحتلة من الاردن في تلك السنة . وكانت هذه الواردات تتألف في معظمها من منتجات الألبان والصناعات البلاستيكية والزيوت والمنتوجات القطنية (١٩٢) . بينما قدرت صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة معا الى الاردن بحوالي ٢٨ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٦٨ . وفي عام ١٩٧٨ ارتفعت صادرات الضفة والقطاع الى الاردن ، فبلغت ٣ر٦٤٣ مليون ليرة اسرائيلية. وتالفت في معظمها من منتوجات زراعية وبعض المنتوجات البلاستيكية ، وحجارة البناء والصابون والزيوت والزيتون والسمنه ، وبعض منتوجات الحلوى والشوكولاته . وحقق الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع الاردن في عام ١٩٦٨ ، فائضا في صادرات مقداره ١ر٢٣ مليون ليرة اسرائيلية ، وفي عام ١٩٧٨ ، ارتفع هذا الفائض الى ٩ر٤٥٢ مليون ليرة اسرائيلية . (١٩٣)

وفي عام ١٩٧١ بلغت صادرات الضفة الغربية الى الاردن ما قيمته ١ر٢٣ مليون دولار أميركي . وفي عام ١٩٧٣ تراجعت هذه الصادرات الى قيمة ٧ر١٥ مليون دولار . وسجلت الصادرات الفلسطينية من الضفة الغربية الى الاردن في عام ١٩٧٨ ، أعلى قيمة لها في السبعينات حيث بلغت ٦ر٦٠ مليون دولار . ولم تتجاوز واردات الضفة من الاردن في عام ١٩٧١ حدود « ٤ » ملايين دولار وبلغت الواردات من الاردن أعلى قيمة لها في عام ١٩٧٤ ، حيث وصلت الى ١ر٥ مليون دولار . (الجدول رقم ٣٤) .

خلال فترة السبعينات كان الميزان التجاري لمبادلات الضفة الغربية مع الاردن رابحا ،حيث بلغت قيمة صادرات الضفة الغربية الى الاردن حوالي ٤ر٣٢١ مليون

دولار ٠ يقابل ذلك ٣٩ر٨ مليون دولار ، قيمة واردات الضفة الغربية من الاردن ٠ وبلغ الفائض التجاريلصالح الصادرات الفلسطينية خلال فترة السبعينات (١٩٧١ ـ ١٩٧٩) حوالي ٢٨١ر٦ مليون دولار ٠ وبلغ المعدل السنوي لفائض الصادرات على الواردات من الاردن حوالي ٣١ر٣ مليون دولار ، خلال الفترة السابقة ٠ وشكلت واردات الضفة الغربية من الاردن ، خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٨ ، حوالي ١٧ ٪ ، ٨ ٪ على التوالي ، من صادراتها للاردن في العامين السابقين ٠ (الجـدول رقـــم ٣٤) ٠

جدول رقم (٣٤) المبادلات التجارية للضفة الغربية مع الاردن والكيان الصهيونــي / مليــون دولار اميركــي

السنة	الــواردات: من الاردن: زراعية	من الاردن: صناعية	من الكيان الصهيوني: زراعية	من الكيان الصهيوني: صناعية	الصــادرات: الى الاردن: زراعية	الى الاردن: صناعية	الى الكيان الصهيوني: زراعية	الى الكيان الصهيوني: صناعية
١٩٧١	١ر٤	٢ر٦	١٨ر٦	٨٢ر٤	٨ر٥	١٤ر٦	٥ر٢	٢٥ر٠
١٩٧٢	٠ر٩	٣ر٦	١٣ر٤	٦٧ر٨	١٠ر٩	١٤ر٧	٣ر٤	٢٢ر١
١٩٧٣	٠ر٩	٣ر٠	٢٠ر٠	٩٥ر١	٦ر٠	٩ر٧	٨ر٥	٣٣ر١
١٩٧٤	٠ر٨	٤ر٣	٣٠ر٠	١٥٨ر١	٨ر٢	٢٠ر٢	١٣ر١	٥٥ر٣
١٩٧٥	٠ر١	٤ر٦	٣١ر٣	١٦٦ر٥	١٠ر٨	٢٢ر٩	١٠ر١	٥٧ر٣
١٩٧٦	٠ر٢	٣ر٥	٣٥ر٦	١٨٠ر٥	١٢ر٠	٢٩ر٩	١٣ر٢	٦٢ر٢
١٩٧٧	٠ر٣	٤ر١	٣٨ر٨	١٨٨ر٤	٢٠ر١	٢١ر٥	١٥ر٠	٥٤ر٩
١٩٧٨	٠ر٣	٤ر٦	٣٥ر٦	١٧٧ر٣	٢٤ر٧	٣٥ر٩	١٦ر٣	٥٧ر٨
١٩٧٩	٠ر٤	٤ر٢	٤٢ر٥	٢٣٣ر٠	١٨ر٩	٣١ر٩	١٦ر٩	٦٥ر٧
مجموع	٥ر٣	٣٤ر٥	٢٦٥ر٨	١٣٤٩ر١	١٢٠ر١	٢٠١ر٣	١٠١ر٧	٤٤٣ر٤

المصدر : (م٠ت٠ف) المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ العدد السادس ص٨٩ ـ ٩٠

العلاقات التجارية الاخرى : (١٩٧٢ ـ ١٩٧٩)

يلاحظ عدم وجود تكافؤ في مبادلات الضفة الغربية التجارية مع بقية الدول ٠ فتطغى وارداتها منها على صادراتها اليها بشكل كبير وقد تصاعد فائض الواردات على الصادرات من ٥١ر٧ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٢ ، ليبلغ ١٠٤١ مليون ليرة اسرائيلية في عام ١٩٧٩ ٠ كما تراجعت نسبة الصادرات الى الواردات من ٣ر٣ ٪ عام ١٩٧٢ الى ٢ر٣ ٪ عام ١٩٧٩ ٠ وكانت الصادرات الى هذه الدول قد شكلت نسبة ٢٠ر٥ ٪ من اجمالي وارداتها منها في عام ١٩٧٥ ٠ حيث بلغت قيمتها

٢٧ر٧ مليون ليرة اسرائيلية يقابل ذلك مبلغ ١٣٤ر٧ مليون ليرة اسرائيلية قيمة مستورداتها منها ٠ (الجدول رقم ٣٥) وقد بلغ معدل العجز السنوي في الميزان التجاري للضفة الغربية مع هذه الدول حوالي ٢٧١ر٤ مليون ليرة اسرائيلية بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ٠ (نفس الجدول) وشكلت المنتجات الصناعية القسم الأكبر من واردات الضفة الغربية من هذه الدول ، واحتلت المرتبة الثانية بعد الواردات الصناعية من الكيان الصهيوني ، بينما تألفت صادرات الضفة الغربية لها من الصناعات الخشبية والصدفيه ٠ (١٩٤)

جدول رقم (٣٥) المبادلات التجارية للضفة الغربية مع البلدان الاخرى / مليــون لــيرة اسرائيليــة ٠

السنة	الــواردات: زراعية	صناعية	مجموع	الصــادرات: زراعية	صناعية	مجموع	فائض الواردات عن الصادرات
١٩٧٢ (١)	١٢ر٦	٤٠ر٩	٥٣ر٥	—	١ر٨	١ر٨	٥١ر٧
١٩٧٣ (١)	٨ر٢	٣٤ر٣	٤٢ر٥	—	١ر٧	١ر٧	٤٠ر٨
١٩٧٤ (١)	١٣ر٢	٥٧ر٣	٧٠ر٥	—	٢ر٨	٢ر٨	٦٧ر٧
١٩٧٥ (١)	٤٩ر١	٨٥ر٦	١٣٢ر٧	١٨ر٦	٩ر١	٢٧ر٧	١٠٧ر٠
١٩٧٦ (٢)	٧١ر٢	١٠٢ر٦	١٧٣ر٨	١٨ر٨	٨ر٢	٢٧ر٠	١٤٦ر٨
١٩٧٧ (٢)	٧٠ر٧	١٦٤ر٣	٢٣٥ر٠	—	١٠ر٨	١٠ر٨	٢٢٤ر٢
١٩٧٨ (٣)	٢٤ر١	٤٨١ر٤	٥٠٥ر٥	—	٢٣ر٤	٢٣ر٤	٤٨٢ر١
١٩٧٩ (٣)	٩٠ر٥	٩٨٥ر٦	١٠٧٦ر١	—	٢٥ر١	٢٥ر١	١٠٥١ر٠
المجموع العام	٣٣٩ر١	١٩٥٢ر٠	٢٢٩١ر٦	٣٧ر٤	٨٢ر٩	١٢٠ر٣٠	٢١٧١ر٣

المصادر :

1 — CBS. Statistical Abstract of Israel, 1975, No. 26, p. 693

2 — CBS. Adminstered Territories Statistics Quarterly, Vol. VII, (3-4), 1977, pp. 6-7, Jerusalem.

3 — CBS. A.T.S. Q, Vol. X, 4, 1980, pp. 6-7, Jerusalem.

التمويل الخارجي :

في ظل حالة العجز المتصاعد ، للمبادلات التجارية الخارجية ،وتراجع مساهمة قطاعي الزراعة واصناعة في الناتج المحلي لاجمالي ، يتـم تغطيـة العجز في ميزان المدفوعات للمناطق العربية المحتلة بالاعتماد على مصادر خارجية ٠

وفي عام ١٩٧٩ تألفت هذه المصادر من الجهات التاليـــة :

جدول رقم (٣٦) المبادلات ةتجارية للضفة الغربية / مليون دولار اميركي

(١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)

السنة	مع الكيان الصهيوني			مع الاردن			مع اطراف اخرى			المجموع العام		العجز أو فائض الواردات على الصادرات
	صادرات	واردات	الميزان	ص .	و .	م .	ص .	و .	م .	ص .	و .	
١٩٧٠	١٦ر٣	٥٤ر٧	-٣٨ر٤	١٣ر٨	٣ر٦	١٠ر٢	٠ر٤	٦ر٦	-٦ر٢	٣٠ر٥	٦٤ر٩	— ٣٤ر٤
١٩٧١	٢٠ر٩	٦٠ر٥	-٣٩ر٦	١٨ر٨	٣ر٨	١٥ر٠	٠ر٥	١١ر٥	-١١ر٠	٤٠ر٢	٧٥ر٨	— ٣٥ر٦
١٩٧٢	٢٥ر٦	٨١ر٢	-٥٥ر٦	٢٥ر٥	٤ر٥	٢١ر٠	٠ر٤	١٢ر٧	-١٢ر٣	٥١ر٥	٩٨ر٤	—٤٦ر٩
١٩٧٣	٤١ر٦	١١٨ر٣	-٧٦ر٧	١٥ر٨	٣ر٩	١١ر٩	٠ر٤	١٠ر١	—٩ر٧	٥٧ر٨	١٣٢ر٣	—٧٤ر٥
١٩٧٤	٦٢ر٨	١٧٢ر٠	-١٠٩ر٢	٢٦ر٢	٤ر٨	٢١ر٤	٠ر٧	١٥ر٣	-١٤ر٦	٨٩ر٧	١٩٢ر١	-١٠٢ر٤
١٩٧٥	٦٩ر٩	٢٠٤ر٠	-١٣٤ر١	٣٤ر٧	٥ر٠	٢٩ر٧	٤ر٤	٢١ر١	-١٦ر٧	١٠٩ر٠	٢٣٠ر١	-١٢١ر١
١٩٧٦	٧٧ر١	٢٢٢ر١	-١٤٥ر٠	٤٢ر٦	٣ر٧	٣٨ر٩	٣ر٥	٢٢ر٠	-١٨ر٥	١٢٣ر٢	٢٤٧ر٨	-١٢٤ر٦
١٩٧٧	٧٣ر٦	٢٣٩ر٦	-١٦٦ر٠	٤٣ر٨	٤ر٧	٣٩ر١	١ر٠	٢٢ر٢	-٢١ر٢	١١٨ر٤	٢٦٦ر٥	-١٤٨ر١
١٩٧٨	٧٧ر٩	٢١٧ر١	-١٣٩ر٢	٦١ر٦	٥ر٠	٥٦ر٦	١ر٣	٢٨ر٨	-٢٧ر٥	١٤٠ر٨	٢٥٠ر٩	-١١٠ر١
١٩٧٩	٨٩ر٠	٢٩٧ر٦	-٢٠٨ر٦	٥٧ر٩	٥ر٠	٥٢ر٩	١ر١	٤٥ر٥	-٤٤ر٤	١٤٨ر٠	٣٤٨ر١	-٢٠٠ر١

المصدر : CBS. Statistical Abstract of Israel, 1988, No. 39, p. 715

١ ـ تحويلات ابناء الضفة الغربية وقطاع غزة في الخارج ومقدارها ٦٠ مليون دينار أردني .

٢ ـ ادخالات الزائرين من أبناء الضفة والقطاع ، ومقدارها ١٥ مليون دينار أردني .

٣ ـ فائض الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع الاردن ، ومقدارها ١٦ مليون دينار أردني .

٤ ـ مخصصات عربية لدعم صمود الشعب الفلسطيني ، ومقدارها ٢٨٣ر٥ مليون دينار أردني .

٥ ـ رواتب ومساعدات الحكومة الاردنية لموظفيها السابقين في الضفة الغربية ومقدارها ١٨٣ر٤ مليون دينار أردني .

٦ ـ تحويلات وكالة القوات الدولية للاجئين الفلسطينيين ، ومقدارها ٤٠٩ر٣ مليون دينار أردني . وقد بلغ مجموع المبالغ السابقة حوالي ٨٧٥ر١٠٣ مليون دينار أردني ، وبلغت الأموال التي تم اخراجها من المناطق العربية المحتلة في عام ١٩٧٩ حوالي ٣٦ر٥ مليون دينار . من بينها ٣ مليون دينار ، قيمة ودائع في البنوك الاردنية . نظرا لعدم وجود مصارف عربية في المناطق المحتلة . وبذلك يكون صافي التدفق النقدي الى المناطق المحتلة في عام ١٩٧٩ وصل الى ٣٧٥ر٦٧ مليون دينار أردني . كما تساهم أجور العاملين العرب في الاقتصاد الاسرائيلي ، في سد قسم كبير من العجز المالي ، في ميزان المدفوعات للمناطق المحتلة . (١٩٥) وقدرت احدى الصحف الاسرائيلية أجور العاملين العرب من المناطق المحتلة في الكيان الصهيوني في عام ١٩٨٧ بحوالي / ٥٥٠ / مليون دولار . (١٩٦) وقدرت اجمالي التحويلات المالية العربية والاسلامية غير المستردة ، الى المناطق العربية المحتلة في عام ١٩٧٩ ، بحوالي ٦٥ر٢ مليون دولار أميركي . كما بلغ اجمالي التحويلات ، من الوكالات الدولية والمؤسسات الأوروبية والأميركية التطوعية ، ومن السوق الأوروبية المشتركة حوالي ٥٠ مليون دولار أميركي . وقد بلغ مجموع الاعانات والمبالغ غير المستردة . التي تم ادخالها الى المناطق المحتلة في عام ١٩٧٩ ، نحو ١١٥ر٢ مليون دولار أميركي (١٩٧) وقدر اجمالي القروض والمنح المقدمة من صندوق دعم الصمود للأراضي العربية المحتلة في عام ١٩٧٩ بحوالي ٩١٣ر٣٧ مليون دولار أميركي . (١٩٨)

* * *

المصـــادر

١٧٠ ـ عبد المطلب فارس ابو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلـة ، ١٩٨١ ، البنـك المركزي الاردني ص ١ ٠

١٧١ ـ المصدر السابق ص٥ ٠ انظر كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٤ ٠

١٧٢ ـ شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٧ ٠

١٧٣ ـ المصدر السابق ص ٨٤ ٠

١٧٤ ـ ابو حجلة المصدر رقم ١٧٠ ص ٥ ٠

١٧٥ ـ شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٧ ٠

١٧٦ ـ ابو حجلة ، المصدر رقم ١٧٠ ص٦ ٠ انظر كذلك شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص٨٨ ٠

١٧٧ ـ ابو حجلة ، المصدر ١٧٠ ص ٦ ٠ كذلك شؤون فلسطينية ٣٧ ص ٩٠ ٠

١٧٨ ـ ابو حجلة ، ص ٧ كذلك شؤون فلسطينية ٣٧ ص ٨٤ ٠

١٧٩ ـ ابو حجلة ، ص٧ ، ٨ ، ١٢ (المصدر رقم ١٧٠) ٠

١٨٠ ـ ميرون بنفينستي ، ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤٠ ٠

١٨١ ـ شؤون فلسطينية رقم ٣٧ ص ٨٣ ٠

١٨٢ ـ المصدر السابق ص ٥٨ ٠ انظر كذلك الارض ، العدد رقم ١٢ ، ٧ـ٣ـ١٩٨٦ ص ١٥ ٠

١٨٣ ـ شؤون فلسطينية ، العدد رقم ٣٧ ص ٨٧ ٠

١٨٤ ـ الارض ، العدد رقم ١٢ ، ٧ـ٣ـ١٩٨٦ ص ١٥ ٠

١٨٥ ـ ابو حجلة ، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة ، البنك المركزي الاردني ١٩٧١ ص ٢٩ ـ ٣١٠ انظر كذلك ميرون بنفينستي (م س ذ) ـ المصدر رقم ١٨١ ص ٦ ، ٤١ ٠

١٨٦ ـ الارض ، العدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٥

١٨٧ ـ نفس المصدر ٠ انظر كذلك ميرون بنفينستي ـ ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤١ ٠

١٨٨ ـ ابو حجلة ، المصدر رقم ١٧٠ ص ١٦ ، ١٨ ٠

١٨٩ ـ الارض ، العدد السادس ، آذار ١٩٨٧ ص ٦٣ ٠ كذلك شؤون فلسطينية رقم ١٠٧ ص ٢٠ ، كذلك المصدر رقم ١٧٠ ص ١٩ ٠

١٩٠ ـ ميرون بنفينستي ـ ترجمة ياسين جابر (م س ذ) ص ٤١ ٠ كذلك الارض ، العدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٥ ٠ وكذلك الارض ، العدد السادس ٧ـ٣ـ١٩٨٦ ص ١٥ ٠

١٩١ ـ ابو حجلة ، المصدر رقم ١٨٥ (م س ذ) ص ٣٢ ٠ انظر كذلك الارض ، العـدد السابع ، نيسان ١٩٨٧ ص ٥٦ ـ ٥٧ ٠ صفحة ٥٢ ٠

١٩٢ ـ المصدر رقم ١٨٥ ص ٣٤ ٠

١٩٣ ـ المصدر السابق ص ٣٦ ٠

١٩٤ ـ المصدر السابق ص ٣٨ ٠

١٩٥ ـ ابو حجلة ، القطاع الصناعي في المناطق المحتلة (م س ذ) ص ٨ انظر كذلك ابـو حجلـة دراسات في اقتصاديات المناطق (م س ذ) ص ٢١ ـ ٢٦ ٠

١٩٦ ـ ملحق يدعوت احرونوت ١٥ـ١ـ١٩٨٨ ٠

١٩٧ ـ اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتـل ، نشرة رقم ١ مؤشرات احصائية أساسية حول فلسطين المحتلة ، عمان ـ حزيـران ١٩٨٨ ،

١٩٨ ـ المصدر السابق ص ٥١ ٠

* * *

مسألة الخدمة الاحتياطية في اسرائيل
(واقعهـا وتفاعـلاتهـا الجديدة)

* ـ أحمد عبد الكريم ونتُّوس

* ـ دور الجيش في الاداء العام للكيان الصهيوني :

يقول بن غوريون في مقدمة الكتاب السنوي لاسرائيل عـام١٩٥٠، وكـان يومئذ أهم شخصية في السياسة الاسرائيلية :« ان اسرائيل لايمكن انتوافق على اعادة فلسطين للعرب. فالمشكلة الفلسطينية ـ لا يمكن ان تحل الا بالحرب ويجب أن تتفوق على البلاد العربية تفوقا ساحقا ...

ليس هذا القول فتحـا فلسفيا ، ولاهو بالاكتشاف المذهل أو النبوءة ، وانما هو تقرير لواقع الحال بالنسبة لمجموعة من البشر تنادت من مختف أصقاع المعمورة لتشرد شعبا وتغتصب أرضه . تدفعهـا الى ذلك وتدعمهـا المصالح الاستعمارية والاطماع الامبريالية ، والرعب الاسطوري من نهوض الامة العربية التي تعيلهم طالما كانت متخلفـة ممزقـة ، لذلك كان لابد مـن وجـود حارس مدجج بأعتى انواع الاسلحة وأشدها فتكا ، يحرس تخلفهذه الامة ويحمي تشتتها ، فكانت اسرائيل .

وفي كيان كهذا لابد من أن يكون الجيش من حيثهو أداة الحربمحور جميع النشاطات ومركز كل الاهتماماتوبالفعـل ، فان مالا تخطئه عين أي زائر لفلسطين المحتلة . ان الاشياء العسكرية لها الاولوية والافضلية في كـل شيء . منظمات الشباب،الجنود النظاميون ، البحارة والطيارون ، قوات الاحتياط العسكرية الضخمة المجهزة والمدربة والمستترة خلف أسوارمايسمى بالمستعمرات الزراعية ، الرجال على الحدود ، وقوات الشرطـة .... كـل شيء يشير الى أن اسرائيل تضع تأكيدا كبيرا ، بل كل التأكيد على أجهـزة ومعدات الحرب، وحتى القانون الذي يسن عادة لينسق ويضبط تصرفـات الافراد ومختلف قطاعات المجتمع بما فيها الجيش مع متطلبات الحيـاة ، نجـده ـ في اسرائيل ـ يسن كي يفسر الحياة لتتلائم مع متطلبات الجيش .

* واقــع الجيش الاسرائيلي :

اذا كانت اسرائيل ولازالت تعتبر من اكبر مستهلكي ثمار الصناعات الحربية الغربية ، في طاحونة حروبها على الامة العربية ، فانها عانت من مشكلة مؤرقة لضمان تفوق آلتها العسكرية تمثلت في عجزها عن تأمين الطاقة البشرية اللازمة لتشغيل تلك الآلة . فتوسلت الى ذلك صيغة فريدة لعسكرة جميع القادرين على حمل السلاح لديها وتجييشهم في اسلوبين للخدمة (١) :

١ ـ الخدمة العسكرية النظامية :

جيش اسرائيل الدائم الذي يستوعب مابين الربع الى الثلث من حجم طاقة الجيش البشرية .

٢ ـ الخدمة الاحتياطية :

وتشمل جميع من يتبقى من القادرين على حمل السلاح ويشكلون اكثر من ثلثي الطاقة البشرية لجيش اسرائيل ، وقد ابتكر مهندسو العسكرة الاسرائيلية أنظمة دقيقة معقدة للخدمة العسكرية كي تتلائم مع تعقيد المجتمع وتباين مصادرة البشرية عرقيا واثنويا . وتنسجم مع الظروف المستجدة لاعمال التوسع والاستيطان ، وهكذا فقد أخذت الخدمة العسكرية في اسرائيل ستة أشكال(٢):

١ ـ الخدمة الدائمة :

يطبق في الجيش الاسرائيلي نظام الخدمة الدائمة الصادرة عام/١٩٥٥/ وهو نظام التطوع . حيث يتطوع الفرد في الجيش ويوقع على عقد للخدمة، ويشمل الضباط وضباط الصف والفنيين بصورة خاصة ، ويشكل هؤلاء الهيكل الاساسي لمختلف وحدات الجيش العاملة والاحتياطية والناحال ، اذ يتولون القيادة والاعمال الفنية وجميع الشؤون التي تتطلب توفر الخدمة الطويلة .

٢ ـ الخدمة الالزامية :

يخضع جميع اليهود المقيمين في اسرائيل اقامة دائمة لاحكام قانون الخدمة العسكرية الالزامية الصادر عام /١٩٤٩/ وتعديلاته، كما تطبق أحكام هذا القانون على بعض الفئات غير اليهودية . ويطلب للخدمة الالزامية كل من بلغ

الثامنة عشر من العمر ، رجلا كان أم امرأة ، وتخدم المرأة فترة أقل من فترة خدمة الرجل ومجال اعفائها من الخدمة اوسع قليلا . فبالاضافة للمتدينات تعفى المتزوجات والحوامل واللاتي يظهرن عدم تكيف مع ظروف الخدمة . وتتم دعوة المكلفين في أربعة مواعيد في السنة هي مطالع الفصول الاربعة ، ويدعى المكلف للخدمة بواسطة البريد لمراجعة مكتب التجنيد، وعند انتهاء خدمته، يحتفظ بلباس عسكري كامل ، صيفي وشتوي لارتدائه حين دعوته في المستقبل .

٣ ـ خدمة الاحتياط ،

وهي ابرز مايتصف به نظام الجيش الاسرائيلي، وتستمر خدمة الرجال حتى سن ٥٥ عاما والنساء /٣٤/ عاما ، وتعتمد اسرائيل في زمن الحرب على قوتها الاحتياطية اعتمادا رئيسا ، وقد نظم اسلوب التعبئة على اساس تقسيم البلاد الى مناطق ، بحيث تشمل كل منطقة سكان عدة مستعمرات متجاورة يشكلون مركز حشد وتنظيم وتسليح .

وفي الحالات العادية يدعى المكلفون بالخدمة الاحتياطية في كل عام لاجراء دورة تدريبية تتراوح مدتها بين /٤٣ـ٥٠/ يوما حسب العمر والاختصاص. اما بالنسبة للفنيين فيتم توزيع هذه المدة الى اربع فترات كي يتسنى استدعاؤهم مرة كل ثلاثة أشهر ، وذلك كي يبقى هؤلاء على صلة مستمرة باختصاصاتهم الفنية في الجيش الاحتياطي .

٤ ـ خدمة الناحال :

وهي خدمة عسكرية زراعية تشمل المجندين الذين يقبلون الخدمة في المستعمرات الزراعية خلال السنة ونصف السنة الاخيرة من خدمتهم الالزامية، كما تشمل بعض المتدينين والاحتياطيين ممن تتجاوز اعمارهم حدا معينا او الذين لاتسمح لهم قدراتهم بالخدمة في القطعات العاملة .

ولا شك ان هذه الخدمة تتدرج في اطار الاستراتيجية العامة للكيان الصهيوني ،

٥ ـ خدمة الدفاع الاقليمي :

وتشمل الافراد المقيمين في مستعمرات الحدود ممن تتراوح اعمارهم بين /٢١و٣٩/ سنة ،اما الذين تتراوح اعمارهم بين /٣٩/ و /٥٥/سنة فيشكلون القوة الاحتياطية ، وتنحصر مهمات الكلفين بهذه الخدمة الالزامية بالدفاع الاقليمي ضمن نطاق خطة الدفاع عن الدولة .

٦ ـ خدمة الدفاع المدني :

يؤخذ افراد هذه الخدمة من افراد الخدمة الاحتياطية ممن تتراوح اعمارهم بين ٤٥و٥٥ سنة ، ويكلفون بالعمل في سلاح الخدمات العامة وحراسة المنشآت العامة والدفاع المحلي والاطفاء وترحيل السكان المدنيين والاخلاء وغير ذلك من اعمال الدفاع .

ان الاعمال العسكرية العدوانية لاسرائيل وطبيعة هذه الاعمال التوسعية الاستيطانية تتطلب في ادائها جيشا كبير الحجم ، الامر الذي يفوق طاقة اسرائيل البشرية . لذلك فهي تلقي بالعبء العسكري على كاهل الاحتياط وتضطر لاستدعائه المرة تلو الاخرى ولفترة زمنية تطول وتقصر حسب الظروف، وبما ان اسرائيل تعتاش على الازمات فاننا نجدها تختلس هذه الازمات عندما لا توجد . وهذه بدورها تتطلب منها استدعاء الاحتياط الامر الذي بات شديد الازعاج ويخلق المزيد من المنغصات للحياة العامة في اسرائيل وعلى كافة الاصعدة.

ومما لاشك فيه ان انتفاضة اهلنا في الارض المحتلة قد دفعت بأزمات اسرائيل الى الذروة ، خصوصا تلك التي ترتبط بمعين الطاقة البشرية اللازمة للجيش كي يتمكن من اداء دوره في قمع اطفال الحجارة فكانت مسألة الخدمة الاحتياطية من ابرز المشكلات واكثرها تأثيرا على الكيان الصهيوني ، ولابد لنا قبل الدخول في عرض وتحليل مختلف الظواهر المرتبطة بالخدمة الاحتياطية في اسرائيل من نظرة سريعة تلقي الضوء على هذه المسألة عبر المراحل المختلفة التي مرت بها منذ وجودها.

لايغيب عن بال أحد انه منذ الاعلان قيام اسرائيل عام/١٩٤٨/ وجميع من فيها يعتبرون انفسهم مطالبين بالدفاع عنها عسكريا بهذا الشكل أو ذاك . لكن الخدمة الاحتياطية لم تنتظم قانونيا الا في عام/١٩٥٥/ وذلك في سياق انتقال الكيان الصهيوني الى مرحلة ثانية . والاستعداد لتحقيق قفزة نوعية تفرضها طبيعة المشروع الصهيوني واهدافه التوسعية العدوانية .

ففي ذلك العام صدر قانون الخدمة الاحتياطية في اسرائيل . فحدد مدة هذه الخدمة (في الاحوال العادية) ومكانها وشكلها واساليب الدعوة اليها ، حسب الجنس (ذكر ، انثى) والمعتقد الديني، وبلد المصدر ، والمؤهلات (الاختصاص فئة العمر).

ففي العام /١٩٤٨/ كان لدى اسرائيل /٦٤٠٠٠/ رجل كجيش معظمه من عصابات الهاغاناه والبالماخ ولواء المشاة من المتطوعين اليهود في جيوش الحلفاء (الفيلق اليهودي) تم تشكيل هؤلاء في جيش بلغ تعداده اكثر من /٨٠٠٠٠/ رجل عام /١٩٤٩/ وفي العام /١٩٥٦/ شاركت اسرائيل بالعدوان الثلاثين على مصر بجيش قوامه /١٠٠٠٠٠/ رجل ربعهم من الاحتياط ، اما في العام /١٩٦٧/ فقد تراوح تعداد الجيش الاسرائيلي بين/٢٥٠–٣٣٠/ الف رجل منهم ٦٥–٧٥ الفا فقط من الجنود النظاميين والباقي من الاحتياطيين، وفي العام /١٩٧٣/ حشدت اسرائيل قرابة /٨٠٠/ الف جندي بينهم أكثر من /٦٥٠/ الف احتياطي حيث أعادت الى الخدمة جميع المسرحين حتى سن ٦٥ عاما . ومنذ ذلك التاريخ انفجرت على نطاق واسع مشكلة الطاقة البشرية والخزان البشري الذي يستند اليه جيش اسرائيل في استجرار الكادر البشري ، وفي العام /١٩٨٧/ بلغ التعداد العام للقوات المسلحة الاسرائيلية (دون وجود حالة خاصة أو أي تعبئة) ٧٥٠ ألف رجل منهم /٥٥٤/ ألف احتياطي حسب معطيات مركز يافا (جافي) للدراسات الاستراتيجية (٢) .

من هذه اللمحة الموجزة يتضح لنا الدور الكبير والبارز الذي تلعبه الخدمة الاحتياطية في سد ثغرة النقص البشري الذي يعاني منه الجيش الاسرائيلي ، رغم أن هذه الخدمة بالاضافة الى عامل التفوق النوعي للسلاح أهم الركائز التي يعول عليها الكيان الصهيوني لضمان تفوقه العسكري كي يتمكن من استمراره في العدوان والتوسع والاستيطان .

* ظواهر مرتبطة بمسألة الاحتياط :

ان مسألة الاحتياط في الجيش الاسرائيلي التي ضمنت له نوعا من الاستمرار في الكادر البشري نسبيا لم تكن « حجر الفلاسفة » دائما وانما جرت معها جملة من المنغصات والظواهر السلبية المرتبطة بها ، منها ما نجم عن ظرف ما . (حرب تشرين ، غزو لبنان ، انتفاضة اطفال الحجارة) ومنها ما يرتبط باشكالات التشكيلة الاساسية للكيان الصهيوني .(خدمة المتدينين ، خدمة المستوطنين)، ولعل أهم هذه الظواهر هي :

١ ـ الاقامة خارج البلاد :

لا يستطيع أحد في اسرائيل أن يحصل على جواز سفر أو تأشيرة خروج دون موافقة الجيش ، وتطالب السلطات العسكرية معلومات حول جهة السفر وغايته ومدته ، وتضع العراقيل أمام من يرغب السفر ، خصوصا أولئك الذين هم في سن الخدمة الاحتياطية ، وقد أثار هذا الموضوع وما زال يثير موجة من الاستياء لدى

الاسرائيليين وحسب مانشره يونتان شم آور في صحيفة هعولام هزه فان تدخل الجيش بهذه الطريقة يتنافى مع الديمقراطية (!) وأن ذلك انما يتم بموجب قانون الطوارىء الذي أعلنه بن غوريون في الأيام الأولى لانشاء اسرائيل والذي ما يزال سارى المفعول ، وينقل صاحب المقال تصريحا لرئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست يقول أنه كلما كان يطرح هذا الموضوع للمناقشة مع رئيس هيئة الأركان ، كان الأخير يؤجل بحثه بسبب ضيق الوقت ، كما يرى العسكريون أن من حقهم معرفة الطاقة البشرية الموجودة تحت تصرف الجيش، ويؤكدون على ضرورة استمرار اتصال الجيش بالجنود الاحتياطيين ويقول هؤلاء العسكريون أنهم يعرفون أن الكثير من الاسرائيليين لا هم لهم الا السفر الى الخارج اكثر من مرة (٣). وفي خبر لصحيفة هآرتس أن مكتب التجنيد قدم معلومات لوزير الدفاع موشي آرنس تفيد أن أكثر من / ٤٠٠٠٠ / جندي من الاحتياط الملزمين بالخدمة العسكرية يقيمون خارج البلاد(٤) • بالاضافة الى مئات من المكلفين الذين يقيمون في البلاد منذ أقل من سنتين •

٢ ـ رفض الخدمة :

نستطيع أن نقول أن كل من يمتنع عن المجيء الى اسرائيل وكل من يرفض الاقامة فيها انما هو رافض للخدمة العسكرية ، لأن اسرائيل مجرد معسكر ، وجميع من فيها جنود حتى لو كانوا من الاحتياط فهم أيضا جنود في اجازة ، لكن ظاهرة رفض الخدمة بشكلها العادي والمعروف في الجيوش قد بدأت بالظهور في الجيش الاسرائيلي وحسب المصادر الاسرائيلية منذ عام /١٩٦٧/ وكان المحامي آمذون زيخروني أول رافض للخدمة وتبعه الكثيرون في رفض الخدمة في المناطق المحتلة • وقد كتبت عنات سارغوستي مقالا في صحيفة هعولام هزيه تلقي من خلاله الأضواء على تطور هذه الظاهرة في جيش اسرائيل وتقارنها بمثيلاتها في بعض جيوش الغرب ، فتؤكد أن الرفض في اسرائيل ينطوي على ظواهر مختلفة عن الرفض الشامل الناجم عن عدم الميل للحروب ، ويبدو ان هذا الامر صحيح للغاية فكل من جاء الى فلسطين المحتلة يحمل الهوية الاسرائيلية انما جاء ليقتل العرب أو يشردهم ويستوطن أرضهم ، يميز المقال بين نوعين لحالات رفض الخدمة ، الرفض الذي يصل الى المحاكم ، والرفض الرمادي ، اي الحالات التي تتم معالجتها من قبل قادة الوحدات • ويوضح أن ٥٤ حالة رفض عرضت على المحاكم منذ العام ١٩٦٧ وحتى عشية الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ، وفي الحرب اللبنانية أزداد العدد وتبدل جوهر الرفض ففي ثلاث سنوات جرت محاكمة / ١٥٠/ رافضا للخدمة كما كان هناك عدة مئات أخرى من الحالات التي لم تستقصى (الرفض الرمادي) وتقول الكاتبة ان هذه الظاهرة قد أثرت على الجيش والجهاز السياسي للخروج من لبنان • كما أنها بدأت تحظى بتأييد بعض فئات اليسار المعتدل والشرعي او تعاطف بعض الشخصيات •

ينبغي طبعا عدم أخذ هذه المعلومات على عواهنها ، خصوصا من حيث دقة الأرقام ، فمن المعروف أن حجم رفض الخدمة العسكرية ابان غزو لبنان كان أكثر بكثير مما تورده صاحبة المقال ، ومن عودة بسيطة الى الصحف الاسرائيلية الصادرة أثناء الغزو نكتشف المغالطة الكبيرة التي تحاول الكاتبة ايقاعنا فيها ، فقد نشرت على همشمار ابتداءا من الشهر التاسع /١٩٨٢/ سلسلة من المقابلات مع ضباط وضباط صف وجنود من جيش اسرائيل فروا من وحداتهم العسكرية ونجوا بأرواحهم من اتون المقاومة اللبنانية الفلسطينية ، كما اشارت الصحيفة الى ان اكثر من /٤٠٠/ جندي وضابط قد فروا من وحداتهم ، واشارت الـ « عل همشمار » ان عمليات الفرار من الجيش الاسرائيلي تجري منذ سنوات طويلة وقد تراوح عدد الجنود والمجندات الذين يفرون من الخدمة ومن وحداتهم العسكرية في كل عام مابين /١٠٠/ الى /٣٥٠/ جنديا ومجندة ـ وكان هذا العدد يرتفع في أعقاب كل حرب تخوضها اسرائيل ، لكن الجديد في الامر هذه المرة هو فرار ضباط من مختلف الرتب وبأعداد كبيرة جدا ، حدث هذا ـ والكلام لا يزال لمراسلة صحيفة عل همشمار ـ خلال الحرب التي دارت في لبنان والمعارك الطاحنة التي كانت هناك •

وقد نشرت الصحيفة نفسها مقابلة مع أحد ضباط الشرطة العسكرية الكبار في جيش اسرائيل الى أن عدد الضباط الذين فروا من الخدمة قد بلغ /٦٢٠/ ضابطا • وقد قال هذا الضابط أن الشرطة العسكرية تسير دوريات مكثفة للبحث عن الفارين في مختلف المناطق ، المدن ، المستوطنات ، والكيبوتسات في اسرائيل • ووعد هذا الضابط بأنه سيتم القاء القبض عليهم ، لكن المراسلة اشارت في تعليقها على المقابلة أنها تعتقد بأن الوعد الذي قطعه على نفسه ضابط الشرطة العسكرية لن يتحقق أبدا، ذلك لأن هناك ـ والقول ما يزال للصحيفة ـ جنود فارين من الخدمة العسكرية منذ سنوات طويلة ولم يلق القبض عليهم ، بل على العكس فان عصابات الاجرام في اسرائيل قد جنت أموالا طائلة من وراء بيع جوازات السفر المزورة للفارين والذين استطاعوا بواسطتها السفر للخارج وعدم العودة الى اسرائيل ، وهناك ما يزيد على سبعة آلاف فار من الخدمة يعيشون الآن في مختلف دول العالم ، ومعظمهم أصبحوا أعضاء في عصابات اجرامية عالمية أو أنهم أقاموا لهم عصابات مستقلة وجنود الجيش الاسطورة الذي لا يقهر يفرون الآن من وحداتهم العسكرية العاملة في لبنان وغدا سيصبحون سفراء لنا في صفوف عصابات الاجرام العالمية • (٥)

تضيف عنات سارغوستي (المحررة في هعولام هزيه) أنه قد طرأت فقرة جديدة في عدد الرافضين للخدمة ابان الانتفاضة • وأن عدد حالات الرفض قد بلغ /١١٠/ حالات • وهناك زيادة في حالات الرفض الرمادي خلال العامين الأولين للانتفاضة تتعلق ببضعة آلاف ....

وتطالب بعض الحركات المعتدلة بالاعتراف بظاهرة الرفض كحركة (توجد

حدود) وبعض الفئات الاخرى ، أسوة بالدول الغربية التي تعترف بظاهرة الرفض كواحدة من حقوق الانسان ، وطبعا فان سارغوستي تقول : أن رافضي التجنيد الاسرائيليين يختلفون عن أضرابهم في دول العالم خصوصا في العالم الغربي الذي تزعم ان اسرائيل تنتمي اليه، حيث ان اسرائيل دولة بحالة حرب دائمة، وقانونها لم يعترف بأن رفض الخدمة هي واحدة من حقوق الانسان . ثم تقول سارغوستي ان هذه الظاهرة خطيرة على الجيش الذي سيتضرر دوره الوظيفي اذا لم يحظ بالدعم التام من جانب جميع طبقات المجتمع ، وتزعم أن الرفض ناجم عن حالة من التوتر بين المجتمع والجيش ، ثم تنتقل الى أسباب الرفض فتقول أنها كانت في لبنان ذات صفة سياسية . أما بعد الانتفاضة فهي ذات صفة اخلاقية . وتعرض لمصادر الرافضين للخدمة فتقول أنهم من أصحاب الثقافة العالية كما يوجد بينهم شرقيون كثيرون ، وهذه ـ كما تقول ـ ليست مجموعة متجانسة ، بمعنى أن عملية الرفض ليست ظاهرة منظمة ذات أهداف محددة وأنها تبقى ظاهرة فردية ، وليس للمجتمع علاقة متناسقة معها ، لكن الوقائع سرعان ماكذبت هذا الزعم اذ لم تمض ثلاثة أشهر على نشر هذا المقال ليقوم /٤٣/ عضوا من حركة راتس باصدار بيان لرافضي الخدمة « في المناطق » (٦) كما أن للمتدينين وأبناء الكيبوتسات وجهة نظر محددة تجاه ظاهرة رفض الخدمة . بالاضافة الى حركات اليسار والحركات المعتدلة التي تتعاطف علنا مع ظاهرة الرفض .

٣ ـ عرائض احتجاج وتظاهرات تدعو الى اخلاء المناطق :

ها قد مرت أعوام ثلاثة وعدة أسابيع ولا أحد في اسرائيل يستطيع الخلود الى الراحة فحجارة الاطفال الفلسطينيين ما تزال تقض مضاجع الجميع هناك ، وتهدد بنيان دولة الاستيطان بالتقوض والاندثار ، وبدأت علائم الانهاك تظهر على الجيش الذي لم تجده فتيلا جميع تلك الاسلحة التي تتخم مستودعاته وها هم ضباطه يتظاهرون ويدبجون العرائض لحكومتهم فيطالبون منها تخليصهم من شبح قاذفي الحجارة ومن الكابوس الذي يجثم على صدورهم منذ أكثر من ثلاثة أعوام بالتخلي عن الضفة والقطاع . وان كان محرر يديعوت أحرونوت قد أقر بأن معظم الاسرائيليين قد أصبحوا على استعداد للتخلص من المناطق المدارة (الضفة . والقطاع) (٧) واعترف بأن المسألة بالنسبة للاسرائيليين ـ : ليست هي هل ننسحب أم لا . ـ كما يقول ـ بل متى ننسحب ؟ وهل ننسحب مع ترتيبات أمنية ضرورية لاسرائيل أم بدونها ؟ ! ويتساءل ـ على لسان الاسرائيليين ـ قائلا ـ : وهل نحن بحاجة الى عملية سفك دماء اضافية من كلا الجانبين كي نعترف بالواقع ؟ ....

الا أن محرر الـ « يديعوت أحرونوت » كان مسبوقا بسبعة أشهر نشرت صحيفة معريف تقريرا اخباريا يفيد أن /٥٠/ رجلا من الكيبوتس القطري قد تظاهروا أمام

الكنيست وتقدموا بعريضة تطالب الحكومة باجراء مفاوضات مع م . ت . ف حول الضفة والقطاع لتحقيق حل سلمي (٨) . ومما عتم الامر ان وصل الى الجيش وتفشى بين صفوفه خصوصا وأن رجاله يتحملون العبء الاكبر في مواجهة وقمع الانتفاضة الباسلة ، وقد نشرت هآرتس خبرا عن مجموعة من الضباط (اثنين برتبة رائد وخمسة نقباء ، وخمسة آخرون برتبة ملازم) تقدموا بكتاب الى رئيس الوزراء يطالبونه فيه باخلاء القطاع ، وأفادت الصحيفة أن ران كوهين عضو الكنيست من حركة (راتس) قد دعا رئيس الوزراء لاحترام كتاب الضباط الذين صرحوا بأنهم يمثلون مجموعة واسعة من الآراء ، وقد تحدث يوسف حريف في مقال نشرته صحيفة معريف (١٠) عن أن طلب هؤلاء الضباط (وهم من احتياط سلاح المظلات) يعتبر واقعيا قياسا برفض بن غوريون استمرار احتلال اسرائيل للقطاع بعد العدوان الثلاثي وكان قد قال لأبا ايبان يومذاك بأن استمرار احتلال للقطاع يشبه من يطلب لنفسه مرض السرطان ، جدير بالذكر أن عدد القطاع كان في عام /١٩٥٧/ يقارب /٣٠٠/ ألف نسمة وليس /٧٥٠/ ألفا يصعب التحكم فيهم كما يقول الضباط ، وأنهم يثورون لمجرد رؤية دوريات جيش العدو . التي يؤدي وجودها الى المزيد من أعمال رشق الحجارة ، حسب نص المذكرة .

وليس هذا بالشيء الخطير بالنسبة لساسة اسرائيل الذين اعتادوا أن يصموا آذانهم عن كل شيء يحد من توجهاتهم العدوانية ، وماذا لو احتج الضباط ؟ ! فالمهم فقط هو أن تدور طاحونة الدم ، وليس مهما بالنسبة لهم أن تهرس شعوبا كاملة ، مادامت تدور في الاتجاه المرسوم لخدمة المطامع الامبريالية الاستعمارية في المنطقة العربية ، لكنهم تناسوا انه حتى الرحى ستذوب يوما ، وان قطبها سينخر ويتآكل . وها هم الجنود والضباط يدشنون مسيرة الانطفاء بالتهرب من الخدمة بشتى أساليب الخداع والرشوة ، وحتى بالانتحار ...

٤ ـ رشاوي واحتيال :

ـ سنة ١٩٨١ ، عدد الفارين من الخدمة في جيش اسرائيل /١٥٠/ جندي .

ـ سنة ١٩٨٢ ، عدد الفارين من الخدمة في جيش اسرائيل /٤٠٠/ جندي ، ٦٥٠ ضابط ،

ـ سنة ١٩٨٧ ، عدد رافضي الخدمة في جيش اسرائيل لا يستحق الذكر .

ـ سنة ١٩٨٩ ، عدد رافضي الخدمة في جيش اسرائيل /١١٠/ جنود قيد المحاكمة وعدة آلاف من حالات الرفض الرمادي .

وعلى هذا المقياس لتطور أرقام الظواهر في جيش العدو ، وهي ظواهر غير معزولة عن مسألة الخدمة الاحتياطية ، يمكننا أن نصل الى معلومات تقريبية لأي ظاهرة نود دراستها ، فمثلا ـ حسب صحيفة عل همشمار ـ كان عدد نزلاء السجن رقم ٦ في عتليت ٧٠٠ جندي ومجندة أدينوا بتهمة تعاطي المخدرات وذلك عشية الغزو الاسرائيلي للبنان ، ترى كم أصبح عددهم بعد الغزو ؟ ! وكيف تطور هذا الرقم قبل الانتفاضة ، وبعد مضي ثلاثة أعوام على انطلاقتها المظفرة ؟ ! ٠٠ وعندما يكون عدد الذين حصلوا على جوازات سفر مزورة ، استطاعوا الهرب بها من اسرائيل ((تلك البلاد الملعونة)) على حد تعبير أبراهام شنكار مقدم في الجيش الاسرائيلي ، حتى منتصف العام ١٩٨٢ هو سبعة آلاف شخص ٠ فما هو عددهم اليوم ؟ ! ثم أليس الحصول على شهادة صحية مزورة ، أسهل من الحصول على جواز سفر ؟ ! بالأحرى ، ألا يمكن دفع مبلغ من المال مقابل شطب الاسم من سجلات التجنيد ؟ ! هذا بالضبط ما كان يتاجر به أحدهم من بلدة الخضيرة ، قبل انكشاف أمره بعد القاء القبض على ثلاثة من الجنود الفارين وتقديمهم للمحاكمة ، وطبعا فقد توفر الشهود الذين يؤيدون الفارين الثلاثة ، فقد شهد أحدهم على أنه هو أيضا قد دفع مبلغا من المال لنفس الشخص مقابل ترتيب تسريحه من الجيش (١١) ٠ واذا كان هذا شأن الجنود النظاميين ، فما بال الاحتياط ؟ !

يخبرنا عمنوئيل روزين عبر صحيفة معريف (١٢) وتحت عنوان (ظاهرة جديدة : تواجد غير تام لكتائب الاحتياط في المناطق) فيقول بأن : مصادر رفيعة المستوى في الجيش قد عبرت عن قلقها ازاء حصول العديد من الجنود المشاة على اعفاءات من الخدمة (مرضية أو لضرورة التعليم) بمبادرات من قادة الكتائب الذين أفرجوا عن الجنود بناء على رأيهم بدون سبب مبرر ، وتخوفت هذه المصادر (العسكرية) ، رفيعة المستوى ، أن يكون ذلك بسبب الانهاك ، حيث أن هذا العمل قد أوكل لهذه الوحدات للمرة الثالثة أو الرابعة منذ بداية الانتفاضة ، ويضيف الخبر أنه قد تم توجيه توبيخ لقائد سرية احتياط لمبالغته في منح الاعفاءات لجنوده اثر دعوتهم للخدمة في يهودا والسامرة ٠

ترى لماذا يعفي القادة جنودهم من الخدمة ؟ وما هي المصلحة في الحصول على توبيخ ؟ ! ٠٠٠ وهل يمكن ربط الخبر بالسعي المحموم وراء المال ، وانحطاط القيم الاخلاقية داخل الجيش الاسرائيلي ، الذين يشير اليهما محرر الـ : (هتسوفيه) في مقال له بعنوان ((لا للمتاجرة بالسيف)) (١٣) ؟ ! ٠٠ لا سيما اذا عرفنا أن الجميع يتفقون على أن رواتب الضباط ضحلة بالمقارنة مع المردود المادي للأعمال الأخرى ٠٠٠

٥ ـ عنف يتفشى بشكل وبائي : وانتحار :

منذ زمن طويل ، يعرف الانسان تلك الامراض التي وصفها بأنها أمراض مهنية

كان يحرك النجار ذراعه لا اراديا حسب حركة المنشار الذي اعتاد على استعماله فترة طويلة ، والاسكافي ألا يلفظ روحه بنفس الطريقة التي اعتاد بها أن يلفظ مسمارا تلو آخر من بين شفتيه ؟ ٠٠٠ والطامة لا شك أكبر عندما يحترف الانسان القتل ويعتاد على العنف ٠٠٠ واذا كانت جميع الجيوش قد أوجدت أساسا لممارسة القتال ، فان الجيش الاسرائيلي قد بزها جميعا في اعتياده على القتل وفي خصوصية المعركة التي أجبره أطفال الانتفاضة على خوضها بشكل يومي ، وقيامه بجميع أنواع العنف اعتبارا من القتل ، وانتهاء بالتنكيل الجسدي بالاطفال والنساء ، وجميع المنتفضين العزل ، مرورا بتكسير العظام لتحطيم الأذرع التي تلوح بالمقاليع وترمي بالحجارة ، واذا كانت اسرائيل قد استلهمت (طريقة النبي سليمان) في استدعاء الاحتياط ، فان الطفل الفلسطيني قد استلهم (طريقة أبيه / النبي داوود) في منازلته لجوليات الجبار عندما صرعه بحجر من مقلاع ، وحتى هذه لم تنجح في محاولة الصهاينة تحطيمها ، لكن عجز آلة القمع الاسرائيلية ازاءها ، جعل جيش اسرائيل يعيش بشعور من عدم الهدوء الداخلي حسب تعبير الصحفي الصهيوني زئيف شيف (١٤) ٠ نقلا عن تقرير اللواء الاحتياط داني ماط مفوض شكاوي الجنود ، الذي قدمه الى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، والذي يقول : (طرأت زيادة على شكاوي الجنود بنسبة ١٥٪ منذ شهر نيسان ١٩٨٩ ولغاية شهر آذار ١٩٩٠ ، أي أن هناك ٨٥١ شكوى اضافية ، وهذا استمرار للاتجاه الذي بدأ في العام ١٩٨٨ بعد عدة أشهر من بداية الانتفاضة ، والزيادة المتجمعة هي بمقدار ١٠٦٧ شكوى) ٠

يقارن صاحب المقال ، هذه الزيادة بتلك التي حدثت ابان الحرب في لبنان ، ومن خلال تقارير نفس المفوض ، الذي كان مفوضا للشكاوي في لبنان ، حيث تقول هذه التقارير أنه في عام ١٩٨٣ ارتفع عدد شكاوي الجنود ، وفي فترة أقل من ثلاث سنوات طرأت زيادة متراكمة بمقدار ١٧٠٠ شكوى ، وقد انخفضت نسبة هذه الشكاوي فور الانسحاب من لبنان ، ومن شهر أيار ١٩٨٥ وحتى شهر آذار ١٩٨٦ طرأ انخفاض بمقدار ٩٠٠ شكوى ، واستمر الانخفاض حتى نشوب الانتفاضة ، حيث عادت نسبة الشكاوي للارتفاع بشكل متزايد يوما بعد آخر ٠ وقد استمر منسوب الزيادة بالارتفاع والتنامي ٠

يرى زئيف شيف أن كمية الشكاوي مقياس ، ومضمونها مقياس آخر ٠ حيث تتكرر الشكاوي المتعلقة بالعنف الجسدي من جانب القادة تجاه المرؤوسين ، ويرد ذلك الى اعتياد جيش اسرائيل على استعمال العنف (أعراض مرض المهنة) ، كما يورد وجهة نظر علماء النفس في مجال ازدياد الجريمة في اسرائيل بشكل عام ، وازدياد عدد شكاوي الجنود من استعمال العنف ضدهم ، الذين (علماء النفس) يقولون بأن هذا العنف ينتشر على شكل عدوى وبائية ، بسبب استمرار الجنود بالقيام بأعمال العنف ضد المدنيين ـ كتكسير عظام الاطراف مثلا ـ وبأن مرتكب أعمال من هذا النوع ، سيعاد عليه ، وبالتالي فانه سيقوم به دائما وضد الجميع

ترى هل هو بعيد ذلك اليوم الذي سيكتشف فيه العلماء جرثومة تنقل عدوى داء العنف والقتل ، وهل هو بعيد ذلك اليوم الذي سيجد المجتمع الدولي نفسه مضطرا لتحويل (اسرائيل) الىمحجر صحي للمصابين بمرض (مهنة القتل !!! ؟ ٠ لكن ضابطا احتياطيا في جيش اسرائيل وعمره (٣٠ عاما فقط) قد عيل صبره ولم يعد يستطيع انتظار العلماء لاكتشاف حقنة الشفاء من مرض القتل ، فقتل نفسه « اثر احدى نوبات المرض الشديدة » ٠ مطلقا النار على نفسه من سلاحه الشخصي ، حدث ذلك صبيحة يومَ مشرق جميل (٢ / تموز / ١٩٩٠) !! وطبعا فقد سارعت مصادر الجيش الى الزعم بأن ذلك قد تم بدوافع لا تتعلق بالجيش !! ٠

لكن لماذا انتظر هذا الضابط الاحتياطي حتى ارتدى ملابسه العسكرية وجاء الى المعسكر حاملا سلاحه الذي كان دائما بحوزته (حسب أنظمة الخدمة الاحتياطية في اسرائيل) ليفرغ الرصاص في جسده ؟ ! ٠ ولماذا لم تتبلور تلك الدوافع التي لا علاقة لها بالجيش « حسب المصادر العسكرية » قبل تكليفه بفترة خدمة أخرى ؟ ! ترى الم يتدمر مستقبله المهني نتيجة لتكرار اضطراره الى ترك عمله المرة تلو الأخرىجراء معاودة استدعائه للخدمة الاحتياطية ؟ أم أن مستقبل أسرته الاقتصادي كله قد تدمر ؟ ! ٠٠ أم أن صديقته قد هجرته لأنها تريد رجلا بجوارها لا رجلا ما أن تلقاه حتى تضطر لفراقه لأنه مطلوب للخدمة للمرة الرابعة في غضون عامين ؟ ! أليست هذه هي الدوافع التي لا علاقة لها بالجيش والتي يمكن أن تتسبب لأي شخص في اسرائيل بالانتحار ؟ طبعا الى جانب استفحال « مرض مهنة القتل » ٠٠ ولكن ، هل هناك حقا دوافع للانتحار ـ في اسرائيل ـ لا تتعلق بالجيش ؟ ! خصوصا انتحار ضباط الجيش !! ٠٠

٦ ـ خدمة المستوطنين :

يحاول ساسة اسرائيل ايهام العالم بأنهم يهدفون الى حماية العرب من انتقام جيرانهم المستوطنين حيث يحدون من خدمة الأخيرين في الوحدات المكلفة بقمع الانتفاضة ، أي في الضفة والقطاع ، ولكن العكس هو الصحيح ، فحكومة العدو انما تخشى انتقام العرب من أسر المستوطنين اذا اشترك هؤلاء في قمع الانتفاضة منخلال خدمتهم في الوحدات التي تقوم بذلك ، ومن يدير أعمال العنف ضد أطفال الحجارة لا تهمه مسألة اختلاف الأدوات عندما يكون لها نفس الفعالية ،وهل يختلف الموت برصاصة من مسدس غولد ستار ، عن الموت برصاصة من مسدس براونغ ؟ ! ٠٠

اذا فساسة اسرائيل لا يحشرون المستوطنين في مسألة قمع الانتفاضة خشية من ثار العرب منهم في فترات لاحقة ، الا اذا اضطروا لذلك ، ولأسباب تتعلق بتخفيف العبء عن الاحتياطيين الاخرين ليس الا ٠٠٠

تولي اسرائيل أهمية خاصة لأعمال الاستيطان ، ولذلك فقد خفضت الخدمة الالزامية للمستوطنين مدة ١٢ شهرا ، لتوفير الجنود المدربين للدفاع الاقليمي في كل مستوطنة ، وهذا الشكل من أنظمة الدفاع قد أعيد النظر فيه على ضوء الدروس المستقاة من حرب تشرين ، فقد تم التركيز على دور سكان المستوطنات في المعارك الدفاعية التي تجري في عمق المنطقة الدفاعية المتقدمة سواء في مرحلة الصد التي يلعب فيها نظام الدفاع الاقليمي وقواته دورا أساسيا ، أو في قتال العدو المتوغل في عمق الدفاع ، وتنفيذا لهذا القرار أعيد النظر في بنية المستعمرات المقامة ، وتم تجهيز نقاط استناد ومواقع دفاعية ، وسلح المستوطنون بأسلحة دفاعية وأعدت لهم برامج تدريب عسكرية لهذه الغاية وقد روعي عند بناء المستوطنات الجديدة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ أن تكون قادرة على وقاية سكانها من تأثير الضربات النارية من مختلف أنواع الوسائط (طيران ، مدفعية ، صواريخ)، فقد تم تجهيز ملجأ لكل بيت ومدرسة ومنشأة عامة ، وربطت المستوطنات بشبكة الانذار المحلية، وجهزت بوسائط الاتصال السلكية واللاسلكية ٠

وألقيت مسؤولية حراسة الحدود على عاتق جهاز الدفاع الاقليمي في جميع الأوقات ، لذا أولته القيادة العسكرية الاسرائيلية الكثير من الاهتمام ، ووفرت له الكوادر القيادية من عناصر الخدمة الدائمة ، وزودته بأحدث وسائط السيطرة والكشف والمراقبة من أسيجة الكترونية للانذار ومحطات رادار وأخرى تلفزيونية لكشف التحركات الأرضية ، وبالنظر الى الوضع الحالي للكيان الصهيوني ، حيث تبلغ مساحة ما يحتله من الارض العربية نحو ٢٧ ألف كم٢ ، ومجموع طول الحدود قرابة ١٢٣٧ كم ٠

وبذلك تكون نسبة الحدود الى المساحة هي واحد الى خمسة وعشرين تقريبا ٠ وهذا كثير بالنسبة لظروف الحرب الدائمة ، وعدم وجود العلاقات الطبيعية مع الجوار ، الامر الذي يوضح أهمية الدفاع الاقليمي ، وبالتالي أهمية المستوطنات والدور الذي يلعبه المستوطنون في استراتيجية العدو الاسرائيلي العسكرية ٠

وهكذا يتضح أن قوات الدفاع الاقليمي وسرايا الدفاع المحيطية للمستوطنين تتمتع بشيء من القداسة بالاضافة الى خوف حكام اسرائيل من انتقام الجيران العرب للمستوطنات ، وقيامهم بعمليات ثار ضدالمستوطنين وأسرهم ، الامر الذي يجعل هؤلاء الحكام يعدون حتى المائة قبل اشراك هذه القوات في عمليات مواجهة الانتفاضة ، لكن تنامي الانتفاضةوتصاعدها، بالاضافة الى الاعياء الذي تعاني منه مختلف قطعات الجيش الاسرائيلي التي تدربت في مناوراتها على كلأشكال المعارك ، الا معركة« طفل ، مقلاع ، حجر » والانهاك الشديد الذيعاني « مجتمع اسرائيل » منه ، خصوصا أولئك الذين جرى تكليفهم بالمزيد من أيام الخدمة الاحتياطية ، وارتفاع أصوات

التذمر والاحتجاج ، وانتشار المظاهر السلبية بين صفوف الجيش، واتساع الفجوة بينه وبين المجتمع جعل المعارضين يذعنون ويقرون اشراك قوات الدفاع الاقليمي في أعمال مواجهة الانتفاضة وقد نقل دان ساجير في مقال لصحيفة هآرتس تحت عنوان (الآراء الكامنة تحت اللباس العسكري) أن جدالا قد نشب عندما توضحت نية قائد المنطقة الوسطى اللواء يتسحاق مردخاي تغيير سياسة سلفه عمران متسناع ، وعزمه على اشراك قوات الدفاع الاقليمي للمستوطنين بعمليات قمع الانتفاضة . لكن الانتقاد الشديد دفع رئيس الاركان ووزير الدفاع الى التراجع وبالتالي الضغط على اللواء المذكور لتغيير قراره .. واستعدادا لتجنيد سرية اضافية من المستوطنين للخدمة الاحتياطية فقد ضغط مردخاي للسماح له بالوفاء بوعده لرؤساء المستوطنين الذين يطالبون ـ باشراك مستوطنيهم في قمع الانتفاضة .

وخلافا لمعظم الآراء وللسبب الاستراتيجي الذي من أجله انشئت وحدات الدفاع المحيطي ، فان مردخاي يرى أن خدمتها في المناطق شرعية تماما لاعتبارات موضوعية وعملياتية ، بينما يرى آخرون ضرورة ابعاد هذه الوحدات عن (معالجة أمور السكان العرب) لان ذلك سيخلق مشكلات خاصة ، حيث انهم سيقومون بذلك بالقرب من مكان سكنهم ، لكن حلا متوسطا قد تم التوصل اليه ، واتفق الجميع على أن يخدم المستوطنون في المناطق (الضفة والقطاع) ، ولكن بعيدا عن مراكز المدن والقرى وبعيدا عن مواقع سكناهم ... ولكن ...

ولكن لم تمض سبعة اشهر اخرى الا وكانت نسبة ٨٠٪ من جنود الدفاع الاقليمي المحيطي تشارك في أعمال قمع الانتفاضة حسب تصريح للعميد أورى منوست لمجلة هعورف بمناسبة (يوم الدفاع المدني) ، وقد نقلت هذا التصريح صحيفة هتسوفيه في عددها الصادر في ٢١/ ٧/ ١٩٩٠ ، وأضافت قوله أن هذا يتعارض مع الصورة الشائعة لجندي حرس الحدود والتي ترسمه كمفتش للحقائب .

٧ ـ خدمة المتدينيين (وخدمة ابناء الكيبوتسات):

رغم الفروق الهائلة بين الجهتين ، فانني ادمج الاثنتين معا ، المتدينين وابناء الكيبوتسات ، فقد اعتاد الجميع في « اسرائيل » تصوير العقائديه الصهيونيه لابناء الكيبوتسات بما يماثل التدين والورع الديني ، مع أن الفرق بارز جدا في التعامل مع كلا الجهتين في اسرائيل ، ففي حين يعفى المتدينون من الانخراط في بعض اشكال الخدمة العسكرية ، وتعفي المتدينات من جميع أشكال الخدمة ، نجد أن ابناء الكيبوتسات مطالبون بأداء الخدمة في مختلف

المراحل ، وحتى الآن فانهم في اسرائيل يطلبون الى أبناء الكيبوتسات أكثر من غيرهم التطوع في صفوف الجيش . وفي الواقع فان أبناء الكيبوتسات يسجلون نسبة تطوع في مختلف قطاعات الجيش أعلى مما في أي قطاع سكني آخر ، ولكن الى جانب ذلك فان لهؤلاء مواقف انتقادية ومتحفظة بالنسبة للخدمة العسكرية ، ويستنتج داني زمير في دراسة على صفحات ملحق معرخوت(١٨) أن لدى الشباب الكيبوتسي عدم تناسق بارزا بين تصرفه المساهم في الخدمة وبين مواقفه الانتقادية بشأنها ، ويتساءل عن امكانية تجاهل المواقف الانتقادية للشبيبة الكيبوتسية بادعاء انها لاتعيق التصرفات المساهمة ، ويعرض اجابة ضابط قديم في سلاح المظلات حول رأيه في عبارة : « يطلقون النار ويبكون » المنسوبة لابناء الكيبوتسات ، الذي أجاب بقوله : ـ أنه اذا كان عليه أن يختار بين « يطلقون النار ويضحكون » وبين « يبكون ولايطلقون النار » فان الموقف المركب لـ « يطلقون النار ويبكون » أفضل من ناحية اخلاقية وتعليمية .

ويطالب داني زمير بالتخلي عن النظرة الفوقية لابناء الكيبوتسات والاستماع الى وجهة نظرهم لتشجيعهم أكثر فأكثر للانخراط في الجيش ، ويطالب ايضا بالغاء سنة الخدمة الاضافية للمتطوعين لمرتبة الضباط لانها تشكل عقبة أخرى لاتشجع على التطوع ...

وبالنسبة للمتدينين فان لهم امتيازات لايتمتع بها غيرهم من المكلفين بالخدمة فالدين يعتبر جزءا من التربية السياسية العدوانية التي تهدف الى تطبيق شعار « التوراة والسيف نزلا من السماء » وقد حرصت المنظمة الصهيونية على تجميع فصول من « العهد القديم » تخدم فكرة العنف والقوة في كتاب كتبوا عليه « هذا الكتاب هو كتاب الكتب لشعب اسرائيل أقرأه وأفهمه».

وبناء على انظمة الخدمة ، فقد تم استثناء النساء المتدينات ، كما أن خدمة طلبه المدارس الدينية كانت تؤجل باستمرار ، لكن نقص الطاقة البشرية الهائل الذي عانت منه اسرائيل في اعقاب حرب تشرين جعل ساستها يعيدون النظر في تجنيد أبناء المدارس الدينية ، وقد تقدم دوف زاكين ، عضو الكنيست سابقا باقتراح عاجل لجدول الاعمال جاء فيه ـ «أنه يوجد في البلاد مايقارب ١٠ آلف شاب من تلامذة المدارس الدينية الذين تتراوح أعمارهم مابين ١٨ ـ ٢٩ سنة ، لم يخدموا ولو ليوم واحد في جيش الدفاع، ولم يتلقوا أي تدريب عسكري . ـ وقال : (منذ قيام الدولة يؤجل تجنيد شباب المدارس الدينية ، وهذا الامر يسبب زيادة عبء الخدمة على الجنود النظاميين والاحتياطيين ، ولا سيما ازاء تعقيد المهام التي يقوم بها الجيش والزيادة

الملموسة في الاسلحة التي تتطلب استغلال كل الطاقة البشرية » (١٩) . وفي العام ١٩٨٢ كان هؤلاء المتدينون يحاربون في لبنان في وحدات عسكرية خاصة بهم ، وقد قتل الكثير منهم هناك ، الامر الذي دفع بقيادة الجيش الى البدء بفتح صنوف جديدة من الاسلحة في وجه خدمتهم .

وازاء العبء الكبير الذي تحمله جيش اسرائيل اثناء سنوات الانتفاضة الباسلة ، فقد ارتفعت أصوات البعض تطالب بفتح باب الخدمة أمام المتدينين في جميع صنوف الاسلحة ومختلف وحدات الجيش ، لكن رؤساء المدارس الدينية قد عارضوا مثل هذا الامر ، بحجة الخوف على تلامذتهم من التلوث في السبيل العسكري، وابتعاد ضعاف الايمان منهم بل امتناعهم عن العودة الى تلك المدارس .

وقد نشرت « يديعوت احرونوت » مقالا حول هذا الموضوع جاء فيه أن ضغط الطلاب انفسهم قد تسبب عنه فتح اسلحة غير سلاح المدرعات لهم، كما أجبر ربانيهم على الموافقة لهم بمواصلة الخدمة في الجيش كضباط على حساب أشهر الدراسة ، ويرى كاتب المقال انه هنا تبرز المسألة الاهم والتي تطرح اولوية « واجب الخدمة العسكرية » أو (واجب العمل بالتوراة !، وهذا ـ على حد تعبيره يعكس الاكراه الايديولوجي الشديد في مواجهة القيم الصهيونية ، خصوصا لدى الحاخامين(٢٠) . لكن صحيفة هآرتس ترى في الخدمة العسكرية الالزامية الطويلة واحدا من الاسباب التي تجعل الشباب يتوجهون الى المدارس الدينية ، وبالتالي فانهم يساهمون في زيادة النقص البشري في الجيش . (٢١)

وفي الواقع فانه مهما اختلفت الآراء ، فان الجميع في اسرائيل متفقون على زيادة دعم الجيش ، وماهذا الجدل حول مسألة خدمة المتدينين، الا محاولة للابقاء على ورقة التوت التي يحاولون التستر بها ، واذا تعرض شعار « التوراة والسيف نزلا من السماء » الى جدل حول اولوية التوراة أو السيف ، فان السيف سيحوز المرتبة الاولى دون أدنى ريب ، لانه وان كان قد نزل من السماء كالتوراة فانه يبزه (بالنسبة لاسرائيل) لانه (نزل) ايضا من الامبريالية العالمية والمنظمة الصهيونية كذلك .

ان الانتفاضة الباسلة التي دفعت بمسألة الاحتياط الى واجهة المشاكل التي يعاني منها الكيان الصهيوني ، وهذه بدورها ارتبطت بالعديد من المظاهر التي أشرنا اليها ، كما أن هناك ظواهر جانبية كان لمسألة الاحتياط ، ونقص الطاقة البشرية في جيش اسرائيل بعض التأثير عليها ، كخدمة النساء مثلا

فقد كان يكفي ان تعلن المرأة ان معتقداتها الدينية تتناقض مع الخدمة حتى تعفى من التجنيد ، أما الآن فيجري وضع المزيد من العراقيل أمام الاعفاء الديني ، كما تجرى أعادة النظر في الكثير من حالات الاعفاء من الخدمة ، مما يحتم علينا دراسة أوسع للاثار التي عكستها الانتفاضة على جيش العدو .

* وضعية جنود الاحتياط في الجيش الاسرائيلي وتطورها أثناء سنوات الانتفاضة:

انطلقت الانتفاضة وراحت تمطرهم بالرعب والحجارة ، وأعتقد الاسرائيليون أنها مجرد أعمال شغب ستنتهي في غضون أيام ، واستنفروا شرطتهم لمواجهتها ومضى شهر وسماء الاطفال تأبى أن تتوقف عن تهطال الحجارة ، فزجوا ببعض وحدات الجيش التي احتلت مداخل المدن والقرى والمخيمات ، وراحت تحاول اجبار أطفالنا على اللعب داخل بيوتهم ملقية عليهم القنابل الدخانية والمسيلة للدموع ، لكن الأطفال أصروا على حقهم في ملكية بلادهم ، بيوتاً وشوارع وساحات حقولا وأبواراً ، واستنطقوا الحجارة فما كذبتهم ، فجن جنون الغزاة واستنفروا جيشهم الذي حاول بكل الوحشية المعروفة عنه أن يمنع الأطفال من الاستمرار باللعب بلحية اسرائيل ، فكسر أطرافاً ، وقتل صبياناً ، واعتقل مئات ، بل آلافاً ، ولم تستطع حواماته ايقاف « مقاليع » الأطفال ، وعجزت مصفحاته عن الوقوف وجهاً لوجه مع حجارة الأود .

لقد بدأت الزلزلة اذاً ، وخاب ظن اسرائيل بتوقفها ، وارتج بهم ، وظهرت علائم الارهاق على الجيش ، وابتدأ الاحتياطيون يظهرون امارات الانهاك ، من جراء تكرار استدعائهم للخدمة ، وراحوا يطالبون باشراك كل من لم يشترك في تحمل أعباء مواجهة الانتفاضة الباسلة .

قبل نشوب الانتفاضة ، كان يعلم كل احتياطي في اسرائيل ، متى وأين وفترة خدمته في كل عام ، وكان يستطيع ترتيب شؤونه الخاصة بناء على ذلك ، أما بعد نشوب الانتفاضة فلم يعد أحد يعلم متى يأتي ذلك المغلف الذي يطلب منه أن ينفض يديه من حياته الخاصة ، عمله وأسرته ، ليلتحق بتلك الخدمة المملة التي أصبحت كسيف دمقليس المسلط على الرقاب ، وصار من الممكن أن تمتد الخدمة أكثر من الفترة المقررة لها بكثير ، حيث تصل في بعض الحالات الى ٦٠ يوما ، وهكذا لم يعد بامكان الاسرائيلي أن يكون طالبا . ولا يستطيع أن يكون صاحب عمل مستقل أو مهنة حيوية لأنه في ٣٠ ـ ٦٠ يوما في السنة ولاكثر من مرة تحرمه الدولة من حريته ، وتوقف أعماله ، حتى أن الكثير من الاسرائيليين قد نزحوا عن البلاد من أجل أن يتخلصوا من تهديد الخدمة الاحتياطية التي لا نهاية لها ، كما ارتفعت صرخات الاحتجاج على طول فترة الخدمة ، وفي آذار ١٩٨٩ ، تظاهر جنود احتياطيون أمام الكنيست ، وهم يشتكون من طول الخدمة ، وتكرار

تجنيدهم للخدمة في المناطق ، وتقول صحيفة « يديعوت أحرونوت » التي أوردت النبأ ، أن الاسوأ هو أن هؤلاء لا يجدون من يشتكون له ، وأنه بحسب قانون التجنيد ، فان أي استدعاء للخدمة لأغراض الاستعداد يتجاوز الفترات المحددة ، يحتاج الى اطلاع لجنة الخارجية والأمن في الكنيست ، وهي لها الحق في الموافقة أو الاختصار أو الالغاء ، أو نقل الموضوع الى كامل الكنيست ، ويقول محرر يديعوت أحرونوت أن التجنيد التجاوزي يلقي عبئا شديدا على الاقتصاد ، وعلى رجال الاحتياط ، فكيف لم تطلع لجنة الخارجية والأمن على التجنيد التجاوزي لعشرات الالآف من رجال الاحتياط بسبب الانتفاضة ، وليس لاغراض الاستعداد ، وهذا هو مايقوله الجيش كتبرير لعدم عرض التجنيد التجاوزي الذي يقوم به على لجنة الخارجية والأمن ، لكن الصحيفة تقول : (الحقيقة هي أن الجيش قد اعتاد على ادارة ذاتية لنفسه ، وأنه منذ العام ١٩٧٤ لم يعرض أي تجنيد تجاوزي لموافقة اللجنة ...

لكن ، هل سيلزمون الجيش بتطبيق القانون ؟ ! .. بكل بساطة فان مثل هذا الأمر غير وارد ، بل انهم سيعملون على « توسيع السروال » كي يتلاءم مع الجيش ، بمعنى أنهم سيعدلون القانون ليحتوي تجاوزات الجيش وهذا بالفعل ما أوصت به المحكمة العليا في اسرائيل (٢٢) .

وتتساءل الصحيفة في النهاية عما تفعله الغالبية الحالية في الكنيست ؟ وهل ستقوم بالواجب تجاه الناخبين ؟ أم أنها ستقبل بتجميد صلاحية الكنيست في موضوع هام كهذا ؟ ..

اذا فقد تفاقمت المشكلة وظهرت آثارها المنهكة التي توضحت عبر ثلاثة محاور (٢٣) :

١ ـ اقتصادي :

حيث يشكل الاحتياط تبذيرا كبيرا في الموارد . (العتاد ، تعويضات الاحتياطيين ، الانتاجية المعطلة لعمل الاحتياطيين) .

٢ ـ شخصي :

تؤدي الخدمة الاحتياطية أحيانا الى تحطيم حياة الانسان الخاصة ، بسبب أنها تمنعه من تأمين موارد خاصة مستقرة .

٣ ـ اجتماعي :

حيث أن مجتمع اسرائيل متنافر أساسا ويعاني من وجود فجوات كبيرة ، ولا يتمتع الا بالقليل من الامن الاجتماعي ، ومع ظروف الدعوة المتكررة للاحتياط تتزايد هذه الثغرات في مختلف الحلقات الاجتماعية كالأسر التي يذهب عضو منها أو أكثر الى الخدمة .

كل هذه الأسباب التي تضافرت مع غيرها دفعت بهذه المشكلة الى الواجهة وأجبرت حكام اسرائيل على اعادة النظر بموضوعات الخدمة العسكرية عامة والخدمة الاحتياطية بشكل خاص .

*** اقتراحات ونقاشات في الأوساط الاسرائيلية :**

ليس ثمة في اسرائيل من لا تعنيه مشاكل الجيش فمن لم يكن يؤدي خدمته الآن فسيدعى اليها بعد حين وكل سويات الكيان الصهيوني وهيئاته ومنظماته انما هي حلقة في سلسلة العسكرة الشاملة التي يتصف بها هذا الكيان ، وعلى الجميع أن يدلوا بدلوهم في أي شأن من شؤون الجيش ، سواء اكانوا طلابا ام جنرالات ، نساءا ورجالا . وسيان اذا اختلفوا أو اتفقوا ، فهم أن أتفقوا فلشد ازر الجيش وان اختلفوا فحول افضل الاساليب التي تشد ازر الجيش .

أن الازمة التي خلقتها الانتفاضة الباسلة والمشكلة بل المعضلة التي اصابت جيش اسرائيل كان من الممكن لها ان تودي به وباسرائيل كلها ، وما كان ممكنا لاسرائيل أن تجد حلا لمشكلة النقص في الطاقة البشرية لجيشها لولا سيول المهاجرين الجدد الذين تدفقوا عليها من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية ، ولم يكن مقبولا مجرد نقاش المشكلة او الاشارة اليها لولا الهجرة التي لعبت دور مخمد الصدمة ، فامتصت القسم الاعظم من آثار الزلزال الفلسطيني الذي اثاره اطفال الحجارة تحت اقدام المحتلين ، وهكذا فقد اصبح حل مشكلة الطاقة البشرية في اسرائيل موجودا ، وتوضح أن المهاجرين هم الذين سيتحملون العبء . وسيملأون الفراغ الذي سينجم عن أي قرار ، وبينما كانت النقاشات حول اسلوب الحل وكيفيته ، كان المهاجرون الجدد يتدربون في معسكرات الاعداد العسكري على كافة صنوف الاسلحة وعلى أساليب مواجهة الانتفاضة بشكل خاص ، ولم يكن مطروحا سؤال : ماذا نفعل ؟ بل : كيف نفعل ؟..

وتركزت النقاشات حول تخفيض الخدمة العسكرية في اسرائيل ، وجرى الاتفاق على ذلك ، لكن بقي تفصيل صغير : هو : من أين نبدأ ؟ .. هل نخفض الخدمة النظامية ، أم الاحتياطية ؟ .

ومما سرع عملية اتخاذ قرار بهذا الخصوص قيام وزارة المالية بتخفيض مخصصات الامن بمقدار ٤٠٠ مليون شيكل جديد في ميزانية العام ١٩٩٠ عن مثيلتها في ١٩٨٩ وتقدمت المالية باقتراح تخفيض الخدمة الالزامية ، وقد عبرت صحيفة هآرتس عن تأييدها لاقتراح وزارة المالية على لسان دانيئيل فريدمان (البروفيسور في كلية الحقوق ـ جامعة تل ابيب) والذي كتب يقول ، بعد أن يعرض وجهات النظر التي تتخوف من اضافة المسرحين من الجيش الى قائمة البطالة : « اذا كان يجب الامتناع عن التسريح من جيش الدفاع بسبب صعوبات التشغيل ، فليس ثمة فائدة ايضا من جلب المهاجرين الى البلاد والذين سيواجهون نفس الصعوبات ، ولا حاجة للقول أن الخدمة العسكرية ليست معدة لحل مشكلة البطالة ، وليس من وظيفة الدولة أن تقرر بدلا من أبناء العشرين سنة بأنه ليس لهم مايبحثون عنه في الحياة المدنية وأنه من الافضل بقاءهم في الجيش ، ويمكن الافتراض أيضا أن غالبية المسرحين سيجدون طريقهم في الدراسات والعمل وسيساهمون في خدمة اقتصاد الدولة . وصحيح أن الانتفاضة ألقت مهمة اضافية على كاهل جيش الدفاع ، ولكنها لا تمنع الحاجة لا ختصار الخدمة العسكرية لان جيش الدفاع سيستقبل في صفوفه مقابل ذلك عددا كبيرا من افراد التجنيد الالزامي » .

ويبرر الكاتب تأييده لتقليص الخدمة الالزامية النظامية بأنها تجبي ثمنا باهظا ، حيث تؤدي الى خسارة عدة سنوات من العمل والدراسة ، والقول بحقيقة عدم دفع الاجر للمجندين كمصدر للتوفير ماهو الا تشويه مضلل ، حيث أن الجيش يحصل مجانا على ثروة ثمينة جدا ، والجيش يرفض الان التنازل عن الفترة الزمنية الثمينة التي يتم تبذيرها ضمن اطار الخدمة برغم أن هذا لا يكلف اموالا ، كما أن الخدمة الالزامية الطويلة قد زعزعت القاعدة العملية للدولة ، حيث يمضي الشباب السنوات الحساسة من عمرهم التعليمي في خدمة الجيش . ويضيف صاحب المقال بأن هذه الخدمة الطويلة تؤثر على تشكيل السكان ، وتمنع الذين هم في سن الخدمة من المجيء الى اسرائيل ، وانها شأن أي ضريبة مبالغ بها تقمع اولئك الملتزمين بدفعها » (٢٤) .

كما نشرت « عل همشمار » مقالا لاحد ضباط الاحتياط ، طالب خلاله بالغاء الاحتياط مبررا رأيه بالاثار السلبية للاحتياط (الشخصي الفردي ، والاقتصادي ، والاجتماعي) وقد وضح استياءه من الخدمة الاحتياطية من خلال مطالبته « بذبح هذه البقرة المقدسة للجيش الاحتياطي » (٢٥) ..

وفي اوائل ايار ١٩٩٠ تشكلت لجنة برئاسة العميد مناحم زتورسكي قائد الناحل ، بناء على أمر اللواء ران غورن رئيس شعبة الطاقة البشرية في جيش اسرائيل ، عليها أن تقدم توصياتها ونتائج تحرياتها التي اساسها : التخفيف وخلق المزيد من التوازن في توزيع العبء على جنود الاحتياط . وقد اكد ضابط كبير لصحيفة معريف

انه وقبل أن تنهي اللجنة عملها ، قد تم تنفيذ أعمال مختلفة للتخفيف من العبء ومساواته بين جنود الاحتياط . وقال أن زيادة دورات التجنيد سيتم استغلالها قبل كل شيء في تخفيف هذا العبء الذي يحتل الاولوية على جدول الافضليات(٢٦) .

وحول هذا الموضوع جرت مناقشة اشترك فيها لواء احتياط عاموس يارون رئيس شعبة الطاقة البشرية في الجيش/سابقا . وآفي بنياهو رئيس مجموعة المراسلين العسكريين التابعة لرابطة الصحفيين في تل أبيب والبروفيسور دانيئيل فريدمان واللواء احتياط تسفي بار ، رئيس بلدية رمات جان . وقد عارض يارون تقليص الخدمة النظامية ووافقه بنياهو مبررين رأيهما بكون الخدمة الاحتياطية مكلفة أكثر من التجنيد ، وقال بنياهو انه على الرغم من حجم الجيش اليوم فان النصاب ليس مكتملا في الوحدات المحاربة . وقال ان المجندين من المهاجرين الجدد ليسوا فائضا ، بل سيملأون الشواغر وحسب(٢٧) .

*** القرار الخاص بتقليص الخدمة الاحتياطية :**

الجميع ان يناقش ويقترح ويبقى القرار من شأن وزارة الدفاع وهيئة الاركان ، ولكن كيف أقدمت وزارة المالية على اتخاذ قرارها بتقليص ميزانية الامن ، وهل كان هذا القرار هو السبب المباشر الذي جعل وزارة الدفاع تخفض الخدمة الاحتياطية ؟... طبعا لا .. فللقرارين سبب رئيس ، هو الهجرة اليهودية الى اسرائيل ، والنسبة المرتفعة للذين هم من عمر يؤهلهم للسوق الى الخدمة الالزامية ، اذا فمعين الطاقة البشرية الاخذ بالارتفاع كان وراء امكانية التخفيض للخدمة . هي بدورها فسحت المجال لتقليص ميزانية الامن ، وهكذا يتضح أن الهجرة ليست فقط زيادة في العدد ، بل هي مصدر لتوفير ملايين الشيكلات ايضا .. ولابد لنا بعد معرفتنا هذه ـ ان نتنبأ بتقليصات بالخدمة تتناسب مع حجم الهجرة ، وبالفعل فقد اتاحت الهجرة الكثيفة اتخاذ قرارين للتقليص في الخدمة الاحتياطية في عام واحد ، ففي مطلع عام ١٩٩٠ صدر قرار بتقليص ٧٠٠ الف يوم من الخدمة الاحتياطية ، وقد قالت هيئة الاركان بانه يتعلق بصورة عامة بالجنود الذين يكلفون بحماية المنشآت والمستوطنات في انحاء البلاد ، ولايقتصر على المستوطنات في خط المواجهة في الشمال(٢٧) .

وقبيل نهاية عام ١٩٩٠ وفي مطلع الاسبوع قبل الاخير منه صادق وزير الدفاع ورئيس هيئة الاركان على انزال سن التسريح من الخدمة الاحتياطية الى سن ٥١ عاما . وبالنسبة لوحدات المقاتلة تخفيض هذا السن الى ٤٥ سنة . وقد أوردت « يديعوت احرونوت » هذا الخبر تحت عنوان « تسريح رجال الاحتياط المقاتلين في سن الـ ٤٥» قائلة : « هذا ماتقررمؤخرا

في شعبة الطاقة البشرية بالجيش ، لانصاف الذين اقتربوا من سن العجز . خاصة وان اعدادا كبيرة قد تراحمت لدى شعبة القوى البشرية بحيث لن يكون بالامكان تدريب جميع هؤلاء على الفنون القتالية والاسلحة الجديدة، لذلك سيجري اعفاء الاحتياطيين من هذه الخدمة عند بلوغهم سن ٥١ عاما بدلا من ٥٤ في الماضي وبالنسبة للوحدات المقاتلة تخفيض هذا السن الى ٤٥ عاما »(٢٨).

اما صحيفة معريف فقد اضافت انه يسمح بتجاوز القرار للمتطوعين الذين يكونون بحالة صحية جيدة ، وان انزال عمر سن التسريح سوف يطبق تدريجيا (٢٩)) كما يسمح بتجاوز القرار لمن يحتاجه الجيش .

هناك جملة من الاسئلة حول هذين القرارين تطرح نفسها ولعل أهمها:

ـ لماذا يتم التقليص في الخدمة الاحتياطية دون النظامية الالزامية ؟.

ـ ماهي أسباب الصياغة التحايلية للقرار الاول ، وبروز امكانية تجاوز نص القرار في الثاني ؟..

وحري بنا قبل محاولة الاجابة عن هذين السؤالين ان نشير الى ان الخدمة الاحتياطية والاعتماد الكبير في تأمين كادر الجيش البشري عليها جعل ساسة اسرائيل يتشدقون باسباغ لقب « جيش الشعب » على آلتهم العسكرية والحق فانه ـ من حيث الشكل ، خاصة عند اعلان النفير ـ يقترب جدا ليكون جيشا للمستوطنين حين يهب معظم من في اسرائيل ممتشقين اسلحتهم، يتقاطرون الى خطوط القتال أو يخدمون لصالح المجهود الحربي ، ولكن هل يبقى قمة شعب ؟... بالطبع لا .. فالذي يبقى حينذاك جيش فقط ، أنه حقا « جيش الجيش » . بل « شعب الجيش ».. فالصحيح هو أن تنسب القلة الى الكثرة ، وليس العكس..

وللاجابة على السؤال الاول يكفينا ان ننظر الى الامر من وجهة النظر العسكرية البسيطة التي تتيح لنا اكتشاف لامعقولية التخلي عن شباب يمكننا تدريبهم على احدث انواع الاسلحة والاستفادة منهم لسنوات طويلة قادمة مقابل الاحتفاظ بعجائز لم يعد الجيش بحاجة لاختصاصاتهم الا فيما ندر ، او ضمن اطار الافادة من تراكم الخبرة لديهم ، وهذا بالضبط المنفذ الحقيقي للاجابة عن السؤال الثاني، فاستعمال الصياغة التحايلية (تخفيض ٧٠٠ ألف يوم خدمة احتياطية ، غير محددة الكيفية أو لمن تعود ومن الذين تشملهم) انما جاء ليبقي الامر مرهونا بحاجة الجيش الى خبرة أو اختصاصات بعض الاحتياطيين ، وتسريح او عدم دعوة من لايحتاجه ،

بغض النظر عن سنه ، وهذا أيضا هو مايبرز وضع امكانية تجاوز القرار، فالجيش مايزال يستطيع دعوة أي احتياطي يكون بحاجة له حتى لو كان قد تجاوز الحادية والخمسين من عمره .. ولاننسى العوامل الاخرى التي ساهمت في صنع قرار تقليص الخدمة الاحتياطية كالعامل الاقتصادي ، والاجتماعي ، والشخصي ، الخ ...

ناهيك عن رغبة حكومة العدو بتحويل جيشها من جيش تقليدي عام الى جيش« من نوع خاص» وقد اشار الى ذلك عضو الكنيست من كتلة ليكود ، يهوشاع ساغي اثر تقليص ميزانية الامن ، حيث تقدم باقتراح عاجل لمناقشة الاضرار الناجمة عن تقليص ميزانية الامن ،قال فيه : انه «ينبغي على الحكومة وجهاز الامن ان يبلور الظروف المسبقة لتحويل جيش الدفاع من جيش وظيفي عام الى جيش هادف» . وحسب أقواله ، فان هذه هي الامكانية الوحيدة للقيام بتقليصات حقيقية في ميزانية الامن دون المساس بنوايا الجيش(٣٠)..

* استكمال الصورة :

قبل عرض أي استنتاجات، من المفيد ايراد اعترافات بعض محرري الصحف الاسرائيلية حول وضع الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع قبيل بداية العام الرابع للانتفاضة .

يقول يوسي رعنان الذي كان قد أمضى مدة شهر في اطار الخدمة الاحتياطية الفعلية في القطاع :

ـ « تحظر الاوامر على جنود الجيش الحركة المنفردة وتستوجب المرافقة من جانب المسلحين حتى الوصول الى الهدف الامن . وهذا يشير الى احدى المميزات البارزة للطابع الصليبي للسلطة في القطاع ،ويذكرنا باجراء التحرك للصليبيين ، الذين تحركوا فقط في قوافل محمية جيدا بين مضيق وآخر ، وتعزز هذا الشعور « السوريالستي »عندي بشكل اكثر عندما شاهدت السيارات التي يستخدمها جيش الدفاع في القطاع ، وقد تم تركيب شبكات حديدية على جزء من هذه السيارات بهدف حماية السيارة وركابها من الحجارة ، وكان الانطباع الاول الذي نشأ عندي مزدوجا، فقد ذكرتني هذه السيارات بالمدرعات القديمة ومن جهة ثانية لم يكن واضحا ما اذا كنت اشاهد سيارة للجيش او مزيج اجناس من الديناصور ، والتنين والانسان الالي ـ وهي نفس الاليات التي تظهر في الاشرطة المصورة للاطفال، والقادرة على تبديل شكلها بشكل آخر في كل ثانية ـ وانتظرت بدهشة اللحظة

التي تقذف فيها هذه الفزاعة النار ،او تقذف من داخلها عددا من الصخور الثقيلة وتدحرجها باتجاه العدو « ويتابع رعنان » اكتملت الآن الصورة الصليبية ، ولكن اتضح لي بسرعة ان خدمتي العسكرية قد ذكرتني بمكان الميثولوجية الاغريقية الذي لم يكن غائبا ايضا . وتم تذكر هذا الامر عن طريق العمل المضني الذي دعينا لتنفيذه . واقصد هنا بشكل أساسي الاعتقالات ضد راشقي الحجارة ، وباستثناء اعتقالهم الفوري ، واذا ماتم تنفيذه، فانه يتم استثمار جهود كبيرة في محاولات لتحديد مكان تواجد المشتبه بهم واعتقالهم في مرحلة متأخرة ، ويتم بذلك ، بشكل عام، تحقيق نتائج تتناقض من حيث الاتجاه مع الهدف المصدرى ـ وهو تقليص عدد راشقي الحجارة والمخلين بالنظام « ويذكر رعنان ان هذه النتائج تتمثل بما يلي :

آ ـ ان حجم الوسائل المستثمرة في هذا النشاط شاذة ، حسب رأيي، عن المعقول .

ب ـ في الاعتقال المتواصل « سيحظى » المعتقل بتأهيل معاد وبكل أنواعه من قبل سائر المسجونين وسيعود الى المنطقة مدربا ومطلعا اكثر .

جـ ـ مقابل كل راشق حجارة يتم اعتقاله يقوم اثنان أو اكثر بدلاعنه وهكذا يعود الوضع الى سابق عهده : هناك راشقو حجارة في المنطقة والذين يجب القبض عليهم . وهكذا دواليك. وكما هو مفهوم فان مستوى الكراهية حيالنا يتزايد ويصل في كل مرة الى ارقام قياسية جديدة .

واكتمل الاحباط عندي ، عندما اتضح لي أن هناك مناطق كثيرة في المدينة وضواحيها لم يدخلها جيش الدفاع الا بعد تنسيق مسبق وبقوات كبيرة، وهذا أيضا بعد أن توصل أحد ما الى نتيجة بأن هذا الامر ضروري جدا . وفي اطار تنفيذ التعليمات الهادفة الى تقليل الاحتكاك . أصبح معظم المدينة لايثير اهتمامنا ،وبدأ الجيش يعمل كقوة شرطة لاتاحة خلق نمط حياة منتظم ، أقل أو أكثر . ان « نمط الحياة المنتظم » تعبير عجيب لانه يحتوي على جملة غنية وكبيرة من الاشكال والاساليب الحياتية ، وعدد لايحصى من المستويات ونوعيات المعيشة ، وكلها دون استثناء« منتظمة »، ولكن ماهو المنتظم في حياة تتم تحت حظر التجول(الاعتيادي) في كل ساعات الظلام وفي كل يوم ، بالاضافة الى حظر التجول « الخاص » لهذه الاسباب أو تلك ؟».(٣١).

على جميع هذه الاصعدة ظهرت الثغرات في الجيش« الذي لايقهر » ـ وهنا ، لاتستطيع الولايات المتحدة ان ترسل طياريها لدعمه ورفع روحه المعنوية ـ وبدأ رجال هذا الجيش وخصوصا الاحتياطيين ، بالتهرب من الخدمة

المضنية فيه ، بالسفر والفرار والتمارض وكل أشكال التحايل وبتقديم الرشاوى وبالانتحار ايضا ، ووصل الكيان الصهيوني عتبة الهزيمة ، الامر الذي يعني بالمقابل عبور أهلنا في الارض المحتلة لعتبة الانتصار ، لكن فتح باب الهجرة من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية يراد منه استقدام مئات الآلاف من يهود تلك المناطق ، ومعظمهم من القادرين على حمل السلاح ، الامر الذي يتيح حلولا وخيارات حلول امام واضعي القرار في اسرائيل . وفعلا فقد بدء في اسرائيل ومع قدوم اولى دفعات المهاجرين بتشكيل وتدريب وحدات عسكرية من هؤلاء ، لتتحمل اعباء قمع الانتفاضة مع بقية قطعات الجيش ، وترفع عن كاهل الاحتياط المرهق قسما من العبء ، كما اتاحت دفعات التجنيد المتزايدة وفرة في الاقتصاد الاسرائيلي من خلال احلالها محل الخدمة الاحتياطية الباهظة الثمن . (من عملية حسابية بسيطة على معطيات قرار تقليص ميزانية الامن (٤٠٠ مليون شيكل جديد) ، وقرار تقليص الخدمة الاحتياطية بمقدار ٧٠٠ الف يوم ، ندرك ان يوم الاحتياط الواحد لمكلف واحد يغرم الاقتصاد الاسرائيلي مبلغ ٦٦٧ شيكل جديد ، بل ان هذا المبلغ هو مجرد الفرق بين كلفة يوم الاحتياط ويوم الخدمة الالزامية لرجل واحد) .

ويمكن ببساطة وضع جدول يوضح تطورات الخدمة الاحتياطية في جيش اسرائيل ويبرز تأثير استمرار الانتفاضة وتصاعدها على مدة الخدمة ، كما يبرز الاثر المعاكس والمتزامن مع موجة الهجرة الجديدة (ويجب ان لا يغيب عن اذهاننا ان على المهاجرين الجدد الخضوع لدورات تدريبية تؤهلهم عسكريا لرفع العبء عن كاهل الاحتياطيين المسرحين، والحلول محلهم في عمليات قمع الانتفاضة الباسلة ، واعمال جيش اسرائيل الاخرى) .

العام	مدة الخدمة الاحتياطية في السنة	
	للجندي	للقائد
١٩٨٧	٤٣	٥٠
١٩٨٨	٦٠	٦٢
١٩٨٩	٤٤	٥١
١٩٩٠	٤٣	٥٠

ونلاحظ من قراءة الجدول ان فترة الخدمة الاحتياطية قد وصلت الى الذروة في عام ١٩٨٨ ثم انخفضت بنسبة كبيرة في عام ١٩٨٩ لتعود الى حجمها الطبيعي في عام ١٩٩٠ .

ومما لاشك فيه ان نشوب ازمة الخليج في النصف الاخير من عام ١٩٩٠ اثر دخول القوات العراقية الى الكويت . قد شكل غطاء اعلاميا كثيفا لمسألة الهجرة اليهودية الى فلسطين : وازاح الانتفاضة واحداثها عن واجهة الاحداث العالمية ، وتسبب في تقليص المساعدات العربية والدعم المادي والمعنوي للاهل في الارض المحتلة قد اثر بشكل سلبي على استمرار وتصاعد الانتفاضة ، الامر

الذي ازاح قسما من العبء عن جيش اسرائيل الذي تمكن من اجراء تخفيض آخر على الخدمة الاحتياطية فيه ، وسوف تصل هذه الخدمة الى ادنى مستوى لها خلال هذا العام بالمقارنة مع كل الاعوام التي مرت على انشائها .

ومن جهة اخرى فان صرف انظار العالم عن سيل الهجرة اليهودية الى فلسطين قد اتاح لاسرائيل ان تستقدم المزيد من الطاقات البشرية التي مكنتها من تطوير صيغ عملها في مختلف الميادين وبخاصة في الاطار العسكري ، حيث اجرت ـ حتى نهاية عام ١٩٩٠ ـ تخفيضين للخدمة الاحتياطية ، الامر الذي يعود عليها بمنافع كثيرة اهمها :

١ ـ على الصعيد العسكري :

استبدال الكادر العسكري الهرم والمرهق والمتأفف ، بكادر شاب ، متحمس ومؤهل ، يمكنه التدرب على استعمال احدث الاسلحة والتمرس فيها .

٢ ـ على الصعيد الاقتصادي :

توفير ملايين الشيكلات من خلال استبدال الخدمة الاحتياطية المكلفة بخدمة الزامية اقل كلفة بكثير ، كما يتيح تشغيل المسرحين في مختلف قطاعات الانتاج الاقتصادي الاخرى (عدا عن مساعدات الاستيعاب التوطين التي تحصل عليها من المنظمات والهيئات العالمية عامة ، والصهيونية خاصة ، ومن الولايات المتحدة ودول اوروبا والغرب التي تتسابق كما اسلفنا لتقديم مثل هذه المساعدات) .

٣ ـ على الصعيد الاجتماعي :

توفير المزيد من الاستقرار الاجتماعي للاسر التي كان على افراد منها الذهاب الى الخدمة الاحتياطية ، واصبحوا يستطيعون الآن التفرغ لبناء اسس معيشية سليمة لحياتهم الخاصة ، والمساهمة في ردم وتضييق ذلك الشرخ الاجتماعي الكبير الذي يتهدد وجود الكيان الصهيوني .

وان كانت مسألة الاحتياط والخدمة الاحتياطية في اسرائيل قد تأجل بحثها مع نشوب حرب الخليج ، فهذا لا يعني ان هذه الحرب ستؤثر سلبيا على الكيان الصهيوني ، بل يمكن القول ان هذه الحرب التي تسبب بها حاكم العراق عادت بنفع كبير على اسرائيل ، عسكريا ، واقتصاديا ، وسياسيا .

المصادر والمراجع

١ ـ معين أحمد محمود « اسرار العسكرية الاسرائيلية » بيروت ، دار المسيرة الطبعة الرابعة ١٩٧٨ ص٢٥٨ وما بعدها . ود . اياد القزاز ، « الجيش والمجتمع في اسرائيل » مجلة شؤون فلسطينية العدد الخامس / تشرين الثاني ١٩٧١ .

٢ ـ و ١٩ ـ مجلة الفكر العسكري ، الادارة السياسية في الجيش العربي السوري السنة ١٢ العدد ٤ تموز ـ آب ١٩٨٤ ص٤٣ وما بعدها .

٣ ـ يونتان شم أور . « جواز سفر من الجيش » هعولام هزه ١٩٩٠/٥/١٦ ص١٠ .

٤ ـ عنات سارغوستي « رافضون وملتزمون بالنظام » هعولام هزه ١٩٩٠/٤/١٢ ص٢٣ .

٥ ـ و ٢٣و٢٥ ـ عوفر هيرتسوغ «لالغاء الاحتياط » عل همشمار ١٩٩٠/٢/٧ ص١١ .

٦ ـ خبر ، هآرتس ١٩٩٠/٧/٧ ص١ .

٧ ـ و ٣٢ ـ يتسحاق جال نور ، « اين نحن واين هم » يديعوت أحرونوت ١٩٩٠/١٢/١١ ص١٩ .

٨ ـ خبر ، معريف ١٩٩٠/٥/١٧ ص٥ .

٩ ـ ليلي جاليلي « تقرير أخباري » هآرتس ١٩٩٠/١٢/٢ ص٦ .

١٠ـ يوسف حريف « أثنا عشر ضابطا » معريف ١٩٩٠/١٢/٥ ص١٢ .

١١ـ خبر ، يديعوت أحرونوت ١٩٩٠/٧/٢١ ص٩ .

١٢ـ عمنوئيل روزين « تقرير أخباري » معريف ١٩٩٠/٥/٢٣ ص١ .

١٣ـ موشي ايشون « لا للمتاجرة بالسيف » هتسوفيه ١٩٨٩/٩/١ ص٣ .

١٤ـ زئيف شيف « عنف وبائي » هآرتس ١٩٩٠/٦/٢١ ص٥/ب .

١٥ـ خبر ، هآرتس ١٩٩٠/٧/٣ ص٤ .

١٦ـ دان ساجير « الاراء الكامنة تحت اللباس العسكري » هآرتس ١٩٨٩/١٢/١١ ص١١ .

١٧ـ خبر ، هتسوفيه ١٩٩٠/٧/٢١ ص٦ .

١٨ـ داني زمير « ابناء الكيبوتسات والخدمة العسكرية » ملحق معروخوت حزيران ١٩٨٧ ص١٨ .

٢٠ـ يسرائيل ويلمان « البعد بين التنظيم والانغلاق » يديعوت أحرونوت ١٩٩٠/٧/٢٩ .

٢١ـ و ٢٤ـ دانيئيل فريدمان ، هآرتس ١٩٨٩/١٢/٢٥ .

٢٢ـ أمنون رونشتاين ، « من يحافظ على الجيش » يديعوت أحرونوت ١٩٨٩/٣/٢٣ ص١٩ .

٢٦ـ عمنوئيل روزين « تقرير أخباري » معريف ١٩٩٠/٥/٦ .

٢٧ـ و ٣٠ـ خبر ، معريف ١٩٩٠/١/١٥ ص٩ .

٢٨ـ خبر ، يديعوت أحرونوت ١٩٩٠/١٢/٢٤ ص١٩ .

٢٩ـ خبر ، معريف ١٩٩٠/١٢/٢١ ص١٣ .

٣١ـ يوسي رعنان « جيش الدفاع والصليبين » هآرتس ١٩٩٠/١٠/٢ ص٤/ب .

تقـــاريـــر

ملف بتطورات الاوضاع داخل الكيان الصهيوني

خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١

● محمد توفيق جرّاد

اولا ـ الوضع السياسي والحزبي والحكومي :

١ ـ الوضع السياسي :

انتهت المهلة ـ الانذار التي حددها مجلس الامن الدولي للعراق كي ينسحب من الكويت يوم ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ ، وعشية ذلك الموعد شهدت اروقة الامم المتحدة نشاطا دبلوماسيا مكثفا للقيام بمبادرة « اللحظة الاخيرة » لانقاذ الموقف ، كان المحرك الرئيس فيها « فرنسا » ، ودولا اخرى من حركة عدم الانحياز قادتها اليمن وكوبا وماليزيا ... وانتهت الامور الى لا شيء ، وكان العد العكسي لازمة الخليج يسير هذه المرة بتسارع اكبر من التاسع الذي انطلق به يوم ٢٩/ ٣٠/ تشرين الثاني ١٩٩٠ لحظة اصدار مجلس الامن الدولي قراره رقم ٦٧٨ .

وبعد يومين من انتهاء المهلة المشار اليها اندلعت الاعمال القتالية في الخليج لتسقط الطائرات الحليفة في اليوم الاول من القتال على المدن والمنشآت العراقية ١٨ الف طن من القنابل اي ما يعادل ضعفا ونصف ضعف القنبلة النووية التي القاها الاميركيون على هيروشيما ، وضعفي قنبلة ناغازاسكي و ٢٠ ضعفا مما اسقطه الحلفاء على مدينة درسدن في المانيا فسووها مع الارض في الحرب العالمية الثانية . وهذا ، في كل الاحوال ، جاء ليؤكد ما ذهب اليه عشية الحرب ، خبراء اميركيون « ان العراق قادر على امتصاص خسائر جسيمة بمقدار آلاف القتلى ، وهو امر لا تستطيع القوة المتعددة الجنسيات ان تسمح لنفسها به » (هآرتس ٩١/١/١٦) . وفي ضوء هذا التقدير ذهب زئيف شيف المعلق العسكري لصحيفة هآرتس الى القول « بأن القوات الحليفة لن تكون قادرة على شن هجومها البري قبل الاسبوع الثاني من شهر شباط ١٩٩١ » هآرتس / الدستور ٩١/١/٢٧ ص ٩) .

في خضم الاحداث الجارية بعد نيف وستة اشهر من اندلاع ازمة الخليج، يبدو التساؤل « من المستفيد مما يجري ؟ » امرا مشروعا .

وما دمنا معنيين بالشأن الاسرائيلي ، فلسوف نتلمس الاجابة عن السؤال المذكور اعلاه لدى المعلقين الاسرائيليين الذين يبدون ارتياحا لما تقوله معريف في افتتاحيتها يوم ٩١/١/١٣ لتواجد نحو نصف مليون جندي اميركي وذلك للمرة الاولى في تاريخ الحروب في المنطقة . على ان اللواء احتياط /موشي باركوخفا / وصف في تقييم له امام اعضاء الكنيست من « جبهة ارض اسرائيل الكاملة » ـ « تورط العراق » في حرب مع الاميركيين في الخليج بأنه « معجزة ثانية بعد معجزة الهجرة » ـ اما كون الامر معجزة ، فلانه « لم يعد بامكان الجيش العراقي الوصول الى اسرائيل بكامل قوته » هآرتس ٩١/١/١٦) . ومن نقاط الرؤية لساحة المعركة ، يقول يوئيل ماركوس احد معلقي هآرتس « لقد حدث تغير استراتيجي جيد جدا ، وان وضعنا جيد اكثر مما كان من الممكن ان يكون عليه » في حين قال زئيف شيف « لم تكن اسرائيل ابدا في وضع دولي افضل مما هي عليه عشية الحرب . وفيما لاتقف اسرائيل معزولة ، يقف في وجه العراق ائتلاف دولي يتمتع بقوة عسكرية ضخمة بقيادة الولايات المتحدة » « هآرتس ٩١/١/١٦).وبسبر تعليقات الصحافة الاسرائيلية ، نلمس ان الاسرائيليين وطدوا النفس على عدم الرد على اي هجوم عراقي عليهم حتى لاتتهم اسرائيل بأنها « سببت اندلاع الحرب ، ويتورط الاميركيون في الحرب وتتهم اسرائيل بالفشل » ولهذا كان المعلقين الاسرائيليين ، وحتى قبل ان تعلن اسرائيل انها سترد على الصواريخ العراقية « بعقلها لا بقلبها » ، يشددون على ضبط النفس باعتباره « عملا حكيما لاخوفا » (معريف ٩١/١/١٣)، لكن ذلك لم يكن بدون مقابل . « فاذا أعطت اسرائيل وعدا للولايات المتحدة بعدم الرد » يقول زئيف شيف ـ هآرتس ٩١/١/١٤ ـ « فان اسرائيل ستطلب مقابل ذلك الالتزام بالتنسيق في المجال العملي من أجل منع التصادم بين الطائرات الاسرائيلية والطائرات الاميركية » . وهي فكرة اوضحها شيف بعد يومين في تعليق له بقوله « هناك حاجة لعقيدة حربية مختلفة وخاصة لسلاح الجو مع مايترتب على ذلك من نشوء مشكلات في مجالات الاتصال والمراقبة الجوية والاستخبارات » .

ورغم الاتهام الذي يوجه الى الرئيس الاميركي جورج بوش بانه بالفعل مهندس الحرب « الفخ » والمخطط له ، « اذ أن ادارته » ، كما يقول شارلز بيترز رئيس تحرير مجلة « واشنطن » الشهرية في مقال نشره في جريدة هيرالد تريبيون يوم اندلاع الاعمال القتالية في الخليج ٩١/١/١٧ « ممثلةبشخص سفيرته في العراق ابريل غلاسبي التي اعطت لصدام حسين اشارة الموافقة على تحركه ضد الكويت » وهو ما ينسب ايضا للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بقوله « ان فخا نصب للعراق في حربه هذه ، تماما كمانصب له فخ آخر في حربه مع ايران » (السفير ٩١/١/٢٨ص١) فان الرئيس بوش اعلن في خطابه الاتحادي يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٩١ « لانريد تدمير العراق ، او تدمير قوته العسكرية انما نريد انهاء احتلاله للكويت ، لان تدميره سيخلق فراغا سياسيا يجعل العراق عرضة لهجمات خارجية » ، اذاعة صوت اميركا – واشنطن ٩١/١/٢٨) وقد اضاف بوش الى ذلك القول بأن « القوات الاميركية ستغادر المنطقة فور انتهاء مهمتها ، ولم تعد حاجة لها هناك ، وطلبنا ذلك » (اذاعة لندن ٩١/١/٢٨) . ولئن كان هذا القول يحمل « بعض التطمين » كما يقول معلقون بريطانيون ، فان وزير الخارجية الاميركية الاسبق هنري كيسنجر الذي كان من غلاة الداعين لتدمير القوة العسكرية العراقية يلحظ في برنامجه – لما بعد حرب الخليج – « وجوب انسحاب القوات البرية الاميركية من المنطقة بعد الانتصار . أما الباقي من القوات فيجب أن يتمركز وراء الافق ، في البحر ، او ربما في بعض القواعد الجوية البعيدة » (السفير ١/٣١/ ٩١ – ع٣ ص١١) .

وفيما تصف مصادر دبلوماسية غربية ماجرى في الخليج حتى بعد « الخفجي » بأنه « حوار استراتيجي » اشارة الى ان الحرب البرية التي بدأ الحلفاء الاعداد لها منذ يوم ٩١/١/٢٣ بقصف متلاحق وشديد للقوات العراقية المتمركزة في الكويت لم تبدأ بعد ، فان مستشار الامن القومي الاميركي في عهد الرئيس كارتر « زبيغنيو بريجنسكي » توقع في مقال نشرته هيرالد تريبيون (٩١/١/١) « ان يستغرق « الانتصار » البري الاميركي على العراق وقتا طويلا – اسابيعا وربما اشهرا – وان يكون مكلفا بشريا وماليا – (تقدر الولايات المتحدة كلفة الحرب خلال ثلاثة اشهر بنحو ٥٠/ مليار دولار) – وستنمو حركة ارتجاعية اميركية عنيفة ضد كل الدول التي حثت اميركا على القيام بالحرب » وخلص بريجنسكي القول « يبقى من الافضل ان تتدخل اوروبا والامم المتحدة في عملية أي حل حتى لاتكون الازمة مجرد مسألة اميركية – عراقية . أما الاوروبيون فمهتمون بالمسألة لا لانهم يعتمدون على نفط الشرق الاوسط ، ولكن لانهم يتأثرون بأي وضع غير مستقر في العالم العربي » .

ولعله انسجاما مع هذا الطرح تقدم الفرنسيون بمبادرة « اللحظة الاخيرة »

لانهاء الازمة ، وقد رفضتها الولايات المتحدة لا لان العراق رفضها ، ولكن لانها ربطت بين أزمة الخليج والصراع العربي الاسرائيلي (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٥) . كما قام أمين عام الامم المتحدة بزيارة الى بغداد ، بعد ان التقى وزير خارجية الولايات المتحدة والعراق في جنيف يوم ٩ كانون الثاني ١٩٩١ .

اما الاتحاد السوفييتي الذي يعتقد « ان موقفه من ازمة الخليج واجتياح العراق للكويت كان اختبارا ناجحا للعلاقات الجديدة بين القوتين العظميين » فيذهب – والكلام هنا للمارشال سيرجي آخرومييف ، احد أعمدة المؤسسة العسكرية السوفييتية ، في مقال نشرته صحيفة برافدا لسان حال الحزب الشيوعي السوفييتي – الى « أن جميع فرص الحل السلمي في الخليج لم تكن قد استنفذت بعد عندما بدأت حرب الخليج » (السفير ٩١/١/٢٢ص٩) ويدعو في تصريحات أخرى الى « تهيئة شروط معينة تكون مقبولة لدى العراق « اما ماهية هذه الشروط » ، يقول اخرومييف ، « فسوف يظهرها تطور الوضع » (السفير ٩١/١/٢٤ص٧) . ولعل في ذلك اشارة مسبقة للتحرك الدولي الذي شهدته طهران ، وماورد في البيان الاميركي السوفييتي المشترك والذي قال ، ان البلدين لايزالان يعتقدان « ان وقف العمليات الحربية سيكون ممكنا اذا تعهد العراق من دون لبس الانسحاب من الكويت (...) على ان يلي هذا التعهد « فورا اجراءات ملموسة تؤدي الى الالتزام التام بقرارات مجلس الامن الدولي » .

وقد اثار البيان الذي رحبت به كل من فرنسا وبريطانيا ، رد فعل اسرائيليا حذرا عكس مخاوف من تغير في السياسة الاميركية في المنطقة نفته الادارة الاميركية ، واعلن وزير الخارجية الاسرائيلي دافيد ليفي ان حكومته « تلقت من البيت الابيض تأكيدات بأن السياسة الاميركية المتعلقة بتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي لم تتغير وان الولايات المتحدة لاتقيم اي ربط بين هذا الصراع وازمة الخليج » (...) (النهار ٩١/١/٣١ ص١و٧) .

وسواء كانت ازمة الخليج « مرتبطة » ام « لا » بمسألة النزاع العربي الاسرائيلي فان الرئيس الاميركي كارتر يعتقد بأن ضغطا شديدا سيظهر داخل المجموعة الدولية باتجاه التحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط . داعيا اسرائيل الى القيام « بمبادرة سلام حقيقية » (هيرالد تريبيون / السفير ٩١/١/٩) وانسجاما مع هذا العرض ذكرت (هارتس ٩١/١/٨) ان دافيد ليفي تقدم بخطة سلام لم يفصح عن بنودها الا القول بأنها « تشمل طلبا من الدول العربية بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل » وقد اعرب اسحاق رابين وزير الدفاع السابق عن خشيته من هذا الاقتراح لانه قد « يؤدي الى المؤتمر الدولي الذي ترفضه اسرائيل » .

والتقدير الشائع هو عندما تنتهي ازمة الخليج « سيتوجه المجتمع الدولي، كما يقول يهوشفاط هركابي (دافار ١٩٩١/١/٤) ، وبقيادة الولايات المتحدة لتسوية مشكلات اخرى للشرق الاوسط وعلى رأسها النزاع العربي ـ الاسرائيلي » ولم يبين هركابي في مقالته « الصهيونية والتسوية ما بعد أزمة الخليج » شكل تلك التسوية أو المظلة التي تعقد تحتها ، وان كانت فرنسا وايطاليا ـ وهما جزء من المجتمع الدولي وعضوان فاعلان في الاسرة الاوروبية ـ انهما لم تعودا تؤمنان بمؤتمر دولي للسلام حول الشرق الاوسط . ولئن لم تفصح فرنسا ممثلة برئيس وزرائها السابق بييرموروا لدى زيارته الى اسرائيل عن البديل ، فان وزير خارجية ايطاليا جياني دي ميكليس قال « ان بلاده باتت تؤمن بمؤتمر للامن والتعاون في المنطقة ، تتلوه محادثات ثنائية » (اذاعة اسرائيل ١٩٩١/١/٢٩) على أن رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير وهو « يدعو الى الانكباب على العمل لمناقشة كل مشكلات الشرق الاوسط » ـ بعد انتهاء الازمة طبعا ، تقفز عن الاطار ، مقترحا في حديث مع راديو (أوروبا ـ ١) وصحيفة ليبراسيون الفرنسية ـ ان يصار الى البحث عن سبل « خفض الاسلحة من كل نوع » (النهار ٩١/١/٧) غيران هركابي يرى « ان الاستعدادات التي يعرب عنها زعماء اسرائيل في تصريحاتهم ، عن مسألة تجريد المنطقة تشهد فقط على ارتباكهم . فاسرائيل غيرمجهزة، ولاحتى على المستوى العقلي ، لكي تجابه موضوعات رقابة الاسلحة لان هذه المسائل غير معروفة للمثقفين ، لرجال الحكومة ولرجال الجيش » .

اما هنري كيسنجر وهو يدعو الى مؤتمر دولي فيقترح بأن يكون برعاية الامين العام للامم المتحدة تشارك فيه اسرائيل والولايات المتحدة وحلفاؤها في حرب الخليج » مؤكدا ان هذا المؤتمر ليس مؤتمرادوليا حول الشرق الاوسط لان مؤتمرا من هذا النوع قد يجعل الولايات المتحدة واسرائيل معزولتين ، مشيرا الى « ان سلوك فرنسا قبل حرب الخليج ليس سوى عينة صغيرة عما يمكن ان يحصل » . (السفير ٩١/١/٢٣ ص١) .

ومن تفصيلات التسوية المقبلة ، كما يقول رئيس المؤتمر اليهودي الاميركي روبرت ليفتون « الانسحاب من المناطق المحتلة » لانه لا الادارة الاميركية ، ولا الكونغرس ولا الجالية اليهودية في الولايات المتحدة التي ترفض ان تكون مشجبا تعلق عليه اسرائيل رفضها لاي حل للنزاع من الفلسطينيين يمكن ان توافق على عدم الرغبة في الانسحاب » وعند ذلك يعتقد هركابي « سوف تجتاح اسرائيل وشعبها ازمة خطيرة . وسيكون حساب النفس الوطني لاذعا . وستدحض الذريعة بأن المطالبة بارض اسرائيل الكاملة ورفض التنازلات كان فقط تكتيكا لتحسين الشروط في المفاوضات . سيتهم الشعب زعماءه والايديولوجيات والبرامج الحزبية بتضليل الجمهور وخداعه ، وستحدث هزة ارضية قومية » .

« ويتعين على اسرائيل ان تندمج في المنطقة ، والا تعتمد فقط على الاموال الاميركية » لان شرقا اوسطا غير مستقر ، كما يدرك ليفتون من محادثاته مع زعماء الادارة الاميركية ، « يعتبر خطرا على المصالح الاميركية » . (هارتس ٩١/١/١٠) .

٢ ـ الوضع الحزبي والحكومي :

احتجاجا على القوانين التي ورد ذكرها في اتفاق انضمام اغودات يسرائيل الى الحكومة ، وقع اكثر من ٢٠٠ الف اسرائيلي يعارضون التشريع الديني عريضة قدموها الى رئيس الحكومة اسحاق شامير يطالبون فيها « بتجنيد طلبة المدارس الدينية في الجيش » .

ودعا البروفسور هليل شوفيل رئيس حركة « حمدات » (الحرية والعلوم والديانة والثقافة) رئيس الحكومة الى صياغة ميثاق يتعهد فيه الحزبان الكبيران بالحفاظ على حرية الفرد والامتناع عن اي تشريع ديني في المستقبل (يديعوت احرونوت ٩١/١/٨) .

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ارينز قد وصف في محاضرة حول الوضع الامني الاسرائيلي اعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية بانه يشكل « جرحا مفتوحا » في جسم المجتمع الاسرائيلي ، مما حمل رؤساء اغودات يسرائيل على الرد على موشي ارينز بضجة (هآرتس ٩١/١/٦ص١) هذا وقد هدد نائب وزير العمل والرفاه مناحيم فروش (من الاغودات) بالعمل على حل الائتلاف الحكومي بسبب اعلان وزير الاسكان ارئيل شارون انه سوف يتنازل عن استقدام العمال الاجانب اذا احضر فروش /١٠/ آلاف طالب من المدارس الدينية للعمل في البناء (معريف ١/٨) .

وتشير هارتس في افتتاحية لها (٩١/١/٦) الى « ان المدارس الدينية باتت ملجئا للمتهربين من الخدمة العسكرية » . ويقدر عدد طلاب هذه المدارس بـ (٩٠) الفا .

وعشية اندلاع الحرب عقد رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير اجتماعا مع اقطاب المعراخ ، حضره رئيس الاركان ورئيس المخابرات ، وقائد سلاح الجو ، قالت معريف (٩١/١/١٥) انه لم تطرح خلال الاجتماع الذي دام ساعتين مسألة تشكيل حكومة وحدة وطنية ، كما لم يسمع من المعراخ اي اقتراح حول تشكيل مجلس وزاري مصغر للحرب .

وتعقيبا على ما تردد بهذا الصدد قال وزير الدفاع السابق اسحاق رابين : « من نسف حكومة الوحدة يجب ان يتحمل النتائج » .

وكان شمعون بيريز زعيم حزب العمل ، قد طرح « باننا سنتصرف سواء كنا داخل الحكومة ام خارجها بكل مسؤولية لان الصراخ لا يريد زيادة الخوف والفزع في صفوف الجمهور » (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٤) .

٣ ـ الكنيست :

قررت لجنة الكنيست الموافقة على طلب عضو الكنيست « تشارلي بيتون » بتسمية كتلته الموحدة باسم « الفهود السود » .

وكانت حركة الفهود السود قد ولدت في القدس مطلع السبعينات ولم توافق عضو اللجنة « تمارافوجنسكي » من حداش على طلب « بيتون » لانسحابه من حداش العام الماضي . (هارتس ٩١/١/٢) .

*** الهجرة والاستيطان والاستيعاب :**

١ ـ الهجرة : رغم الانخفاض الذي طرا على معدلات الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة خلال شهر كانون الثاني ١٩٩١ بسبب الحرب ، اذ وصل الى اسرائيل /١٣/ الف يهودي معظمهم من الاتحاد السوفييتي (النهار ١/٢٩/ ٩١) فما زال هناك تنبؤ بهجرة /٤٠٠/ الف مهاجر هذا العام بينهم ٢٠ الف يهودي من اثيوبيا (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٠) . وهو عدد يشمل في معظم الروايات كل يهود الحبشة ، يتوقع عضو الكنيست الاسرائيلي ، رئيس لجنة الهجرة والاستيعاب فيه ميخائيل كلاليز وصولهم اذا اوفت اديس ابابا بوعود قطعتها لوفد من الكنيست زار اديس ابابا مؤخرا ، على ان يكون وصولهم بواقع /٢٠٠٠/ مهاجر شهريا (النهار ٩١/١/٥ ص١٢) .

ويقدر وزير الاسكان ارئيل شارون عدد اليهود الذين سيصلون الى اسرائيل حتى نيسان ١٩٩١ بـ /٧٥/ الف مهاجر ملاحظا ان الهجرة سوف تستقر فيما بعد عند ٣٠ الفا في الشهر وصولا الى العدد الذي اوردته الموازنة العامة وهو ٤٠٠ الف مهاجر (يديعوت احرونوت ٩١/١/١٠) . غير ان وزير الاستيعاب اسحاق بيرتس يتوقع وصول حوالي /٦٠٠/ الف مهاجر في بحر هذه السنة . (يديعوت ٩١/١/١٥) .

ويسجل مندوبو الوكالة اليهودية وصول /٨٠٠٠/ مهاجر يهودي من الاتحاد السوفييتي خلال الخمسة عشر الاولى من كانون الثاني عام ١٩٩١ وفيما هم

يرجعون هذا الانخفاض الى الخوف من اندلاع اعمال حربية في المنطقة ، والى اندلاعها فيما بعد ، فانهم يقدرون ان يعود حجم الهجرة اليهودية الى ما كان عليه فور انتهاء ازمة الخليج (يديعوت ١/١٦) .

وفيما يقول رئيس الوكالة اليهودية سيمحا دينتس ان المساهمات الهامة جدا للهجرة سوف تتجلى خلال السنتين القادمتين ، بمضاعفة عدد السكان في المدن الرئيسة (هآرتس ١/٦) تلاحظ يديعوت احرونوت (٩١/١/٨) ان الهجرة اليهودية الكبيرة من الاتحاد السوفييتي قد خلقت نوعا جديدا من الخدمة هي « الخدمة فيما وراء البحار » وبموجبها سيتم تجنيد فتيات متدينات للعمل على استيعاب المهاجرين وجلبهم الى اسرائيل ، وستكون المرحلة الاولى من هذا النشاط في المجر ، ويحتمل ان تتسع لتصل الى موسكو ووارسو .

هذا وقد عادت مسألة من هو اليهودي الى السطح حين اصدر رئيس الادارة السكانية في وزارة الصحة / دافيد افراني / تعليمات بالغاء هويات الهجرة لحوالي مئة مهاجر اتضح انهم غير يهود ، مبينا ان رغبتهم هي ان يغادروا اسرائيل الى دول اخرى . (معريف ٩١/١/٧) .

على اية حال ، فان البروفسور / سرجيو دالة / رئيس الوحدة الديمغرافية والاحصاء في الجامعة العبرية ـ القدس يلاحظ انه « لولا الهجرة الجماعية الحالية لاسرائيل لتساوى عدد العرب في اسرائيل والمناطق المحتلة مع عدد اليهود عام ٢٠٠٥ » وبذلك فان « هجرة مليون مهاجر يهودي (منذ قيام الدولة عام ١٩٤٨) ادت الى تأجيل موعد المساواة حتى عام ٢٠١٥ » ، وان هجرة (١٫٥) مليون يهودي ستؤدي الى تأجيل هذا الموعد حتى عام ٢٠٣٠ » (معريف ٩١/١/٩) .

٢ ـ الاستيطان :

ويقول وزير الاسكان الاسرائيلي ارئيل شارون ان عددا قليلا من المهاجرين يذهبون الى المناطق ، اما الاسرائيليون فيواصلون الاستيطان في الضفة والقطاع . (يديعوت ١/١٠) ولم يذكر شارون رقما معينا في هذا المجال ، لكن المخطط التنظيمي لتوزيع السكان في اسرائيل ، وقد احيط علما بمعطيات الهجرة الجديدة وتوقعاتها خلال السنوات القادمة يرفع عدد اليهود المستوطنين في المناطق خلال العقدين القادمين الى /٢٥٠/ الف نسمة بعد ان كانوا في عام ١٩٨٨ نحو /٦٦٫٥٠٠/ مستوطن .

وحسب المخطط الذي نال موافقة الحكومة عام ١٩٨٥ ، وهو يتحدث عن

سكان يبلغ عددهم ٧ ملايين نسمة يهودا وغير يهود يقيمون في تخوم الخط الاخضر ، ويهودا يقيمون في المناطق الواقعة وراء الخط الاخضر حتى عام ٢٠١٠، فان عدد سكان لواء القدس سيصل آنذاك الى ٧٠٠ الف نسمة بينما عددهم في نهاية ١٩٨٨ بلغ /٥٥٤ر٢٠٠/ نسمة . وتقول هارتس (٩١/١/٨) ان معظم الزيادة مبرمجة لليهود ليزداد عددهم من ٤٠٠ الف الى (٥١٠) الاف نسمة أما العرب فان زيادتهم ستكون اقل اذ يصبح عددهم ١٩٠ الفا فيما هم ٣٠٠ر١٤٤ نسمة . وستكون نسبة اليهود في القدس الى عددهم الاجمالي في اسرائيل (١ر٩٪) اما نسبة العرب الى مجمل « عرب اسرائيل » فسوف تنخفض من (٦ر١٧ ٪) الى (٢ر١٢ ٪) .

وفي التوزيع حسب المستوطنات فان عدد المستوطنين في الجولان البالغ عددهم /٣٠٠٠/ عام ١٩٨٨ سوف يضاعف عشرة اضعاف ليبلغ ٣٠ الفا عام ٢٠١٠ . اما المستوطنات التي يصفها المخطط بانها ضعيفة ، فان الحديث يدور عن زيادة عدد سكانها الى ثلاثة اضعاف العدد الحالي / مع نهاية المدة علما بأن ٢٠٠ مستوطن قد انضموا الى مستوطني كريات أربع المجاورة للخليل وهناك ١٠٠ وحدة سكنية جديدة في طور البناء في المستوطنة ، فيما انضم /١٢٠٠/ مهاجر جديد الى مستوطنة ارئيل القريبة من نابلس والبالغ عددها الآن /٨٥٠٠/ نسمة حيث توجد ٨٠٠ وحدة سكنية اضافية في طور البناء الان . وفي مستوطنة معالية ادوميم على طريق اريحا ـ القدس والتي يوجد فيها ٣٠٠٠ وحدة سكنية يقطنها حوالي ١٢٥٠٠ مستوطن يجري بناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة . وهناك مخطط لايجار تواصل تدرجي بين هذه المستوطنة والهضبة الفرنسية شمال القدس (هآرتس ١/٨) .

٣ ـ الاستيعاب : هذا وقد اقام في النقب ٨ ٪ من مجمل المهاجرين الذين وصلوا الى الكيان الصهيوني خلال عام ١٩٩٠ ، وهذا يشكل زيادة في سكان النقب تصل الى ١٦ الف نسمة (٤٪) منهم يقيمون في بئر السبع. (هآرتس ٩١/١/٣) وحسب المخطط الموضوع لعام ٢٠١٠ فان سكان النقب البالغ عددهم ٥٣٣ الفا سيكون مليونا و (١٥) الف نسمة .

أما منطقة الجليل ، فيقول رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية اوري غوردون « انها تقف امام تحول ديموغرافي في اعقاب حجم الهجرة المتوقع استيعابها فيها ، وسيصل عدد سكانها خلال عامين الى حوالي مليون » (يديعوت ٩١/١/١٠) بينهم وفق تقديرات وزير الاقتصاد/دافيد بيجن / ٦٠٠ الف يهودي . وقد كان في المنطقة قبل عامين /٥٥٣/ الف يهودي و ٣٨٣ الف عربي . (معريف ٩١/١/٢) .

وحسب التنظيم السكاني المقترح لعام ٢٠١٠ فان عدد سكان المنطقة

سيزداد من (٥٠٠ر٧٤٦) نسمة عام ١٩٨٨ الى مليون و٤٧٣ الف نسمة اي ضعف العدد تقريبا ليبلغ عدد اليهود (٧٤٨) الف مقابل (٧٥٥) الف عربي.

ويقدر اوري غوردون الفجوة بين العرب واليهود في الجليل بنسبة(١٪) لصالح العرب ، وانها آخذة الآن في التقلص ، في ضوء استيعاب(١١٠) الاف مهاجر في شمال اسرائيل والجليل وحيفا ، وهؤلاء يشكلون (٥ر٢٧ ٪)من مجموع المهاجرين المقرر وصولهم هذا العام ١٩٩١ (يديعوت ١/١٠) .

ويقدر وزير المالية الاسرائيلي اسحاق موداعي ان اسرائيل سوف تحتاج الى ٢٠ مليار دولار لاستيعاب مليون مهاجر سوفييتي المتوقع وصولهم الى اسرائيل بحلول نهاية العام ١٩٩٢ (السفير ٩١/١/٢٣ ص٧) . واقترح الوزير الاسرائيلي . في محادثاته مع نائب وزير الخارجية الاميركية لورنس ايغلبيرغر قروضا بمبلغ /١٠/ مليار دولار لاستيعاب المهاجرين (المصدر السابق). وكان موداعي قد دعا الى « ميثاق اقتصادي ـ اجتماعي » يضم كل عناصر الاقتصاد الاسرائيلي بما يمكن من استيعاب موجات الهجرة الكبيرة القادمة من الاتحاد السوفييتي .

ويرى موداعي ان الميثاق يلزم كل المعنيين بالامر تقديم تنازلات كبيرة بحيث يلغي العمال ربط الاجور بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد وان يتنازلوا عن علاوات « الارتفاع » وعدم الاضراب عن العمل لتأييد الهدوء الصناعي للاقتصاد .

وعلى ارباب العمل ، يقول موداعي ، ان يستوعبوا المهاجرين الجدد والشبان الاسرائيليين في مصانعهم وان يوافقوا على تجميد الاسعار . اما الحكومة فعليها تقليص موازنتها وان تغير سلم افضلياتها لصالح التنمية وان ترصد الاموال الفائضة عن الموازنة لاستيعاب الهجرة .

« وضمانا» لقدرة « الدولة » على استيعاب الهجرة يقول موداعي بوجوب زيادة الناتج الوطني نسبة ٨٪ » مؤكدا على ان المهاجرين الجدد سوف ينتقلون بالاقتصاد الاسرائيلي الى أرقام قياسية من الازدهار ، لاسيما وان المهاجرين سيجلبون الى الاقتصاد معلومات تقدر بين ٣٠ ـ ٤٠ مليار دولار . (هآرتس ٩١/١/٦).

وفي اطار برنامج طموح للاستيعاب وضع « معهد الابحاث في حيفا والجليل » التابع لجامعة حيفا خطة لتطوير قرى صناعية بعيدة عن المستوطنات على طول حدود الخط الاخضر . ومع انتهاء هذه الخطة التي ستشمل القرى الصناعية من اسدود وحتى رأس العين ستخلق ١٠٠ الف فرصة عمل . وتقضي

الخطة بانشاء (٨) قرى صناعية على جانبي الطريق المعروف بطريق/اجراماهير/(٣) منها في النقب وواحدة في القدس ، و (٢) في ضواحي تل ابيب و(٢) في الجليل (هارتس ٩١/١/٦) .

ويعتقد وزير الاستيعاب اسحاق بيرتس ان /٥٠./ الف مهاجر سيتم استيعابهم هذا العام في مهنهم و / ٦٠ / الفا سوف يستوعبون في مهن مؤقتة في حين يخضع /٢٠./ الفا لدورات تدريبية وتأهيل للعمل اما الباقون وهم /٢٠٠./ الف من مجموع المهاجرين المتوقع وصولهم فسوف ينضمون الى جموع العاطلين عن العمل (يديعوت ٩١/١/١٥) .

وتعقيبا على الصعوبات التي تواجه المهاجرين وامكانات استيعابهم ، كتبت هارتس (٩١/١/١) تقول : « الاستيعاب ليس مسكنا فقط ، وحتى هذا فان المهاجر سيجد نفسه عاجزا عن دفع اجرته لان بدل المعيشة الذي تدفعه له وزارة الاستيعاب سوف يتوقف عن الوصول اليهم ، وفي نهاية الامر يجب على الاقتصاد ان يستوعب المهاجرين » . ووجهت الصحيفة نقدا ليهود « المهاجر » وخاصة يهود الولايات المتحدة الذين قالت هارتس « انهم لايمدون يد المساعدة لاسرائيل لاستيعاب المهاجرين » .

* الاقتصاد :

اثناء محادثاته مع نائب وزير الخارجية الاميركية لورنس ايغلبيرغر طلب وزير المالية الاسرائيلي اسحق موداعي مساعدات اقتصادية تقدر ب ٣مليار دولار لمواجهة الآثار التي خلفتها « ازمة الخليج »في الاقتصاد الاسرائيلي (السفير ٩٩١/١/٢٣) . وكانت اسرائيل قد ذكرت انها خسرت من انخفاض السياحة وارتفاع اسعار النفط بسبب ازمة الخليج نحو /٥٠٠./ مليون دولار (هارتس ٩١/١/٧) علما بانها افصحت عن عزمها الطلب من صندوق النقد الدولي في نهاية شباط ١٩٩١ قرضا بمبلغ /٢٥٠./ مليون دولارلمواجهة مشكلات « مؤقتة »في ميزان المدفوعات ناجمة عن ازمة الخليج التياندلعت في الثاني من آب ١٩٩٠ ولهذا ، فان بنك اسرائيل المركزي ، كما تقول هارتس (١/٧) عكف على اعداد معطيات تدل على حدوث مشكلات اقتصادية في الفترة مابين آب ١٩٩٠ – آب ١٩٩١ ليقدمها الى صندوق النقد الدولي للحصول على القرض المطلوب واعلنت الشركات والمصارف الاسرائيلية انها تجد صعوبة في تجديد خطوط الاعتماد في الخارج لان المنطقة تعتبرمنطقة حرب (يديعوت ١/٩) .

* بنوك ... وسندات :

في تغير اساسي في موقف البنك المركزي اقترح البنك بيع الاسهم المصرفية الموجودة في حوزة الحكومة في البورصة وباسرع وقت ممكن . وبرر امنون غولدشتاين المشرف على البنوك هذا الاقتراح بالتراجع المستمر في مسيرة البنوك ، معتقدا بامكان بيع نحو ٤٠٪ من اسهم الحكومة (هارتس ١/٣) .

وكانت سندات الدين الحكومية قد تعرضت في اليوم الاول من عام ١٩٩١ لما وصف بأنه « اشد الضربات قسوة » خلال الاشهر الاخيرة ، اذ عرضت في البورصة سندات دين تتحقق فترة نفاذها بعد ٣ او ٧ سنوات ، فطرا على سعرها انخفاض وصل الى (٧ر٢ ٪) وفي المتوسط كان الانخفاض نحو (٥ر١ ٪) هارتس ١/٣) .

* سياحة :

انخفضت العائدات الحقيقية لفرع الفنادق بنسبة متوسطة قدرها ١١٪ عام ١٩٩٠ مقارنة مع عام ١٩٨٩ . وقال تقرير اقتصادي اعده اتحاد الفنادق ان مدخولات قطاع السياحة زادت خلال الاشهر الستة الاولى من العام الماضي بنسبة (٧٪) وانخفضت بنسبة (١٠٪) في الربع الثالث وبنسبة (٥٠٪) في الربع الاخير من عام ١٩٩٠ .

وبلغت تقديرات دخل السياحة عام ١٩٩٠ نحو /٣٢٠ر١/ مليار دولار مقارنة مع ٤٦٨ر١ مليار عام ١٩٨٩ ايبانخفاض قدره(٢ر١١٪) (هارتس١/٦) .

* اسعار :

يسود اعتقاد بان معدل جدول الاسعار قد زاد خلال عام ١٩٩٠ بنحو (١٨٪) فيما بلغ التضخم المالي لعام ١٩٨٩ نحو ٧ر٢٠٪) (يديعوت ١/٣ ص٩) واعتبارا من يوم ٩١/١/٣ الغي الدعم المقرر لبعض المواد الغذائية ، فارتفعت اسعار الحليب ومشتقاته بنسبة وسطية بلغت (٧ر٧٪) وهذا يعني ، كما تقول (هارتس ٩١/١/٣) ، زيادة في القيمة المضافة بنسبة ٢٪ .

* تشغيل :

قرر المجلس الوزاري المصغر للهجرة والاستيعاب السماح باستيراد /٩٥٠٠/ عامل اجنبي شرط ان يعمل مقابل كل واحد من هؤلاء مهاجر او

جندي مسرح . ووصف نائب وزير العمل والرفاه الحاخام مناحيم فروش القرار بانه مستهجن لا سيما وان في اسرائيل /١١٠/ الاف عامل عاطل عن العمل . اما العمال المقرر استيرادهم فهم من تركيا وتايلاند وبولندا . (معريف ١/٧) .

*** تآكل الاجور :**

احدث الغاء التعويض العائلي تدهورا في اوضاع الطبقات المتوسطة ،كانت ترجمته المباشرة تآكل في الاجور واتساع الشريحة التي تعيش دون خط الفقر.

ففي تقرير اعدته مؤسسة الضمان القومي تبين ان ١١٨ الف عائلة في الدولة دون خط الفقر . وقد جرى حساب هذا العدد بعد دفع مخصصات الضمان والضرائب ، ولولا ذلك لكان عدد الاسر التي تعيش دون خط الفقر /٣٠٤/ آلاف اسرة قوامها ٨٤٥ الف شخص بينهم ٢٩٥ الف طفل .

ونقلا عن تقرير اعده اتحاد المراة / نعمت / بعنوان « نساء يعانين من الفقر » تقول معريف (٩١/١/١) : « ان معظم السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر هم من النساء ، وخاصة المهاجرات اللواتي يراسن عائلات احادية الابوين » .

على اية حال ، كان يعيش دون خط الفقر في اسرائيل وفق مصطلحات

عام ١٩٨٩ ٥٠٠ر٤٣٩ شخص منهم ٢٠٠ر١٩٦ الف طفل .

عام ١٩٨٨ ٨٠٠ر٤٨٢ شخص منهم ٢٢٠ الف طفل .

*** الشؤون العسكرية :**

*** صواريخ باتريوت :**

بعد ان اطلقت على اسرائيل ستة وعشرون صاروخا عراقيا من طراز « سكود » خلال اثني عشر يوما من القتال في منطقة الخليج ، تبين للاسرائيليين ان صواريخ باتريوت ليست فعالة كما كانوا يتوقعون ، أخذا بعين الاعتبار تجربة هذا النوع من الصواريخ التي نصبت في تركيا . ولذا فقد دعا وزير الدفاع الاسرائيلي السابق اسحاق رابين الاسرائيليين الى أن يتثبتوا «لماذا لم تعمل صواريخ باتريوت المضادة للطائرات كما ينبغي في مواجهة صاروخ سكود » . وقد رفض متحدث باسم الجيش العميد « نحمان شاي » الافصاح عن

أسباب سوء الاداء بانتظار الانتهاء من التحقيق الذي تجريه القوات الجوية. (السفير ٩١/١/٢٤ ص٧) بالتعاون مع خبراء اميركيين (اذاعة ٩١/١/٢٦). وكانت الولايات المتحدة قد زودت اسرائيل ببطاريتين من صواريخ باتريوت ـ وهي مخصصة في الاصل لمواجهة الطائرات (معريف ٩١/١/١٦).

وقد انضمت المانيا الى الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بصواريخ باتريوت ـ بعد تعديل نظامها لتواجه الصواريخ ـ اضافة الى عدد من صواريخ هوك المضادة للطائرات (النهار ٩١/١/٣١) وكانت اسرائيل قد اقامت ما أسمته سورا دفاعيا بين القدس وبغداد يتمثل بقواعد جوية تبعد ٢٥ كيلو مترا عند الحدود مع الاردن نصبت الى جوار كل منها خمس منصات لاطلاق صواريخ « هوك » تعمل في خدمتها منشئتا رادار (معريف ١/١٦) .

وتوقع العميد / اوري رام / قائد قوات الدفاع الجوي في اسرائيل الحصول على بطاريات أخرى من صواريخ باتريوت اضافة الى البطاريات التي وصلت لسلاح الجو الاسرائيلي . وقال / اوري رام / ان صواريخ باتريوت وهي الافضل والاكثر تقدما في جهاز الدفاع الجوي ستنصب لحماية المنشآت الحيوية ولحماية القدس وتل ابيب « اذ اكان هناك ضرورة »(يديعوت ١/١٠) ويذكر ان / ٦٠ / جنديا اسرائيليا من عناصر الدفاع الجوي يخضعون الآن لدورة تدريب مكثفة مدتها ١٨ اسبوعا لتشغيل صواريخ باتريوت . (هآرتس ١/١٠) .

*** غواصات :**

في ضوء اصرار قائد سلاح البحرية الاسرائيلي اللواء / ميخارام/ على ضرورة التزود بغواصات حديثة ، احيلت مسألة الغواصات المتعاقد عليها مع احواض السفن في المانيا الى مجلس وزاري مختص بشؤون الدفاع . وذكرت هارتس (٩١/١/٩) ان مسؤولين في سلاح البحرية يتوقعون ان يصار الى ابطال قرار وزير الدفاع الذي الغى صفقة الغواصات . وقالوا : اذا تم ذلك فانهم يقدرون ان قائد سلاح البحرية لن يستقيل من منصبه .

ولما كان الغاء الصفقة عائدا في الاساس لمشكلات مالية تواجهها الخزينة الاسرائيلية ، وان حكومة بون وفي خضم ازمة الخليج بادرت الى تقديم مبلغ غير محدد لتمويل غواصتين من طراز دولفين تصل قيمتهما الى نحو / ٤٠٠ / مليون دولار . (النهار ٩١/١/٣١) .

* اقنعـة :

بلغ مجموع ماوزعته اسرائيل من اقنعـة واقية من الغازات ٣ر٥ مليـون قنـاع منذ انـدلاع أزمة الخليـج . وكان موشـي أرينز قـد قرر اوائـل كانون الثاني الماضي توزيع اقنعـة واقية من الغازات على نحو مليون شخص في القطاع الفردي داخل « الخط الاخضر » فيما قرر عـدم توزيع الاقنعـة على سكان قطاع غزة لانهم ليسوا « عرضة للخطر » وذلـك على العكس من المستوطنات اليهودية في القطاع التي حصلت عليها . وبررت مصادر أمنية اسرائيلية عدم توزيع الواقيات على المواطنين العرب في الضفـة والقطاع بعـدم وجود كميات كافية من الواقيات اضافة الى ضعف امكان ضرب القطاع المدني بالصواريخ. وقد استنكر مستوطنون في وادي صفا هذا التصرف وقالوا وفقـا لما ذكرته صحيفة هارتس (٩١/١/٨)« ان عدم توزيع الواقيات نابع من اسباب سياسية وليست امنية » .

وقـد تدخلت المحكمة العليا في هذا الموضوع لتلغي قـرار السلطـات الامنية بعـدم توزيع الواقيات على عرب المناطق المحتلة . وقد وصف عضو الكنيست /عوزي برعام / من المعراخ ـ قرار المحكمة بأنه صحيح من الناحية الاخلاقية والسياسية ، فيما قال يائير تسبان(من المابام) ان قرار المحكمة جاء لينقذ سمعة اسرائيل امام العالم . في حين وصفت جيئولا كوهين قرار المحكمة بأنه « يفتقر الى اساس يقبله العقل لانـه يساوي بين مواطني الدولة واعدائها » (معريف ٩١/١/١٦) .

* قضية دوتـان :

اخذ التحقيق في مسألة دوتان بالتفرع ليشمل ارتفـاع اسعـار طـائرة الفانتوم ـ ٢٠٠٠ والتي زادت تكلفتها كثيرا عما كان متوقعا . ويتناول التحقيق في هذا المجال عقود الرادار الخاصـة بالطائرة المحسنة ، لاسيما وانه تـم انفـاق ٣٠٠ مليون دولار على ابحاث تطوير جهاز الرادار ولم يتم الانتهاء منها، علما بأن قيمة عقود التطوير كانت ١٠٠ مليون دولار (يديعوت احـرونوت ٩١/١/٣) .

* طائرات بـدون طيـار :

سيشتري الاسطول الاميركي خلال عـام ١٩٩١ طائرات بـدون طيـار من الصناعات الجوية الاسرائيلية بقيمة ٢٤ مليون دولار . والطائرة المقصودة من طراز بيونير المستخدمة الآن في الخليج لقضايا الاستطلاع(هارتس ٩١/١/٩).

* العلاقـات الخارجية :

١ ـ مع الولايـات المتحـدة :

وصل الى الكيان الصهيوني يوم الثاني عشر من كانون الثاني ١٩٩١ـ أي قبل انتهاء الموعد الذي حـدده مجلس الامن الدولي للعراق كي ينسحب من الكويت بثلاثة أيـام ـ وقبل خمسة أيام من اندلاع الاعمال القتالية في منطقة الخليج ـ وفـد اميركي يمثل وزارتي الخارجية والدفاع الاميركيتين برئاسة نائب وزير الخارجية الاميركية / لورنس ايغلبيرغر / ـ الذي تصفه صحيفـة هآرتس ١٩٩١/١/١٤ بانه احد « اصدقاء » اسرائيل وعضوية مساعد وزير الدفاع الاميركي / بول وولفوفيتش / ـ وهو يهودي قالت هـآرتس انه ذو نزعـة اسرائيلية ، ومن انصار المفهـوم الاسرائيلي الذي« يعتبر اسرائيـل ثروة استراتيجية هامة بالنسبة للولايات المتحـدة » . وضم الوفد في زيـارته الاولى الادميرال / نويل راك / المسؤول في الاركان العامة الاميركية عن التنسيق الاستراتيجي مع اسرائيل ، اضافـة الى نائب رئيس دائرة الشرق الاوسـط في وزارة الخارجية الاميركية / دان كرتسر / .

وقد وصف وزير الدفاع الاسرائيلي موشي ارينز الزيارة بانهـا لتبـادل الراي ، بيد أن صحيفة معريف ٩١/١/١٣ كانت اكثر تحديدا لمهمة الوفـد بأنهـا « لتنسيق نشـاط الدولتين في حـال وقوع حـرب في المنطقة » مؤكدة على ان اهمية التنسيق هذا تكمن في كونه « يفتح مجالا لتفاهم اوسع بين الجانبين يعود بالافضلية الاستراتيجية على اسرائيل » .

وكانت صحيفة نيويورك تايمز قـد ذكرت ان الرئيس بوش أوفـد لورنس ايغلبيرغر الى اسرائيل « ليعدها بأ ن واشنطـن ستدافـع عنها ضد اي هجـوم عراقي قد تتعرض له ، ومن اجل الحفاظ على بقاء اسرائيل بعيدة عن المواجهة مع العراق » (هارتس ٩١/١/١٤) . لكن صحيفة يديعوت احرونوت (٩١/١/١٤) وهي تقـول ان اسرائيل ابلغت ايغلبيرغر بأن من حقهـا مهاجمـة اهداف عراقية ردا على اي هجـوم عراقي قد تتعرض له ، دعت الوفد الاميركي الـى التوصل مع الجهات المعنية الى اتفاق لمنع « تصادم المصالح ». وتعقيبا على هذا الطلب الاميركي قالت معريف (٩١/١/١٤) في افتتاحيتها : « على الولايات المتحدة ان تفترض ان اسرائيل سوف تتصرف بوعي لانها لاتنوي الاسهـام في وضع تتوقف فيه ازمة الخليج عن ان تكون موضوعا بين العراق والولايـات المتحدة وحليفاتها لتتحول الى موضوع بين اسرائيل والعرب » .

وقد ابدت أوساط سياسية في القدس عن ارتياحها لنتيجة المباحثات التي اجراها ايغلبيرغر مع المسؤولين الاسرائيليين ، حيث نسبت صحيفة يديعوت احرونوت ٩١/١/١٥ اليهم القول « ان التفاهم بين الدولتين تام » .

وفي غضون اسبوع ، عاد المبعوث الاميركي في زيارة ثانية للكيان الصهيوني نقل خلالها رسالة من الرئيس بوش الى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير . ومع انه لم يذكر شيء عن محتوياتها ، الا ان المراقبين لاحظوا ان اجتماعا لمجلس الوزراء الخاص بالطوارىء قد عقد في اعقابها في مبنى وزارة الدفاع في تل ابيب (السفير ٩١/١/٢٤ ص٧) صرح شامير في اعقابه بأن اسرائيل « قررت عدم الرد على الهجمات العراقية » وهو أمر اعتبره جورج بوش مدعاة للتهنئة لما يمثله من « ضبط للنفس » (المصدر السابق) .

وفي اطار الزيارة الثانية للموفد الاميركي وقعت الولايات المتحدة واسرائيل اتفاقين يحددان مكانة الاميركيين المتواجدين في اسرائيل والعسكريين الاسرائيليين المتواجدين في الولايات المتحدة . ووصف السفير الاميركي في تل ابيب وليام براون الاتفاق الذي وقعه مع وزير الخارجية الاميركية ديفيد ليفي ـ وهو اتفاق لا علاقة له بصواريخ باتريوت في اسرائيل كما قال ـ بأن له اهمية بارزة باعتباره « فرصة رمزية اضافية لتطوير التعاون الاستراتيجي بين الجانبين » (السفير ٩١/١/٢٣ ص٧) .

اما العسكريون الاسرائيليون المتواجدون في الولايات المتحدة الذين شملهم الاتفاق فيبدو انهم اولئك الذين يتدربون في تكساس ، في دورة مكثفة لمدة ١٨ اسبوعا بدلا من ٣٨ اسبوعا ، على تشغيل صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ . (يديعوت ٩١/١/١٠) .

وكانت اسرائيل التي تسلمت اوائل تشرين الثاني ١٩٩٠ بطاريتي صواريخ باتريوت قد تلقت عددا من الصواريخ مع اطقمها الاميركية من اوروبا لاعتراض الصواريخ العراقية من طراز « سكود » .

وفيما اعرب موشي ارينز عن ارتياحه لتبادل المعلومات بين الولايات المتحدة واسرائيل في اعقاب تطورات أزمة الخليج، كشف النقاب عن أن اسرائيل ربطت مباشرة بالقمر الصناعي الاميركي الذي يتوضع على ارتفاع ٣٦ الف كيلومتر في سماء الشرق الاوسط راصدا حركة الصواريخ العراقية ومحققا متسعا من الوقت لمواجهة الصواريخ قوامه خمس دقائق بدلا من (٩٠) ثانية (اذاعة اسرائيل ١٩٩١/١/٣١) . علما بأن الانذار المبكر كان يتم عن طريق محطات المتابعة الارضية في الولايات المتحدة . وهي خطوة وصفتها في حينها صحيفة واشنطن بوست بانها تعبر عن تحسن في التعاون الاستخباراتي بين اسرائيل والولايات المتحدة (معريف ١٩٩١/١/٣) .

وفي اعقاب اجتماع عقده ايغلبيرغر مع وزير المالية الاسرائيلي اسحاق موداعي أعلن الاخير ان اسرائيل ستطلب مساعدات اضافية من الولايات المتحدة تبلغ ١٣ مليار دولار وفق برنامج للقروض والاستثمار مدته خمس سنوات واوضح موداعي ان ٣ مليارات من هذا المبلغ لتغطية ما نجم عن حرب الخليج من زيادة في الانفاق العسكري واضرار بسبب الهجمات الصاروخية العراقية وخسائر اقتصادية . اما الجزء الباقي وهو ١٠ مليار دولار فللمساعده في تغطية النفقات التي يفرضها تدفق المهاجرين اليهود السوفييت . (السفير ٩١/١/٢٣ ص٧) .

ومع ان اسرائيل ، كما يقول زئيف شيف المعلق العسكري لصحيفة هارتس « اسيرة الاعتراف بالجميل للولايات المتحدة للمساعدات التي قدمتها لها » الا انه يقول ، وقد اتخذ من الموضوع مادة للتحدث عن توقعات ما بعد الحرب ـ « يصعب الافتراض بان ما يحدد الاعتبارات الاستراتيجية الاسرائيلية في تسويات ما بعد الحرب يقتصر على المساعدات الاميركية الاخيرة » . وبعد ان يوجه شيف نقدا للاخطاء التي ارتكبتها الادارة الاميركية لمساعدتها العراق في حربه مع ايران ورفضها في البداية فرض عقوبات اقترح الكونغرس فرضها على العراق لقيامه بنشاط مكثف من اجل احراز السلاح النووي والكيماوي، قال : « ان المصالح الحيوية لاسرائيل لا تحدد فقط بارسال بطاريتي صواريخ من طراز باتريوت وانما وفق اعتبارات اوسع » (هارتس / الدستور ١/٢٧ / ٩١ ص٩) .

٢ ـ مع الاتحاد السوفييتي :

بعد اسبوع من فتح اسرائيل قنصلية لها في موسكو اثر ٢٤ سنة من قطع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل ابيب ، التقى الرئيس السوفييتي ميخائيل غورباتشوف رئيس المؤتمر اليهودي العالمي ادغار برونغمان في اشارة جديدة الى تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفييتي واسرائيل . ووفقا لبرونغمان فان البحث تناول خلال اللقاء « الصراع العربي ـ الاسرائيلي وهجرة اليهود السوفييت الى اسرائيل » وقضايا اخرى لم يحددها ، ونقل رئيس المؤتمر اليهودي عن غورباتشوف قوله « ان الطريق مفتوحة امام رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير ليبحث مع السوفييت في كل القضايا المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ، وان الاتحاد السوفييتي لن يغير سياسته في الخليج رغم استقالة شيفاردنادزة » (النهار ٩١/١/١٠ ص١٤) .

هذا ومن المقرر ان تكون الرحلات الجوية المباشرة بين موسكو وتل ابيب قد بدأت يوم ٢٣ كانون الثاني ١٩٩١ ، في حين اعلن ان اسرائيل وبلغاريا قد اتفقتا على تشغيل خط مباشر للطيران بينهما اعتبارا من اول نيسان ١٩٩١ (هارتس ٩١/١/٦) .

٣ ـ مع المانيا الموحدة :

رغم اقتناع الالمان بأن اسرائيل هي الدولة الاقل محبة لـديهم وأن ٤٪ منهم فقط مهتمون بعلاقات وثيقة مع اسرائيل ... وهذا ما اظهره استفتاء اجراه معهد دراسات الرأي العام « اينفريشت » ونشرته مجلة « زاي دويتش تسايتونغ » الالمانية الصادرة في ميونخ ، مما حمل الرئيس الالماني ريتشارد فون فايتسكر على القول : « من المدهش انه ليس في ايدينا تغيير الوقائع » (معريف ٩١/١/٦) . فقد اعلن المستشار الالماني هيلموت كول تخصيص مساعدة « انسانية » فورية الى اسرائيل بقيمة /٢٥٠/ مليون مارك =/١٦٦/ مليون دولار اعرابا عن تضامن المانيا مع اسرائيل التي تتعرض للصواريخ العراقية . وقد قام بنقل المبلغ مشفوعا برسالة شخصية من المستشار كول الى رئيس الحكومة الاسرائيلية اسحاق شامير وزير الخارجية هانز ديتريش غينشر الذي قام لاحقا بجولة في مستوطنة (رامات جان) متفقدا آثار صاروخ عراقي اصاب المستوطنة (السفير ٩١/١/٢٤ ص٧) .

وفي اعقاب عودته من هناك قال غينشر في حديث مذاع ان بامكان اسرائيل « الاعتماد على مساعدة عسكرية المانية سريعة في لحظة الخطر القاتل » .

وقال غينشر الذي كان يتحدث مع اذاعة « هسه » الالمانية « بمجرد ان تتقدم اسرائيل بطلبها للمساعدة ، فـان الحكومة (الالمانية) ستتخذ قـرارا سريعا » . (النهار ٩١/١/٢٧ ص٧) .

ويوم ٩١/١/٢٩ تقدمت اسرائيل بلائحة من الاسلحة التي رغبت فـي الحصول عليها من بون ـ ووفقا لمصادر حكومية المانية فقد تضمنت اللائحة :

ـ صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ .

ـ صواريخ « هوك » المضادة للطـائرات .

ـ مصفحات فوكس لاكتشاف الغازات السامة وتجهيزات للحماية من هذه الغازات .

ـ مليون مصفاة للاقنعة الواقية من الغازات .

ـ وسـائل طبية وخاصـة الامصال .

ـ ثم اجهزة انذار . (السفير ٩١/١/٣٠ ص٧) .

وقد قررت حكومة بون تقديم مساعدات لاسرائيل قالت مصادر عسكريـة

المانية انها تبلغ نحو مليار مارك الماني = ٦٧٠ مليون دولار وتتضمن صـواريخ باتريوت ومبلغا غير محدد لتمويل بناء غواصتين (كانت اسرائيل قد تعاقدت مع احواض السفن في هامبورغ على بنائهما ثم الغتها بسبب تقليصات طرأت على موازنة وزارة الدفاع) اضافة الى اجهزة ومعدات عسكرية اخرى ، اوضح الناطق بلسان وزارة الخارجية في بون / ديتر فوغل / بالاضافة الى صواريخ باتريوت ثماني ناقلات جنود مدرعة من طراز فوكس مصممة للرصد وتحليل الاسلحة الكيماوية والبيولوجية في ساحة المعركة اضافة الى (١٠٠) الف قناع واق مـن الغازات .

وتأتي هذه المساعدة في اطار ما اسماه هيلموت كول السياسة الالمانية في الخليج والتي حددها في خطاب القاه امام البوند ستاغ (البرلمان) اكـد فيه ان بلاده « تقف بقوة الى جانب الحلفاء واسرائيـل ضـد العراق » واصفـا الصواريخ العراقية التي تطلق على اسرائيل بانها « اعتداء على حق اسرائيل في الوجود » (النهار ٩١/١/٣١ ص١٠) .

وكانت صحيفة دافار ١٩٩٠/١٢/٢٥ قد كتبت : « ان المانيا لن توفـر الاغاثة ، رغم نية الحكومة الاسرائيلية الضغط حتى القطرة الاخيرة على الذين يشعرون بالذنب في بون » وعزت دافار اعتقادها هذا الى ان المانيا « تنـوء تحت الاقتصادي للتوحيد والمحاولات اليائسة لحد ما تبقى من حكم غورباتشوف بماركات غالية » ولذلك فقد المحت المانيا ان مساهمتها تجاه البقية الباقية من اليهود السوفييت ستعبر عن نفسها بفتح واسع لابوابها وليس بتقـويـة ابـواب اسرائيـل .

وكانت المانيا قد انضمت الى غيرها من الدول الاوروبية التي دعت رعاياها لمغادرة اسرائيل الى ان يتضح الموقف في المنطقة . وقال متحدث باسم الخارجية الالمانية ان شركة لوفتهانزا سوف تزيد رحلاتها الى اسرائيل لتمكين كل الالمان من مغادرة اسرائيل قبل ١٥ كانون الثاني ١٩٩١ الموعد الانذار الذي حـدده مجلس الامن في قراره رقم ٦٧٨ للعراق كي ينسحب من اسرائيل . (هارتس ٩١/١/٦) .

* وضع المواطنين العرب في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ .

رفضت اللجنة العليا لمتابعة شؤون العرب في الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨ اقتراحا تقدم به وزير شؤون الاقليات / دافيد ماجن / بشأن « تجنيد الشبان العرب في الخدمة الوطنية » بديلا عن الخدمة العسكرية . ورأى اعضاء اللجنة التي تضم جميع » اعضاء الكنيست العرب واللجنة القطرية لرؤساء المجالس العربية » ـ في الاقتراح محاولة تهدف الى اعفاء الحكومة من واجب « تجسيد المساواة بين كل المواطنين » (هارتس ٩١/١/٧) .

وفي اجتماع عقده اعضاء اللجنة في بلدة شفا عمرو ظهرت آراء تقول ـ بعد ان اجتمع ممثلوها مع الوزير المختص ـ بأن الهدف من تجنيد الشبان العرب لاعمال الخدمة الوطنية هو : « افساح المجال امام زيادة عدد الجنود اليهـود لقمع الانتفاضة » . وهناك من رأى في المشروع « عملا اكراهيـا » ، بيـد ان آخرين قالوا : « انهم يوافقون على الفكرة فقط ـ اما التنفيذ فيجب ان يكون ـ بعد التوقيع على اتفاقات سلام بين اسرائيل والفلسطينيين » .

اما ممثل حركة « ابناء البلد » ـ رجاغبارية فقد قال « لا يمكن الاكتفـاء برفض الفكرة فقط ، ولكن يجب اضافة ان فرض الاقتراح سيجر معـارضـة قوية من جانب الجمهور العربـي » .

ويعتبر هذا الموقف متقدما من حيث الرفض ، لا سيما وان اللجنـة في اجتماعها الذي عقدته في الاسبوع الرابع من كانون الاول ١٩٩٠ اعلنـت « ان اللجنة التي تعارض تطبيق الخدمة الالزامية في جيش الدفاع في هذه المرحلة لا تعارض تطبيق الخدمة المدنية البديلة » على الشبـان العرب وفقا لخطـة مفصلة تستهدف ضمان مساواة مدنية تامة بما في ذلك ميزانيات تطوير لدمج الجمهور العربي باقتصاد الـدولـة .

ومع ان اقتراح / دافيد ماجن / جاء ، كما قال ، بعد لقاءات عقدها في الاشهر الاخيرة مع رؤساء المجالس العربيـة ، واعضاء كنيسـت عرب وشخصيات جامعيـة عربية، الا ان مصادر سياسية اسرائيلية أعربت عن شكوكها باحتمال تنفيذ المشروع ذلك ان تجنيد عشرات الالاف من الشبان العرب للخدمة المدنية سيضيف عبئا اضافيا على الخزينة العامة التي ترصد اموالا ضخمة لاستيعاب الهجرة اليهودية .

* ومن ناحية اخرى انبعثت «حركة الارض» من جديد ، وقد سبق للحكومة الاسرائيلية ان أعلنتها قبل ٢٥ سنة « تنظيما غير قانوني » وقد عادت الحركة الى الوجود تحـت اسـم « الجبهة القوميـة الاشتراكية » ويرأس التنظيم الجديـد / منصور كردوش / الذي تراس حركة الارض في نهاية الخمسينات وبدايـة الستينات .

وتتطابق اهداف الحركة الجديدة مع اهداف الحركة القديمة ، فالمؤسسـون يؤيدون « فكرة الوحدة العربية » ويعتقدون بأن على اسرائيل ان تتوصل الى تسويات مع العالم العربي ، وان الحل الاشتراكي هو « الاشتراكية العربيـة » . واوضـح كردوش المتحدث باسم الحركة ان التنظيم الجديد « قومي السمات » وهو يؤيـد التقسيم العادل لثروات الامة العربية وخاصة النفط ، ولكنه في آن «غير ماركسي » ولا يوافق على الخط الانعزالي الذي يعرف العرب في اسرائيل بانهم فلسطينيون فقط ، وقال : « نحن عرب فلسطينيون » .

ومن بين المؤسسين الثلاثة عشر للتنظيم الجديد السيد « صالح برانسي » من بلدة الطيبة (منطقة المثلث) ـ الذي يدير الآن « معهد التراث العربي » الذي اسسه في « الطيبة » . ويعتقد برانسي ـ الذي اعتقل في نهاية الستينات واطلق سراحه في بداية الثمانينات ـ « ان الاعلان عن التنظيم الجديد كان سبب الحاجة للرد على الخطر الملموس الذي يهدد بعمليات ابعاد جماعية » . ويخشى في حال نشوب حرب في المنطقة ـ من ظهور جهات رسمية في اسرائيل ستحاول استغلال الفرصة لتنفيذ مشروع الترحيل « الترانسفير » (هارتس ٩١/١/١٠) .

وكانت حركة « السلام الآن » قد بادرت يوم ٩١/١/١٢ الى مسيرة « تشابك في الايدي » في وادي عارة طولها ٣٠ كيلومترا اشترك فيها اعضاء كنيست من راكاح والقائمة التقدمية ومبام وراتس وحزب العمل اضافة الى ٢٠٠ مهاجر سوفييتي (هآرتس ١/١٣) وقال منظمو المسيرة ان الهدف من ذلك هو اقامة جبهة مشتركة ضد اهداف التطرف بين الطرفين « العرب واليهود » ـ « وضد التوطين وضد الترحيل » . (معريف ١/١٠) كما قررت المجالس المحلية العربية في حدود الناصرة العليا وهي كفر كنة ومشهد وعين ماهل والرينة القيام بمسيرات احتجاجا على مشروع شق عريض عبر الاراضي العائدة لها يصادر ٤٠٠٠ دونم من اراضي هذه القرى قبل ان يصل الى غور الاردن علاوة على ان المشروع يحظر على اصحاب الاراضي المار بها البناء على مسافة ١٠٠ متر من مركز الطريق وبذلك ، فان المشروع يصادر اراض سمح باستغلالها عـام ١٩٧٦ (هارتس ١/١٠) .

★ ★ ★

التقرير الشهري :

حول آخر التطورات في المناطق العربية المحتلة (عام ١٩٦٧)

عبد الرؤوف علوان

اولا ، – الضفة الغربية وقطاع غزة

١ – الشؤون السياسية :

مع اقتراب يوم الخامس عشر من كانون الثاني ، وهو اليوم الذي حدده قرار مجلس الامن، لانسحاب العراق من الكويت ، وتزايد احتمالات الخيار العسكري ، تزايدت التحذيرات والتهديدات للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة . وقد عبرت يديعوت احرونوت عن الاعتقاد بأنه : «لو وقعت مواجهة عسكرية في الخليج ، فان الفلسطينيين لن يقفوا على الحياد». مشيرة الى انه : « في مواجهات سابقة وقعت في الشرق الاوسط ، سواء كانت اسرائيل مشاركة فيها أم لا ، كان الفلسطينيون في المناطق سلبيين تماما تقريبا . وهكذا كان في حرب الغفران ، وهكذا في حرب لبنان – وفي هذه المرة سوف يحاولون – كما يمكن الاعتقاد – مشاغلة قوات جيش الدفاع في المناطق واجتذاب الانتباه العالمي مما يجري في الخليج الى الحلبة الاسرائيلية – الفلسطينية . وهذه الحقيقة تشكل تهديدا على المؤخرة الاسرائيلية ، اضافة لما يتربص بها بفعل الصواريخ ». وقالت الصحيفة ان ، « هذا ليس تهديدا لوجود اسرائيل وسكانها وانما يمكن ان يؤدي الى وقوع ضحايا ، ويشكل مصدر ازعاج حقيقي ، خاصة لو كانت اسرائيل مشاركة في صدام مباشر في الخليج . وان الجيش وقوات الامن منتبهان لذلك ، ويمكن التخمين بأن وزارة الدفاع تقوم بالاعدادات اللازمة . وحسنا يفعل من يترتب عليهم ان يفعلوا ذلك ، لو أوضحوا لسكان المناطق سلفا ماينتظرهم في حال مساهمة نشطاء الانتفاضة بالعنف » (يديعوت احرونوت ١٩٩١/١/٧، ص٢) . كما وأوردت معريف تصريحات وزير الشرطة التي هدد فيها

المواطنين الفلسطينيين حين قال : « سوف نضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه ان يعيق المجهود العسكري ، وسوف نحمي الامن في المؤخرة والمدنيين ايضا ». وذكرت الصحيفة أنه «في المفدال يطلبون من وزير الدفاع وضع سياسة واضحة تجاه عرب المناطق في اوقات الطوارىء « كيلا نسمح للمناطق بالاشتغال » . وقال السكرتير السياسي للمفدال شاؤول يهلوم : « يترتب على عرب المناطق المحتلة ان يعرفوا بانهم سوف يدفعون ثمنا باهظا في كل عملية تضامن مع العراق». وذكرت الصحيفة بانه : « سوف يعزز جيش الدفاع قواته في المناطق قبل الخامس عشر من كانون الثاني. ومن المحتمل فرض حصار شامل وحظر تجول على نطاق واسع واعتقالات وقائية للعديد من الزعماء المحرضين »، وقالت : « في الوقت الحاضر من غير الملاحظ بين زعامة المناطق أي ميل لتصعيد النشاط مع زيادة التوتر في المنطقة ». واشارت الى موافقة :« النائب العام العسكري في بيان الى رئاسة الاركان انه في حالة مخالفات النظام اثناء الحرب، سوف تطبق في المناطق المحتلة قوانين الحرب بكل مافي الكلمة من معنى ، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية» (معريف ١٩٩١/١/١٣ ، ص٧) .

من جهة اخرى ، عبر فيصل الحسيني عن مخاوفه ازاء لجوء المحتلين الاسرائيليين الى طرد المواطنين الفلسطينيين من المناطق المحتلة – فقد ذكرت صحيفة معريف ان فيصل الحسيني قال يوم السابع من كانون الثاني:« انني لاأعتقد بأن الفلسطينيين في المناطق عليهم ان يستخدموا السلاح الناري . وهذا الامر لن يخدم مصالحنا ، وسيشكل حافزا لجزء من الاشخاص في السلطة الاسرائيلية ليعملوا بقبضة فولاذية لطرد الفلسطينيين من المناطق» وذكرت معريف ان « الحسيني يأمل ان يتم التوصل الى تحقيق تسوية سياسية وليست عسكرية . واذا ما اندلعت الحرب فان على الفلسطينيين ان يتمسكوا بالارض التي يقيمون بها وعدم المغادرة الى الاردن » (معريف ١/٨/ ١٩٩١ ، ص٢). وتحت عنوان : « الحسيني متخوف من الترحيل »ذكرت معريف ان الحسيني قال في مؤتمر صحفي عقد في القدس الشرقية : « هناك دلائل تشير الى امكانية ان تعمل اسرائيل ، لو نشبت الحرب من اجل ترحيل الفلسطينيين من المناطق « معريف ١٩٩١/١/١٣ ، ص٧). أما صحيفة هآرتس فقد اضافت الى ذلك ان شخصيات فلسطينية بارزة عقدت مؤتمرا صحفيا في شرقي القدس وجهوا فيه الدعوة : « لتقديم الحماية الدولية لسكان الضفة اذا مانشبت الحرب، وحسب اقوالهم ، فان السلطات الاسرائيلية تنوي تنفيذ عملية طرد جماعية في وقت الحرب . وطلبوا ايضا اشرافا دوليا على وضع الفلسطينيين ». علما بأن الشخصيات الفلسطينية قبل عقدها للمؤتمر الصحفي ، كما ذكرت الصحيفة « التقوا مع قناصل دول اوروبا في شرقي القدس ، ومع ممثل اونروا في البلاد » (هآرتس ، ١/١٣/ ١٩٩١ ، ص٢) .

ونشرت معريف في وقت لاحق خبرا بان « مجموعة من جنود وضباط سرية احتياط مشاة انهت في الاسبوع الماضي خدمتها في غزة ، وقعت على عريضه تدعو فيها اسرائيل الى الخروج من القطاع فورا » . وقالت الصحيفة بان « العريضة وجهت الى رئيس الحكومة يتسحاق شمير . وقد جاء فيها ما يلي: « غزة هي سرطان في جسم اسرائيل ولا حاجة لنا بها » (معريف ١٩٩١/١/١٣ ، ص٧) . وحول هذا الموضوع ، ذكرت هارتس بان « ضباط احتياط كبار من اعضاء حزب العمل واعضاء كنيست من المحسوبين على التيار المركزي عارضوا وبشكل قاطع سته من اعضاء الكنيست للانسحاب من غزة من جانب واحد » . وذكرت الصحيفة بان هؤلاء الضباط نشروا بيانا قالوا فيه ان : « فكرة الانسحاب من جانب واحد تتعارض مع المصلحة الوطنية ، وانه ليس عمليا فصل (٧٠٠) الف من سكان غزة عن ٩٠٠ الف من سكان يهودا والسامرة . فالسيادة في غزة ستؤدي الى تعزيز الفليان في يهودا والسامرة » . وقالت الصحيفة ان : « اعضاء كنيست من المحسوبين على التيار المركزي من حزب العمل ، حاييم بارليف ، ميخائيل بار زوهر ، عما نوئيل زيسمان ، شلوموهيلل وميخا جولدمان ، طلبوا من سكرتير حزب العمل ميخا حريش استنكار اقتراح الاعضاء السته من الكنيست للانسحاب من جانب واحد . كما طالبوا بالقيام مجددا في مؤسسات الحزب بالمصادقة على البرنامج السياسي الذي يرفض هذه المبادرة » . فيما وافقت حركة « شينوي » على اقتراح التسوية المؤقتة في غزة والتي تستند على تقليص قوات الامن والجيش مع اعطاء فرصة للسكان لادارة حياتهم بانفسهم . وقالت الصحيفة ان « المفدال استنكر امس مبادرة الانسحاب من غزة بقوله بان من يبدأ من غزة سينتهي في القدس ، وبان المبادرة ستؤدي الى انه خلال ٢٤ ساعة ستقام دولة فلسطينية، وستطالب بضم يهودا والسامرة مع عاصمة شرقي القدس » (هارتس ١/٣ ١٩٩١ ، ص٤) ـ في مثل هذا الوقت ، قالت هارتس بان « الولايات المتحدة رفضت امس في مركز الامم المتحدة محاولة ممثل منظمة التحرير للوصول الى نشر تصريح من قبل الرئيس الدوري لمجلس الامن يندد بالخطوات التي مارستها اسرائيل لقمع الاضطرابات في قطاع غزة » واشارت الصحيفة الى ان « ممثل الولايات المتحدة قال بانه لا توجد تفاصيل كاملة حول ما حدث في الاضطرابات . ولهذا السبب لا داعي لبيان رئاسي » (هارتس ، ١٩٩١/١/١ ص١) .

٢ ـ الشؤون الاقتصادية :

في النصف الاول من شهر كانون الثاني ، وقبل بدء العمليات الحربية في الخليج ، امكن تمييز اتجاهين بصدد قوة العمل الفلسطينية العاملة في اسرائيل .

الاول ، ـ يتضح من خلال ما اوردته هآرتس تحت عنوان : «لا بديل عن عمل عرب المناطق » ، والذي ذكرت فيه بان « طلبات لالاف العمال تصل الى الادارة المدنية من المناطق . ولا بديل عن عمل عرب المناطق » . واضافت الصحيفة بان منسق اعمال الجيش في المناطق العميد فيردي زاخ قال ذلك « خلال حديثه امام لجنة مراقبة الدولة التي ناقشت موضوع تشغيل الاجانب . واضاف زاخ بان لجنة برئاسة مدير عام وزارة الاقتصاد يحزاقيل هار ميلخ والتي شارك هو نفسه بها ، تعمل حاليا على بلورة توصيات لفرض التسجيل القانوني لـ (١٨٠) الف عامل من عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل ، وان (٤٠) الف فقط من بينهم مسجلين بشكل قانوني » . وحول هذا الموضوع توجد آراء متباينة ، على ما يبدو ، لدى اعضاء الكنيست . فحسبما ذكرت هارتس فان : « عضو الكنيست دافيد ليبائي (المعراخ) قال بانه يجب انهاء عدم مبالاة الشرطة وخدمات التشغيل ووزارة الداخلية بخرق قانون الاسهم من قبل حوالي (٢٠) الف سائح بقوا في البلاد بشكل غير قانوني ويعملون بدون تصاريح في حين ان الدولة تحذر من احتلال الاجانب بدون تصاريح لاماكن عمل مواطنيها. اما عضو الكنيست رؤوبين ريبلين (الليكود) فقال بانه يجب اتباع اسلوب البطاقة الخضراء في اسرائيل ، أي ان كل مواطن هو صاحب حق . وحسب اقواله فان ساكن المناطق تكون صاحب حق عمل مع امكانية مصادرة هذا الحق بسبب خلفية جنائية او امنية ـ والعامل الاجنبي ملزم بان يقدم طلبا للحصول على حق عمل ـ اما دادي تسوكر (راتس) فقال بان العمل بدون تصريح ليس ظاهرة استثنائية وانما هو حاجة قائمة في كل العالم ، ويجب حل المشكلات عن طريق تأهيل قوة عاملة للمهن المطلوبة وبدون مطاردة العمال الاجانب الذين لا يحملون تصاريح » (هارتس ، ١٩٩١/١/٣ ، ص٤) .

اما الاتجاه الثاني ، فهو المتعلق بايجاد قوة عمل بديلة . ويبدو انه تجري محاولات لاستقدامها من الخارج . فقد ذكرت هارتس ، وتحت عنوان، « حوالي ١٠٠٠ عامل بناء اجنبي سيصلون الى البلاد قريبا » مما يفيد بان الحكومة الاسرائيلية استقدمت هؤلاء لكي يحلوا محل القوى العاملة الفلسطينية. فقد ذكرت الصحيفة بانه : « سيصل الى اسرائيل ، على ما يبدو ، في المرحلة الاولى حوالي (١٠٠٠) عامل بناء من خارج البلاد ، وليس عشرة آلاف مثلما اقترح وزير الاسكان والاعمار ارئيل شارون في بداية الاسبوع ، ويبدو ان هذا العدد مطلوب من اجل عدم التسبب بعرقلة اعمال البناء . ويفسح المجال في الوقت ذاته للاسرائيليين والمهاجرين الجدد للانخراط بالعمل في مهن البناء في الاشهر القادمة » . وذكرت الصحيفة بان : « نائب وزير العمل والرفاه الحاخام مناحيم بروش ينوي طرح قرار المجلس الوزاري المصغر لشؤون الهجرة امام الحكومة باستيراد عشرة الاف عامل اجنبي الى اسرائيل » . فيما اعلن ،

كما ذكرت الصحيفة ، حوالي (٥٠) عضو كنيست بانهم : « سيصوتون ضد احضار عمال البناء من خارج البلاد » . وذكرت الصحيفة ان : « هناك نقص بحوالي (٥) آلاف عامل بناء وهناك مخاوف لئلا يتضاعف هذا العدد نتيجة زيادة اعمال البناء » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٠ ، ص٩) .

من جهة اخرى ، وارتباطا بالوضع المتوتر في منطقة الخليج ، يعود الفلسطينيون الى اهاليهم في المناطق المحتلة . فقد ذكرت هارتس بان : « حوالي (١٠٠٠) فلسطيني يقدمون بشكل يومي خلال الفترة الاخيرة باجتياز جسور الاردن من الشرق الى الغرب . وهذه زيادة ملحوظة على قدوم المواطنين الفلسطينيين عن طريق جسور نهر الاردن ، من الضفة الشرقية الى الغربية ، لان المئات من سكان المناطق الذين اقاموا حتى الان في دول الخليج ، وفي الاردن ، وفي العربية السعودية ، وفي مراكز اخرى قد قرروا العودة في اعقاب الازمة في الخليج » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٤ ، ص٣) · وهذا الامر سيزيد من العطالة في المناطق المحتلة ، وما يرتبط بذلك من مخاوف لدى المحتلين الاسرائيليين في انخراط هذه القوى في اعمال الانتفاضة · ولهذا فان الادارة المدنية ، حسبما ذكرت هارتس « تشجع الان الاستثمارات من اجل تطوير اقتصاد المناطق ·وفي الفترة الاخيرة ، اتبع اسلوب حر في اعطاء الموافقات لانشاء مصانع جديدة· وقالت الصحيفة: « ان الادارة المدنية تحاول منع التصعيد الامني على خلفية الازمة الاقتصادية بواسطة التسهيلات في اعطاء الموافقات لانشاء مصانع جديدة في المناطق· ان التطور الاقتصادي في المناطق ما يزال مقيدا بسبب الصعوبات المالية والاجتماعية والسياسية من قبل الطرف العربي وكذلك فان قسما من الاستثمارات التي وعدت بها المنظمات الدولية لم تنفذ ، بسبب عدم التزام العناصر العربية التي كانت تنوي الاشتراك في تمويل المشاريع » · وفيما يتعلق بالاستثمار في المناطق المحتلة ، من قبل المنظمات الدولية، ذكرت هآرتس بان : « المنظمات الدولية التي تعمل في المناطق المحتلة خلال الـ (١٥) عاما الاخيرة طلبت ان تمول حوالي (٣٠٧ر١) مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة باستثمار شامل يزيد على (٢٠٠) مليون دولار · وقد صادقت الادارة المدنية التي من صلاحيتها الموافقة على الطلبات على حوالي (١١١ر١) من مجموع الطلبات · وان المجموع الذي اقر للاستثمار في المناطق هو (١٧٤) مليون دولار · وقد استثمرت المنظمات الدولية من هذا المبلغ حوالي (٥٧) مليون دولار في فروع الخدمات (الصحة ، التعليم ، الرفاه) ، وحوالي (٧٤) مليون دولار في القاعدة : طرقات ، مياه ، كهرباء) وتطوير الاقتصاد (الصناعة، الزراعة، العمل) . لقد رفض حوالي (١٨١) طلبا لاسباب امنية ، واسباب اخرى . واغلب هذه الطلبات رفضت في سنوات السبعينات وبداية الثمانينات . اما في السنوات الاخيرة فلم يرفض اي طلب تقريبا » (هآرتس ، ١٩٩١/١/٣ ، ص آ ــ ٥) .

أما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج ، صباح يوم السابع عشر من كانون الثاني ، فقد توقفت حركة العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة

الى داخل اسرائيل ، بسبب الحصار الشامل الذي فرضه المحتلون على المناطق المحتلة ، واقامة حظر تجول على منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة ، وقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية بان جيش الاحتلال « فرض الحصار التام على الضفة الغربية وقطاع غزة » . وقالت انه :« طلب من جنود الجيش الاسرائيلي تنفيذ الامر وفرض الحصار بسرعة » (اذاعة اسرائيل ، ١٩٩١/١/١٧ ، الساعة ٣٠ر٣) .

٣ ـ مقاومة الاحتلال ،

بمناسبة بدء العام الجديد ، والذي يصادف ايضا « ذكرى انطلاق الثورة الفلسطينية » ، اصدرت القيادة الوطنية الموحده للانتفاضة في المناطق المحتلة البيان رقم (٦٦) والذي يحمل ، حسبما ذكرت معريف ، عنوان : « عام البناء والمواجهة » . وذكرت الصحيفة ان : « المنشور يدعو سكان المناطق المحتلة ان يعملوا اليوم ــ على تصعيد النضال وخرق حظر التجول الذي فرضته قوات الامن » . وذكرت الصحيفة انه : « جاء في المنشور ان العام الرابع للانتفاضة سيتم استغلاله » لاغراض ودعم الدولة الفلسطينية » . (معريف ١/١/ ١٩٩١ ، ص ٤) . وذكرت هآرتس أنه جرى في المناطق المحتلة توزيع منشورات تحمل تواقيع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، واخرى للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين . وذكرت الصحيفة بأن « منشور الجبهة الشعبية الذي وزع كان تحت عنوان : « الوطن ا والموت » . وهو مصاغ باسلوب متطرف ويدعو الى النضال في المناطق المحتلة وفي اسرائيل وبكل السبل بما في ذلك السلاح الحي . ويقول واضعو المنشور بأنهم لن يسمحوا لاسرائيل بطرد السكان الفلسطينيين من المناطق ، ولن يسمحوا بكارثة عام ١٩٤٨ بتكرار نفسها » . وقد علقت الصحيفة على هذا البيان بقولها : « ان الاجواء العامة في المناطق تتناقض بشكل عام مع ما قيل في هذا المنشور باستثناء تصريحات فردية . ويفهم كل السكان بان اي عملية عنيفة من جانب السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة خلال الحرب قد تجر عليهم ردودا قاسية جدا . وشخصيات كثيرة في المناطق عادت واعربت عن خشيتها من احتمال ان تنفذ اسرائيل سياسة الابعاد فعلا . وشخصيات فلسطينية في شرقي القدس طالبت بحماية دولية كرد على احتمال كهذا » . (هارتس ، ١٩٩١/١/١٥ ، ص٣) . هذا فيما نشرت كل المؤسسات والمنظمات في قطاع غزة في نهاية الاسبوع الماضي ، حسبما ذكرت هآرتس » ، تصريحا اعربوا فيه عن معارضتهم للحرب في الخليج العربي . وهذا التصريح كان موجها الى كل منظمات السلام في العالم وفيه نداء لمنع الحرب » . وذكرت الصحيفة ان : « بعض المصادر الفلسطينية اوضحت بان توترا يسود في اوساط العرب في قطاع غزة ازاء المواجهة الوشيكة في الخليج العربي . ففي اعقاب البث التلفزيوني باللغة العبرية الذي وضح

فيه الجيش الاسرائيلي عن طرق الدفاع عن النفس من الحرب ، انقض سكان غزة على البقاليات ومراكز الغذاء في غزة من اجل شراء وتخزين الغذاء والمواد اللازمة لاغلاق الغرف » . وقالت الصحيفة ان : « مصادر فلسطينية ذكرت بان منظمة اونروا في قطاع غزة وفي بلدية غزة تم تشكيل طواقم طوارىء لتقديم المساعدة للمواطنين في حالة نشوب حرب في الخليج العربي والتي تؤدي الى اصابة القطاع ايضا » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٣ ، صآ ـ٤) . هذا فيما تم ايضا في الضفة الغربية ، حسبما ذكرته هآرتس « توزيع اعرابا عن الرأي يحمل توقيع » المؤسسات والمنظمات في المناطق المحتلة » ، تحت عنوان : « ضد الحرب في الخليج » ، حيث توجه الاعراب عن الرأي الى كل مؤيدي السلام في العالم ولكل اولئك الذين يحافظون على حماية البيئة ، بنداء للعمل بسرعة لمنع الحرب في المنطقة » . وذكرت الصحيفة ان : « موجة كبيرة حدثت في انحاء الضفة الغربية لاجل المشتريات . وخرج الاف من السكان الى مراكز المدن الكبيرة لشراء المنتجات الغذائية الاساسية مثل السمنة ، والارز ، والسكر ، بالاضافة الى القماش البلاستيكي واشرطة اللصق . وان الكثير من التجار استغلوا ذلك لرفع الاسعار ، وقام المشمون في بعض الحالات بمهاجمة التجار الذين رفعوا الاسعار . وان رئيس اتحاد العمال في المناطق المحتلة شاهر سعد توجه امس باعراب عن الرأي الى التجار العرب في المناطق لكي لا يستغلوا الوضع ، ولكي يكترثوا بالسكان الذين يعانون اصلا من الوضع الاقتصادي الصعب » . هذا فيما اشارت الصحيفة الى ان « طبقات واسعة من سكان الضفة تخاف من الرد العنيف من جانب اسرائيل على عمليات الحاق الضرر بجنودها او بمواطنيها في وقت الحرب . وان التخوف من مغبة استغلال هذه الفرصة التاريخية للترحيل باحجام كبيرة يتم التحدث عنه في كل مكان » (هارتس ، ١٩٩١/١/١٣ ، ص٢) .

وعد ذلك ، يبدو ان نشاطات الانتفاضة كانت عادية . فقد ذكرت هآرتس انه : « مع معرفة نبأ مقتل ابو اياد واثنين آخرين من فتح » بدات الاصطدامات في قطاع غزة والضفة الغربية . وحسبما ذكرته الصحيفة فان الاصطدامات في قطاع غزة كانت بين المواطنين الفلسطينيين وقوات جيش الاحتلال الاسرائيلي راح ضحيتها شهيد فلسطيني بنيران المحتلين . كما واصيب ضابط من جيش الاحتلال في رأسه . وقالت الصحيفة ان « مصادر فلسطينية ذكرت بان (٨٤) شخصا اصيبوا خلال الاصطدامات » . وذكرت الصحيفة « انه وسط الدهشة التي سادت في قطاع غزة عندما علم بموت ثلاثة من الاشخاص الكبار في منظمة فتح ، رفعت الاعلام السوداء ، ووصل عدد كبير من السكان لتقديم التعازي الى اقرباء ابو اياد . واعلن السكان عن الحداد لمدة (٤٠) يوما » . اما في الضفة الغربية ، وحسبما ذكرته الصحيفة فانه رغم فرض حظر التجول على كل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وعلى مدينتي نابلس وجنين ،

واعلان منطقة طولكرم كمنطقة عسكرية مغلقة فان الاصطدامات حصلت بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال في نابلس ، وقرى سبسطية ودير شرف وبيت وازن . وسمعت في قرى كثيرة نداءات الحداد ورفع الاعلام السوداء . وفي مناطق الجليل جرت مظاهرة حدادا ايضا مع معرفة نبأ القتل ، وان حوالي (١٥٠) من سكان قرية فقوع تظاهروا في المفرق المجاور للقرية ورفعوا الاعلام واحرقوا الاطارات ووضعوا الحواجز (هارتس ، ١٩٩١/١/١٦ ، ص٩) . فيما قامت مظاهرات في مخيم شعفاط . وحسبما ذكرت معريف فانه : « تم سد الطرقات ، واشعال الاطارات ، والقاء الحجارة باتجاه قوة حرس الحدود التي كانت هناك . كما ورجمت بالحجارة سيارة باص تابعة لشركة ايجد على الخط ٢٣ من شارع خالد بن الوليد في القدس الشرقية . كما واشعلت النار في مستودعين تابعين لعائلة جولاني في مخيم شعفاط وهما من كبار التجار في فرع الاثاث في المناطق » . وذكرت الصحيفة ان ، « رجال الاطفاء اكدوا بان الحادث تحريضي عدواني » (معريف ١٩٩١/١/٨ ، ص٦) . كما وذكرت هآرتس بأنه : « قتلت في انفجار وقع صباح امس الشابة امل العطابي وعمرها (٢٤) عاما وهي من سكان مخيم اللاجئين عايده بالقرب من بيت لحم عندما كانت (تعد) المادة المتفجرة » . وقالت الصحيفة ان ذلك « حصل في مراحيض النساء في زاوية الشارع شكا ومحنية يهودا في قلب السوق » . واضافت الى ذلك بان : « قائد الشرطة قال : لاشك ان هذه الاعتداءات خططت من اجل يوم تأسيس حركة فتح الذي يصادف اليوم » . (هارتس، ١٩٩١/١/١،صآ ـ٥). كما والقيت زجاجتان على دوريات جيش الاحتلال الاسرائيلي في رفح (هارتس، ١٩٩١/١/١٦ ، ص٩) .

اما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج فقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية انه وقعت في العشرين من كانون الثاني اعمال « مخلة بالنظام ولكن بشكل خفيف عندما اعلن عن رفع نظام حظر التجول من اجل السماح للمواطنين بالتزود بالمواد الغذائية . ففي الخليل رشقت الحجارة على كنيس يهودي . والقيت عبوة ناسفة مفخخة باتجاه موقع عسكري في بيت لحم ، بدون اصابات » (الاذاعة الاسرائيلية ، ١٩٩١/١/٢٠ ، الساعة ١٨.٠٠) ، وفي تقرير عن « الاوضاع الامنية في غزة » قالت الاذاعة ان : « نظام منع التجول الشامل لا يزال مفروضا على منطقة قطاع غزة . وان الكولونيل دافيد حاخام مستشار رئيس الادارة المدنية للشؤون العربية قال بانه تم رفع الحظر عن عدة مناطق في قطاع للتزود بالمواد الغذائية . وقد اعيد فرض نظام منع التجول . وطلب من السكان في القطاع المحافظة على نظام منع التجول من اجل سلامتهم وامنهم »، وحسبما ذكرت الاذاعة فانه قال : « ارجو السكان المحافظة على نظام منع التجول وذلك لعدم تعريض حياتهم للخطر ، ونحن كادارة مدنية مسؤولون

عن مجرى الحياة اليومية في قطاع غزة ونعمل بشكل جدي لتزويد السكان بكافة المؤن الغذائية اللازمة الضرورية والموجودة كفاية في منطقة القطاع » (الاذاعة الاسرائيلية ١٩٩١/١/٢١ الساعة ١٢٫٠٠) . وذكرت صحيفة السفير بان « مصادر فلسطينية قالت ان امراة فلسطينية سقطت شهيدة برصاص قوات الاحتلال الاسرائيلي في نابلس . واضافت المصادر ان الضحية وتدعى لبنى عزيز القداش قتلت برشق ناري اصابها في وجهها وصدرها في وقت كانت تقوم فيه بارضاع طفلها على احدى الشرفات » . (السفير ، ١٩٩١/١/٢٠ ، ص٥) .

٤ ـ اجراءات المحتلين الاسرائيليين:

آ ـ اجراءات سلطات الاحتلال :

يبدو ان الممارسات الاجرائية الاسرائيلية تخالطت بين اتخاذالاستعدادات لمواجهة اندلاع الحرب في الخليج وبين الاجراءات المتخذة للوقوف بوجه النشاطات الاعتيادية لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي للمناطق المحتلة ـ فعلى الصعيد الاول ذكرت صحيفة هآرتس في الخامس عشر من كانون الثاني وعلى صفحتها الاولى وتحت عنوان : « ترتيبات لساعة الطوارىء في المؤخرة» ، **مجموعة من الاحتياطات التي تشمل جميع المجالات في اسرائيل . اما فيما** يتعلق بالمناطق المحتلة ، فان ماذكرته صحيفة معريف في الثالث عشر من كانون **الثاني كاحتمال في فرض حصار شامل على المناطق المحتلة ، تحقق في اليوم** السابع عشر من كانون الثاني . وفيما يتعلق **بالاستعدادات لمواجهة** احتمال الحرب بالاسلحة غير التقليدية فان سلطات الاحتلال وزعت الاقنعة ضد **الغازات السامة منذ فترة مبكرة داخل « الخط الاخضر » ، ولكنها امتنعت** عن توزيعها على المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة . فقد ذكرت هآرتس أن : « سكان القطاع لن يحصلوا على اقنعة الغاز ، **وهذا حسب تقديرات الجيش الاسرائيلي انه لاتوجد خشية بأن تنزل صواريخ في القطاع.** وقد حضر شبان كثيرون في القطاع وسائل دفاعية مثل النايلون ، ويوجد من اشترى اقنعة من السوق الخاصة (هآرتس ، ١٩٩١/١/١٣، صآ ٢ ـ ٤) . **وفي خبر آخر لهآرتس بهذا الصدد هو انه : « على الرغم من أن سكان غزة لن يحصلوا على اقنعة واقية من الغاز ، فقد قررت جهات** رفيعة المستوى في جهاز الامن توزيع (٢٠٠٠) من الاقنعة على الطواقم الطبية في المستشفيات ، وعند نشوب الحرب » (هآرتس ، ١٩٩١/١/١٣، ص٢) . وذكرت يديعوت احرونوت بأن ، « المستوطنين في المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة عبروا عن غضبهم واستيائهم من قرار عدم تسليم اليهود في الضفة الغربية الاقنعة الواقية من الحرب الكيمياوية

والبيولوجية ، بسبب عدم الكفاية في اعداد هذه الاقنعة » . (يديعوت احرونوت ١٩٩١/١/٨ ، ص١) . يضاف الى ذلك ان الادارة المدنية ، حسبما ذكرته هآرتس « دعت كل الاطباء الذين يعملون في المستشفيات في منطقة نابلس الى ان يوقفوا عطلتهم ويعودوا الى المستشفيات فورا استعدادا للخامس عشرمن كانون الثاني ، وفقا لما ذكرته المصادر الفلسطينية» . ونسبت الصحيفة الىوزيرالصحة يهودا اولمرت قوله : « ان ادارة المستشفيات العربية في الضفة الغربية طلبت منه عدم ربط المجال السياسي بالمجال الطبي ، وقد وافقتهم على ذلك ، ووعدتهم بان الادارة المدنية ستمدهم بالمساعدة وخاصة الى المؤسسات الطبية في المناطق » . (هآرتس،١٩٩١/١/٩ ، صآ ـ ٣) . فيما منعت شخصيات فلسطينية من السفر الى الخارج ، وحسبما ذكرته هآرتس فانه : « يقيد سفر كل الزعماءالفلسطينيين هذه الايام » . وذكرت الصحيفة أن : وزير الداخلية آريه درعي وقع على امر يمنع سفر رئيسة اتحاد النساء الفلسطينيات في المناطق ، معللا ذلك بالاسباب الامنية . كما ومنع فيصل الحسين واحمد الطيبي من سكان القدس الشرقية من السفر الى الخارج» . وقالت الصحيفة أن : « الرجلين السياسيين اللذين لم يستلما مثل هذه الاوامر هما رضوان ابو عياش وزايد ابو زايد بسبب وجودهما في السجن المركزي في الضفة الغربية بأمر اعتقال اداري » (هآرتس ، ١٩٩١/١/٨ ، صآ ـ ٥) .

اما بعد بدء العمليات الحربية في الخليج فقد جرى تعطيل الدراسة. فقد ذكرت اذاعة اسرائيل بأن : « الناطق بلسان الجيش اعلن انه بموجب التعليمات الصادرة للجمهور لم تنتظم الدراسة في جميع **مؤسسات التعليم** وطلب من الجمهور الاحتفاظ بالاقنعة الواقية من الغازات السامة في متناول اليد تحسبا لاي طارىء» . (اذاعة اسرائيل ، ١٩٩١/١/٢٠، الساعة ٦٫٣٠) . فيما ذكر الراديو انه : « صباح اليوم رفع نظام منع التجول عن عدة مناطق في الضفة الغربية وذلك لتمكين السكان من التزود بالحاجيات الاساسية والمواد الغذائية » (اذاعة اسرائيل ، ١٩٩١/١/٢٠ ، الساعة ٩٫٢٥) . **فيما « نفى منسق اعمال وزارة الدفاع في المناطق شموئيل غورين انتكون قوات الامن ستدخل دبابات الى المناطق في حالة وقوع عنف على خلفية حرب الخليج »** . (اذاعة اسرائيل ، ١٩٩١/١/٢٠ ، الساعة ١٨٫٣٠) . وذكرت صحيفة السفير ان : « **الاذاعة الاسرائيلية اعلنت في خطوة تتضمن دلالات عدة ان سلطات الاحتلال قررت فتح جسري « اللنبي » و « داميا »،** اللذين يربطان الاراضي المحتلة بالاردن امام المواطنين الفلسطينيين الراغبين بمغادرة الضفة الغربية . واوضحت الاذاعة ان سلطات الاحتلال ستفتح الجسر اعتبارا من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثانية عشر ظهرا ، وانمن يريد الخروج عبر الجسرين والراغبين عليهم التوجه الى مكاتب الادارة

المدنية لمعالجة معاملة مفادرته وتوجيهه » (السفير ، ١٩٩١/١/٢٤، ص١).
وهذا وذكرت صحيفة تشرين بأن « سلطات الاحتلال قدمت ٢٨٠ مواطنا فلسطينيا في قطاع غزة المحتل للمحاكمة امس بحجة خرق نظام حظر التجول المفروض على الاراضي المحتلة ». وقالت الصحيفة أن : «الانباء الواردة من الاراضي المحتلة ذكرت بان اجراءات القمع الصهيونية لم تحل دون استمرار المظاهرات والمواجهات في العديد من المدن والقرى والمخيمات وان المواطنين العرب يواصلون تحديهم للاحتلال واجراءاته رغم مايواجهونه من تنكيل وقمع وهدم للمنازل وتخريب للممتلكات » (تشرين ١٩٩١/١/٢٨ ، ص١) .

وعلى الصعيد الثاني ، لمواجهة نشاطات المواطنين الفلسطينيين المناوئة للاحتلال ، ذكرت هآرتس انه بمناسبة : « يوم انطلاقة المقاومة الفلسطينية في الاول من كانون الثاني في فرض الحظر في أغلب مناطق قطاع غزة وفي مناطق واسعة من الضفة الغربية ، وقد نقلت الى مناطق القطاع والضفة قوات كبيرة من الجيش بما في ذلك الوحدات الخاصة ، وتم اعلان حالة التأهب القصوى ، وتم توجيه القوات الى العمل بسرعة على تفريق اي محاولة لخرق الحظر أو لاحداث شغب ، وسيمنع الدخول الى القدس اليوم من قبل سكان المناطق المحتلة ». وذكرت الصحيفة بانه : جرى في المناطق المحتلة اضراب عام احتجاجا على الحوادث الدموية التي جرت في القطاع يوم السبت والتي قتل خلالها اربعة اشخاص وجرح المئات » . (هآرتس ، ١٩٩١/١/١ ، ص١) . وذكرت هآرتس انه تم يوم ١٩٩١/١/٨« طرد اربعة من اعضاء حركة حماس الذين الغوا التماسهم الى محكمة العدل العليا. وذكرت مصادر عسكرية بانه في الصباح الباكر اخرج الرجال الاربعة من سجن غزة وهم مقيدون من ايديهم وارجلهم وعلى وجوههم الاقنعة، وتم تحميلهم في حوامة نقلتهم الى « الحزام الامني » في جنوب لبنان حيث تم تسليمهم الى قوات « جيش لبنان الجنوبي» ، ومن هناك نقلوا بسيارات الى مكاتب الصليب الاحمر الدولي في القسم الشرقي من سهل البقاع »(هآرتس، ١٩٩١/١/٩)، صآ-ه) . هذا وجرت محكمة « الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس والمعتقل منذ عام ونصف في احد السجون داخل الخط الاخضر » ، حسبما ذكرته هآرتس ، واضافت بأن : « الشيخ ياسين سوف يجلب الى المحاكمة برفقة حراسة مشددة وسوف يحمي المحكمة العشرات من الجنود ورجال الشرطة العسكرية ». وقالت الصحيفة ان : « الجيش الاسرائيلي سوف يفرض الحصار على عدد من المناطق في القطاع وسوف تعزز قوات الجيش من اجل منع الاشتباكات والمواجهات في وقت المحاكمة » . (هآرتس ، ١٩٩١/١/٣، ص آ-ه) . وذكرت هآرتس ايضا بانه« في عدة اماكن في الضفة الغربية مثل جنين وطولكرم وقلقيلية جرى الاضراب وفقا

لدعوة الجهاد الاسلامي . وفي اماكن اخرى مثل نابلس وفقا لدعوة حماس . وفي حي البقعة في نابلس انتشر عدة ملثمين وهم يحملون مكبرات صوت واعلنوا الاضراب احتجاجا على محاكمة زعيم الحركة الشيخ احمد ياسين ». (هآرتس ١٩٩١/١/٧، ص٣).

ومن بين الاجراءات الاحتلالية الاخرى اصرار جيش الاحتلال ، حسبما ذكرت هآرتس ، على « هدم عشرة بيوت متجاورة بالقرب من موقع عسكري في مخيم جباليا . ان هذه البيوت تشكل حيا واحدا وينوى الجيش الاسرائيلي هدم هذه البيوت بتعليل (ضرورات عسكرية اجبارية)». وقالت الصحيفة ، « ان الجيش الاسرائيلي ابلغ سكان هذه البيوت قبل حوالي اسبوعين من اجل اخلائها لهدمها . واقترح عليهم بأن يأخذوا التعويضات وان السلطات سوف تسلمهم استحقاقاتهم خلال ٤٨ ساعة »(هآرتس ، ١٩٩١/١/٣ ، صآ-ه) . وذكرت معريف انه : « قتل بنيران جنود جيش الاحتلال صبي في الثانية عشرة من العمر في مخيم الفارعة » . (معريف ، ١٩٩١/١/٦ ، ص٤)، فيما « جرح ستة مواطنين من قرية مزرعة كبليا في منطقة رام الله ، نتيجة لاصابتهم بالطلقات المطاطية خلال اشتباكات بين الشبان الفلسطينيين وبين قوة من جيش الدفاع وصلت الى القرية»(معريف، ١٩٩١/١/١٥، ص ٧) .

ب - اعمال المستوطنين العدوانية :

ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت ان ، « المستوطنين في مستوطنة تفوح في الضفة الغربية قاموا بطرد قوة تابعة للشرطة حاولت القيام باعتقالات في المكان . ووقعت الحادثة الخطيرة في ذروة يوم شغب عاصف قام خلاله رجال مسلحون باقتحام قرية ياسوف العربية المجاورة ، حيث اطلقوا النار في جميع الاتجاهات وحسب عدة روايات فقد جرحوا مواطنين او ثلاثة من مواطني القرية » . (يديعوت احرونوت ، ١٩٩١/١/٦ ، ص٧) .

ثانيا ، - جنوب لبنان :

في اطار الاستعدادات لمواجهة احتمالات الحرب في الخليج ، ذكرت يديعوت احرونوت بان : « اسرائيل نصبت (١٢) صاروخ ارض - ارض بعيدة المدى في المنطقة الامنية للجنوب اللبناني . وذلك كما يبدو من اجل اطلاقها على اهداف في العراق لو هاجمت هذه اهدافا اسرائيلية بالصواريخ . وحسب المصادر فان ستة صواريخ من هذا النوع شوهدت في مواقع حرش اشجار الصنوبر في منطقة بلدة حاصبيا . وبالقرب من المواقع وضع الاسرائيليون

قوة حماية من الدبابات ، ومكان الصواريخ هو في منطقة راشيا الوادي ، ونصبت ستة صواريخ ارض ـ ارض اخرى قرب جزين » (يديعوت احرونوت ، ١٩٩١/١/٧ ، ص٥) . فيما تناقش قيادة قوات الطوارىء الدولية (اليونيفيل) احتمال اخلاء كل جنود (اليونيفيل) من لبنان اذا اندلعت حرب بين العراق واسرائيل . هذا ما ذكرته هآرتس ، واضافت انه : « في حالة حدوث انسحاب فانه سيكون من الضروري تدمير كل المعدات العسكرية ، والانسحاب الى قبرص وان الانسحاب يمكن ان يتم وفقا لقرار مجلس الامن » . (هآرتس ، ١٩٩١/١/١٥ ، ص٣) .

وعلى صعيد مقاومة الاحتلال الاسرائيلي قامت قوة من الفدائيين بالاشتباك مع قوة من جيش الاحتلال الاسرائيلي في الحزام الامني « على بعد كيلو متر واحد من الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية ، وحسبما ذكرت هآرتس التي اوردت النبأ انه استشهد في هذا الاشتباك اربعة فدائيين . وقالت الصحيفة انه : « بعد الحادث وصل الى المكان قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي ، يوسي بليد ، واثنى على عملية الجيش الاسرائيلي ويقدرون في الجيش الاسرائيلي بانه في هذه الايام ستكون هناك محاولات اعتداء كثيرة ضد الجيش الاسرائيلي وجنود جيش لبنان من قبل المنظمات الفدائية في جنوب البنان وكذلك ضد المستوطنات في الشمال واصبع الجليل . وقالت عناصر عسكرية بانه يعمل في جنوب لبنان (١٥٠٠) فدائي من منظمات فلسطينية مختلفة » . (هآرتس ، ١٩٩١/١/١٣ ، صآ ـ ٤) . وردا على ذلك ، حسبما ذكرت معريف ، « قامت طائرات الاحتلال الاسرائيلي بقصف قيادة « فتح » في صيدا في جنوب لبنان » وقالت الصحيفة ان ، « هذه هي اول عملية قصف ينفذها سلاح الجو على قاعدة منظمة فتح في جنوب لبنان في العامين الماضيين » . (معريف ، ١٩٩١/١/١ ، ص٤) . كما وذكرت هآرتس ان : « اربعة فدائيين قتلوا خلال اغارة سلاح الجو على اهداف للفدائيين جنوب شرقي صيدا » . وقد نسبت الصحيفة الى المصادر اللبنانية قولها بان « طائرتين نفاثتين اطلقت (١٦) قذيفة نحو ثلاثة مبان في قرية مجدليون . وان المدافع المضادة للطائرات والخاصة بالفدائيين فتحت النار باتجاه الطائرات . واكد الجيش الاسرائيلي ان سلاح الجو هاجم امس اهدافا للفدائيين في مخيم عين الحلوة الذي يستخدم كقاعدة انطلاق لتنفيذ عمليات فدائية ضد اسرائيل . وهذا اول هجوم يشنه سلاح الجو في لبنان هذا العام » (هآرتس ، ١٩٩١/١/٧ ، ص٣) .

ترجمات عن الكتب والصحف العبرية :

السلام هو شرط للازدهار

هآرتس ١٩٩١/١/١ — **بقلم : أفشلوم فيلان**

قبل عامين ونصف العام وضعت جهات الامن على طاولة حكومة اسرائيل تقريرا يقول ان حوالي مليون يهودي سيهاجرون الى البلاد خلال السنوات المقبلة ويرتكز هذا التقدير على الافتراض الاساسي بأنه من اصل ثلاثة ملايين يهودي يعيشون في الاتحاد السوفييتي ، فان مليون يهودي منهم سيأتون الى البلاد ، وسيبقى مليون يهودي في المنفى ، في حين ان المليون الثالث من اليهود لم يقرروا بعد ما اذا كانوا سيبقون في بلدهم ام سيهاجرون الى وطنهم .

ومن هنا ، فان كل رقم يتحدث عن هجرة مليون مهاجر فاكثر من الذين سيأتون خلال السنوات المقبلة الى البلاد ، هو رقم صحيح . وان الحاجة من حيث قاعدة البناء والتشغيل هي كبيرة بشكل مذهل . ويجب البناء بنظام حجم يتضاعف مرتين عن حجم تل ابيب ، وزيادة قاعدة الخدمات بمقدار الربع صحة ، وتعليم وخلق مصادر عمل لمئات الالاف من العمال الجدد . ويماثل هذا الامر استيعاب /٧٠/ مليون من ابناء البشر في مجالات الولايات المتحدة او /١٢/ مليون شخص في فرنسا او في ايطاليا .

ومن اجل تنفيذ هذه المهمة ، فان الاستثمار المطلوب للاقتصاد يتراوح بين ٥٠ الى ٧٠ مليار دولار . وان جزءا من المال من المقرر ان يأتي من داخل الكعكة ذاتها : الانتاج سيزداد ، وان مسيرة البناء ستشغل فرع البناء ، وستكون هناك حاجة لانتاج المزيد من الغذاء وغير ذلك . وبمعدل ازدهار بمقدار ٧٪ ـ ٨٪ في العام ، سيكون بالامكان تحقيق جزء من المبلغ الفلكي بواسطة الزيادة في الجهاز ذاته . اما الجزء الآخر فيجب ان يأتي من راس المال الخارجي اي ـ من الاستثمارات والمستثمرين ، ومن الاقتصاد الحر والعالم الحر ، وخاصة من الولايات المتحدة ، واليابان ، ودول اوربا . وهنا يكمن الفخ الدولي لاسرائيل

وان هذه الدول ستكون مستعدة للاستثمار فقط اذا ما كان في منطقتنا « هدوء صناعي » . ولن ينشأ مثل هذا الامر دون بداية لمسيرة سلام .

ونشهد منذ شهرين مساومة مخجلة مع حكومة الولايات المتحدة حول تقديم ضمانات دولة لقرض بمقدار /٤٠٠/ مليون دولار لاسكان المهاجرين . وماذا سيحدث لو ساومنا على اربعة مليارات او /١٤/ مليار او /٢٤/ مليار دولار ؟

ومن هنا ، فان الخيار الحقيقي اليوم هو بسيط : استمرار السيطرة على اكثر من مليون ونصف مليون من الفلسطينيين ، مع انتفاضة متواصلة وساكين، مقابل بداية مسيرة سياسية تتيح استيعاب اكثر من مليون مهاجر مع نسبة عالية من الاكاديميين وجملة من الاختصاصات التي من شأنها ان تغير بشكل اساسي البنية القاعدية لطاقة العمل الاسرائيلية .

والخيار الآن هو مواصلة وجود اقتصاد مع اجر منخفض ، ومع بطالة بحوالي ٢٠٪ ، او القدرة على استغلال « ثمن السلام » وتطوير اقتصاد متقدم ، مع صناعات تتوجه نحو الاسواق في الخارج بحيث ترتكز على راس مال بشري وعلى قاعدة يتم بناؤها مقابل التنازلات السياسية .

ويبدو ان المعضلة الاساسية ـ الاراضي مقابل السلام ـ تتطور خلال الاشهر الاخيرة الى معضلة كاملة : دولة تعتمد على المساعدات (على غرار مكتب الغوث في الخمسينات) مقابل دولة رفاه . وان البديل الاول معناه العودة الى المعسكرات المؤقتة التي كانت في الخمسينات ولكن بمقياس التسعينات ـ « بيوت سكنية » بمساحة ٢٤م٢ في هوامش المدن الكبيرة ومخيمات من الخيام بمختلف انواعها . والامكانية الاخرى هي ـ تطوير الصناعة ، وقاعدة خدمات حديثة ، ومباني تلبي الحاجات بمساعدة راس مال دولي مكثف كنتيجة للتوقيع على اتفاقيات السلام .

ويبدو ان حكومة اسرائيل الحالية ، التي تحكم بفضل الثورة الكبيرة لابناء الجيل الثاني من سكان المعسكرات المؤقتة في الخمسينات ، مكبلة بالتزامات ايديولوجية اكل عليها الزمن . ومن خلال السيطرة العديمة الفائدة على الفلسطينيين في المناطق ، فان الحكومة تبني بكلتا يديها نوى التمرد في التسعينات .

وبالنسبة لدولة اسرائيل ـ وربما هذه هي المشكلة الرئيسية ـ لايوجد فاصل زمني لـ « جيل واحد » لكي تحدث مسيرة معينة وتنزل حكومة الليكود من السلطة بفعل حساب سياسي مستقبلي . ولاتوجد لنا امكانية للانتظار لفترة /٢٥/ سنة اضافية حيث ان جموع المهاجرين يخلقون وضعا يستوجب منا تقديم ردود فورية . ومن هنا فان نقطة الارتكاز التي تقوم على اساس موضوع السلام هي التي يمكن من خلالها فقط تحريك مسيرة كاملة نحو الامام ويكون موضوع استيعاب الهجرة في مركزها .

وان معظم رجال الاقتصاد يعترفون بذلك خلال الاحاديث الخاصة . وتدرك الهستدروت هذا الامر ، ولكنها تخشى من القيام بمبادرة ، كما ان رجال المناعة يقولون ذلك بشكل واضح . ونجد ان حزب العمل منشغل بنفسه حيث ان رئيسه يتعلم اللغة الروسية . ويخيل الي ان معظم القوى السياسية والانتاجية في البلاد تدرك هذا الموضوع ، ولكنها تخشى من قول هذه الحقيقة البسيطة للجمهور .

ويرى الجميع هذا الامر ، ويدركه معظمهم ايضا ، ولكنهم يتركون الزمن في هذه الاثناء يفعل فعلته . ومثلما ان الوقت لا يعمل لصالحنا في مسيرة السلام ـ حيث ان ما كان يمكن تحقيقه بالامس ، من المشكوك فيه ماذا سيكون بالامكان تحقيقه اليوم او غدا ـ فكذلك الامر ايضا في الهجرة والاستيعاب .

وبدلا من حملة الاعلانات الباهظة التكاليف والاستعراضية التي تجري الآن في وسائل الاعلام تحت شعار : « لبذل جهد وطني » ، والتي من المشكوك فيه ما اذا كانت ستسهم بشيء باستثناء دفع الاموال النقدية من وزارة المالية الى مكتب الاعلانات (داحف) ، فيجب بذل جهد وطني حقيقي والتوصل الى السلام . وان باقي الامور الاخرى ستأتي بعده .

★ ★ ★

عـــــام التحـــــول

معريف ١٩٩١/١/١

بقلم : شموئيل شنيتسر

ان العام الميلادي الذي انتهى امس ـ عام / ١٩٩٠ / ـ سيتم تسجيله باحرف من ذهب في التاريخ اليهودي ، على انه عام التحول . وكان فيه آلاف من المشكلات والقلق ـ مشكلات الامن ، ومشكلات المعيشة ، وضائقات العجوزات الرسمية والخاصة ، والاستياء السياسي ، ومشكلات الفساد والقيم . ومع ذلك فقد كان عاما كبيرا ـ وربما العام الاكبر الذي شهده الشعب اليهودي ودولته منذ اثنين من الاجيال .

فبعد سنوات من الهجرة القليلة وازدياد النزوح فقد جاءت هجرة بمقدار / ٢٠٠ / الف نسمة . واية هجرة ! شعب يهودي منفصل ومسجون خلف ستار من الحديد والظلم ، ومنفصم عن جسم الامة منذ سبعين سنة ، ولكنه اخذ يتصل مع هذا الجسم من جديد ، وبدأ يظهر داخل قلبه وروحه هويته الضائعة وبدأ يربط مصيره بمصير الدولة اليهودية المتجددة .

واننا في حالة من الارتباك ، حيث نبحث في قاموس مصطلحاتنا عن الكلمات المناسبة من اجل ان نعبر بها عن هذه المعجزة والدهشة . واننا نعرف ان ذلك هو ليس كلمات منمقة وانما هو واقع بسيط ويومي . فهناك سيل من اليهود يقوم باغراقنا ، وهو حلم غير ممكن تحول الى حقيقة . وكل ما تمنيناه ، ولم نعتقد بأنه سيتحقق ، فنجد انه يتحقق . ويخرج شعب اسرائيل مرة اخرى من بيت العبودية الى الحرية والى ارض الميعاد . وليس هاما انهم لا يعرفون شكل حرف عبري واحد ، وان لغتهم غريبة على اسماعنا ، ولا يعرفون مناسباتنا واعيادنا ، وانهم عاشوا كل ايامهم دون معرفة صهيونية دون صلاة « للعام القادم في القدس » .

واصبحوا الآن هنا . وفي قلبهم رغبة قوية في تعلم لغتهم والتحدث بالعبرية والمشاركة في بناء البلاد ، وان يصبحوا مواطنين في دولة اليهود ـ وربما الرغبة ايضا في نسيان سنوات الانفصال والعزلة . واننا ندرك فجأة ان الصهيونية ليست ماضيا ، وانما هي حاضر ومستقبل .

اننا في حالة من المفاجأة . لقد تحدثنا لسنوات عن الهجرة . وطالبنا لسنوات بفتح الابواب امامهم ، وعندما فتحت فاننا لسنا على استعداد لاستقبال القادمين . واننا ننشغل الآن بحلول عاجلة : استيراد بيوت جاهزة ، واخلاء الغرف في الفنادق ، واخلاء ثكنات عسكرية ، ومشاريع بناء ، وشراء الخيام .

ولم يتم اعداد اية قاعدة في وقت مسبق . ويخيل اليوم ايضا انه لا يوجد مشروع حقيقي لاستيعاب جموع المهاجرين . ولكن التيار آخذ بالازدياد وانه يفرض علينا حلولا لم نحلم بها .

ومن غير الممكن ايقاف هذه المعجزة التي بدات تغير مفهومنا وانماط حياتنا . واننا ننجرف مع هذا التيار رغما عنا ، حيث بدأ يملي علينا مفاهيم جديدة .

واننا نسير في طريق الازدهار ـ ليس لاننا قررنا وخططنا هكذا ، وانما لان الهجرة تملي علينا ذلك ، والتي تجلب لنا حاجات جديدة ومستهلكين جددا . فالمعامل التي كانت متوقفة بسبب انعدام الطلب والاسواق انبعثت فيها الحياة من جديد . فالمؤهلات الجديدة ، والعلوم الجديدة والثقافة الجديدة تفتح امامنا آفاقا جديدة .

وهذه مسيرة صعبة ومعقدة ومليئة بالصعوبات والفشل . ولكنها بدات . واننا نشعر بأننا موجودون من اجل ذلك ، ولهذا الهدف والاتجاه . وتسيطر علينا مشاعر مؤثرة . فهذه المشاهد في قاعة بيت نتيفوت المليئة بالحقائب ، بالاضافة الى الطائرات التي ينزل منها الشيوخ والاطفال ، والاشخاص الذين يسيطر عليهم التعب ، والمرتبكون ، والمندهشون ، والمتبسمون ـ تسيطر على الحناجر وتخنقها .

انهم يعتمدون علينا ، ويثقون بنا وبأننا سنجد لهم مأوى ومصدرا للمعيشة واننا نشعر بحجم المسؤولية التي ليست للحكومة فقط ، وانما للجمهور كله .

وثمة بيننا اشخاص سيئون حيث يعتقدون ان هذا هو الوقت لكي يرفعوا رسوم الايجار الى عنان السماء ، واستغلال ضائقة القادمين من اجل ربح المال .

ولكن هناك آخرون أيضا . أشخاص يشعرون بأن هذا هو وقت الاختبار لنا جميعا ، انه وقت التطوع والمساعدة ، ووقت افساح المجال ليتسع المكان للجميع . ووقت جمع الاثاث المستخدم وتقديمه القادمين من دون مقابل . ووقت التفتيش في خزانة الثياب واخراج ثوب وحذاء لمن يحتاج لذلك ، وهو ايضا وقت دفع ثمن هذه المعجزة .

واننا اصبحنا اشخاصا جيدين اكثر ، ويهودا جيدين اكثر واننا نقدم تعبيرا جديدا عن وحدة المصير اليهودي . واننا نعرف اننا بمساعدتنا لهم فاننا نساعد بذلك انفسنا ، لاننا نحن وهم ابناء شعب واحد ، وان بيتنا هو بيتهم

البطالة في اسرائيل

(عوامل اقتصادية وسياسية)

مجلة رفعون لكلكلاه — بقلم : عوفير بلوخ ، وباروخ مفوراخ

يتركز موضوع هذا المقال في توضيح البطالة الاسرائيلية من خلال التطرق للعوامل السياسية والاقتصادية . وان التوضيحات السياسية ، واستنادا الى الابحاث القياسية لتوضيح ظاهرة البطالة في الولايات المتحدة ، توصلت خلال العقد الاخير الى نتائج مرضية ، وتوازي في مستواها لابحاث البطالة الاقتصادية . وان موضوع البحث السياسي في مجال البطالة يكمن في المزاعم « التاريخية » حول التنوع الاقتصادي المزدوج ، وهو الحصيلة لسلطة الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة ، وكانت على الشكل التالي : الديمقراطيون – اكثر تضخما ، واقل بطالة . الجمهوريون اكثر بطالة ، واقل تضخما .

وان الابحاث القياسية التي تناولت ظاهرة البطالة ، فصلت على ما يبدو، ولاسباب تتعلق بالاخلاص المهني ، التوضيح الاقتصادي عن السياسي . وان مستويات التوضيح العالية التي تحققت سواء في النهج الاقتصادي أو السياسي ، شوهت بدرجة معينة مشكلة التوضيح الجزئي للمجالات ، حول المعاني المتعلقة بهذه المشكلة في البحث الاحصائي .

وان البحث السياسي القياسي الذي يتناول ظاهرة البطالة ، يتعاطف مع اثنين من الباحثين الرئيسيين : Beck - Hibbs . وفي مقال (كلاسيكي) في عام /١٩٧٧/ ، نجح هيبس في اثبات الزعم انه في فترة حكم رئيس ديمقراطي فان مستوى البطالة ينخفض في الولايات المتحدة ، في حين انه في فترة حكم رئيس جمهوري يكون مستوى البطالة مرتفعا نسبيا . اما باك وفي مقال عام (١٩٨٢) نجح حسب أقواله : « في رفض التقدير الذي يقول ، ان الادارة ليست التوضيح الامثل للبطالة اكثر من الحزب الحاكم » . واثبت

باك ، انه ليس كل رئيس جمهوري ينهج حقا حسبما يتنبأ به نموذج هيبس . كما نجح في اكتشاف رؤساء ديمقراطيين رفعوا مستويات البطالة في فترة حكمهم أكثر من رؤساء جمهوريين آخرين . ولذلك فقد كان اقتراحه هو تفضيل الادارة كتوضيح افضل بكثير من الحزب الحاكم .

ويقوم باك بمهاجمة هيبس لان النموذج الذي اقترحه يتجاهل تماما النظريات البسيكولوجية حول شكل واساليب العمل المختلفة من جانب رؤساء مختلفين ، كما يتجاهل النظريات من جانب مجموعات الضغط والائتلافات السياسية والتي تحمل الرئيس الديمقراطي في بعض الاحيان ، مثل الرئيس كارتر ، الى التدهور في مجال التشغيل .

واستمر الجدال بين هذين الباحثين من خلال صفحات المجلات المهنية (مثل : مقال باك ١٩٨٤) ، ويصل الى الشخصيات الكمية الدقيقة جدا للفروق بين المفهومين . وان مشكلة التخصيص ، او جزئية النموذج ، والتجاهل المطلق للمتغيرات الاقتصادية ، تؤدي الى تشويه مصداقية النموذجين السياسيين اللذين تم عرضهما من جانب هيبس ، وباك . وان هذا التجاهل مثير للمشاكل اكثر في ضوء البحث الاقتصادي الغني بالمقارنات التوضيحية الرفيعة المستوى لظاهرة البطالة . ويمكن على سبيل المثال اقتراح عام (١٩٨١) Pindyck and Rubenfeld وعام (١٩٨٢) . Lilen .

وان تحليل المعادلات المتشكلة بشكل متبادل من عناصر اقتصادية وسياسية سيضمن على ما يبدو تغييرا جوهريا في المعطيات التي اقترحها هيبس ، وباك للحزب والادارة كمتغيرات سياسية وحيدة في توضيح البطالة .

وان الازدواجية الاقتصادية التي عرضت آنفا : (الديمقراطيون – أكثر تضخما واقل بطالة ، والجمهوريون – اكثر بطالة واقل تضخما) توازي بنتائجها العلاقة السلبية بين التضخم والبطالة وذلك امام الخط البياني من جانب فيليب ، والذي يعرض العلاقات التبادلية بين تذبذبات الاسعار والتقلبات في التشغيل . وفي الافتراضات الاساسية الرئيسية لمقاله ، يبرر هيبس وجود خط بياني سلبي بناء على المزاعم الثلاثة التالية :

آ – ان استقرار الاسعار يتطلب خلق نسبة عالية نسبيا من البطالة ، كما ان النسبة المنخفضة من البطالة تستوجب نسبة عالية نسبيا من التضخم (العلاقة السلبية بين البطالة والتضخم بناء على الخط البياني التقليدي (فيلبس)

ب : – ان سياسة آل ماكرو الاقتصادية التقليدية غير قادرة على تحقيق هدفي التضخم المنخفض ومستوى بطالة منخفض في الوقت ذاته .

ج – ان المصالح الاقتصادية الموضوعية والفائض الذاتي لاصحاب الدخولات المنخفضة ، يتم عرضها بالشكل الامثل عن طريق بطالة متدنية وتضخم مرتفع نسبيا ، في حين نجد ان البطالة العالية والتضخم المنخفض يخدمان مصالح اصحاب الدخولات المرتفعة .

ونستخلص من المزاعم المذكورة آنفا، وبناء على مقال هيبس، ان الحكومات ستتبنى سياسة ماكرو اقتصادية وفقا للمصالح الاقتصادية الموضوعية. ويتم تدعيم هذه النتيجة من خلال وقائع البحث حسبمايلي :

آ – خلافا للرأي السائد الذي يقول ، ان التضخم يلحق الضرر بأصحاب الدخولات المنخفضة ، فهناك أبحاث تثبت أ ن البطالة المنخفضة والتضخم المرتفع نسبيا يحسنان الوضع الاقتصادي للفقير ويخلقان أوضاعا تؤدي الى المزيد من المساواة في توزع الدخولات . وتثبت هذه الابحاث انه في فترة من الازدهار الاقتصادي فان العمال يحظون بأجر مرتفع اكثر . لماذا اذن توجد حساسية كبيرة حيال التضخم الذي ينبع من التشغيل الكامل ؟ ان الزعم المتعارف عليه هو انه توجد لدى الجمهور مشاعر معادية للتضخم كنتيجة للمفهوم بأن التضخم هو شبه ضريبة تعسفية . وان استطلاعات الرأي العام التي اجريت من قبل Katona , Hibbs والتي تم عرضها في مقال هيبس ، تشير الى انه حتى عام /١٩٧٣/ فان الجمهور في الولايات المتحدة أظهر الكثير من الحساسية حيال البطالة اكثر من التضخم كما يشير بحث آخر الى وجود انقسام طبقي واضح بالنسبة للبطالة والتضخم وان اصحاب الاجر المتوسط والمنخفض ورجال « الياقات الزرقاء » يظهرون حساسية كبيرة حيال البطالة ، في حين ان اصحاب الاجر المرتفع ورجال « الياقات البيضاء » يظهرون قلقا اكثر حيال التضخم .

ب – ويظهر تحليل نمط التصويت للطبقات المختلفة ، ان اصحاب « الياقة الزرقاء » سيميلون الى التصويت لصالح الاحزاب الاشتراكية ، في حين ان أصحاب « الياقة البيضاء » سيميلون للتصويت للاحزاب المحافظة .

ج – وان تحليل الفوائض للاحزاب حيال الاهداف الاقتصادية يدل على ان احزاب اليسار تعرض التشغيل الكامل في رأس سلم الافضليات، في حين ان احزاب الوسط والاحزاب المحافظة تعرض الاستقرار في الاسعار كهدف من الدرجة الاولى .

ودرس هيبس ووجد في مقاله ان متوسط المعطيات لنسب البطالة والتضخم في ١٢ دولة ديمقراطية رأسمالية في اوروبا وشمال امريكا بين الاعوام /١٩٦٠ – ١٩٦٩/ خلقت خطا بيانيا يشير الى العلاقة السلبية بين

البطالة والتضخم – (٤٥ر٠ – =٣) ونستخلص من تحليل الرسم البياني للتوزيع انه في الدول التي حكمت فيها الاحزاب اليسارية (الدانمارك ، فلندا، السويد ، هولندا ، النرويج) كانت نسب التضخم أعلى اكثر ونسب البطالة منخفضة أكثر مما هي عليه في الدول التي حكمت فيها احزاب الوسط واليمين – (ايطاليا ، انكلترا ، فرنسا) .

وهناك خطان بيانيان آخران ينضمان الى مقال هيبس ، حيث يعرضان نسبة السنوات التي كانت فيها الاحزاب الاشتراكية أو الاحزاب العمالية في السلطة ، كمتغيرة غير مرتبطة امام متوسطات التضخم كمتغيرة مرتبطة بخط بياني واحد ، وبطالة كمتغيرة مرتبطة بخط بياني ثان وتجسد الخطوط البيانية علاقة ايجابية في الحالة الاولى (كلما كان عدد السنوات التي كانت فيها الاحزاب الاشتراكية في السلطة كبيرة اكثر ، كلما كانت نسبة التضخم في الدولة كبيرة اكثر ، (٧٤ر٠ = ٣) ، وهناك علاقة سلبية في الحالة الثانية (٦٨ر٠ = ٣)٠ . والمعطيات التي تم عرضها كانت للاعوام بين ١٩٤٥، ١٩٦٩ .

وان تحليل سلسلة زمنية لنسب البطالة كان من المقرر ان يعزز التقدير بأنه يوجد تلاؤم بين نتائج سياسية الماكرو اقتصادية والاتجاه السياسي للحكومات المختلفة وأجرى تحليل من هذا النوع بالنسبة لبريطانيا التي تم فيها تأييد حزب الليبراليين من قبل طبقة العمال ، في حين حصل المحافظون على التأييد من جانب الطبقة المتوسطة والعالية . وقام هيبس ايضا باجراء دراسة حول الولايات المتحدة حيث وجد بالنسبة لها أن الفروق غامضة قليلا – الديمقراطيون كمقربين أكثر من الروابط المهنية واصحاب الاجر المنخفض ، في حين ان الجمهوريين هم في صف أصحاب رأس المال واصحاب الدخولات المرتفعة .

وحاول هيبس عرض الاختلاف في نسب البطالة تحت سلطة الحكومات والرؤساء من احزاب مختلفة مع حسم التغييرات الدورية والموسمية ، وهذا يعني : انه حاول تقدير التأثير الصافي للمتغير السياسي – الحزب، على المتغير الاقتصادي – البطالة . وكانت المعطيات معطيات فصلية /١٩٤٨ – ١٩٧٢/. واظهرت النتائج الاحصائية في كلا الحالتين معا ، انه في فترة حكومة الليبراليين في بريطانيا ، ومثلما هو الحال ايضا في الادارات الديمقراطية في الولايات المتحدة ، كان هناك انخفاض في نسبة البطالة ، مقابل ارتفاع في نسبة البطالة في فترة الحكومات المحافظة والادارات الجمهورية . والنتيجة النهائية من ذلك وحسب رأي هيبس هي : ان للمصالح السياسية الطويلة والقصيرة المدى تأثيرا حاسما على نتائج سياسية الـ ماكرو – اقتصادية .

وتم توجيه الانتقادات كثيرة الى مصداقية هذا النموذج ، حيث حاولت جميعها انتقاد أسلوب البحث الذي تم استخدامه . ومن بين المزاعم التي يمكن طرحها ضد هذا النموذج الاحصائي والديناميكي معا :

آ - بالنسبة للنموذج الاحصائي ، فقد احتاج هيبس الى الرسم البياني لـ فيليبس من أجل المعطيات للاعوام بين /١٩٦٠ و ١٩٦٩/ من خلال المقارنة الدولية التي أجراها . وان الابحاث حول رسم فيليبس البياني داخل الكثير من الدول التي تمت دراستها على المستوى الدولي ، تدل بالذات على وجود رسم فيليبس بياني سلبي، انعدام وجود علاقة بين هذين النوعين من المعطيات الاقتصادية) .

ب - في التحليل البياني الذي يعرض سنوات حكم الاحزاب الاشتراكية كمتغيرة غير مرتبطة ، امام نسب البطالة والتضخم كمتغيرات مرتبطة، فقد صنف هيبس الولايات وكندا كأصحاب قيمة سلبية امام المتغيرة غير المرتبطة وانه لايعطي توضيحا مقنعا حول هذا الامر ، وهذا اضافة الى انه في المناقشة حول النموذج الديناميكي ، فانه يوازي الديمقراطيين في الولايات المتحدة مع الاشتراكيين في الدول الغربية الاخرى . وان هذا التصنيف الخاص والمثير للمشكلات ساعده في كلا الحالتين في عرض البطالة والتضخم كتساوق محسن جدا بين الامرين معا .

ج - يمكن أن نسأل لماذا أن هيبس لم يعرض في التحليل الديناميكي نموذجا يحلل التضخم كمتغيرة مرتبطة ؟ وكما قلنا ، فقد عرض هيبس نموذجا ديناميكيا لاثبات زعمه بشأن انخفاض نسبة البطالة في سنوات حكم الديمقراطيين ورجال الليبراليين ومن المحتمل أن الجواب هو ان محاولة توضيح متغيرة اقتصادية كتضخم بواسطة متغيرة سياسية وحيدة ، ومن دون ادخال متغيرات اقتصادية اضافية ، كانت ستفشل .

د - وينهج هيبس في التحليل الديناميكي اسلوبا يتمثل بعرض القليل من المتغيرات غير المرتبطة . وانه يتجاهل بشكل مطلق المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية - السياسية . وعلى سبيل المثال: فهو يتجاهل ازمة الطاقة ، حيث على الرغم من ان ماقلناه آنفا كتب في عام/١٩٧٧/ الا ان تحليله الاحصائي يتطرق ، كما ذكرنا آنفا ، الى نهاية عام/١٩٧٢/.

وهوجم هيبس على مقاله والاساليب التي نهجها من جانب باحثين غير قلائل . ومن الجدير التأكيد انه على الرغم من الانتقادات ، فان النتيجة التي عرضها بالنسبة للبطالة كانت مستقرة وموثوقة في الابحاث القياسية التي حاولت مهاجمة نتائجه . ووجد ALT (١٩٨٥) على سبيل المثال ،

انه عندما يتم الاخذ بالحسبان أيضا معطيات الاقتصاد العالمي فما زال يصح القول ان النتيجة الحزبية هي : العمال= أقل بطالة ، والمحافظون =أكثر بطالة في بريطانيا ، وذلك بصورة قوية وواضحة . وان هيبس نفسه وفي بحث متأخر أجراه في عام (١٩٨٦) ، وجد انه عندما يتم التطرق ايضا الى تنبؤات البطالة ، و « أزمة الطاقة » وارتفاع أسعار النفط العالمي ، فما زالت هناك الى الآن الازدواجية الاقتصادية التي تنطبق على الولايات المتحدة من وجهة نظره .

وايضا ، فان انتقاد باك وعرض العنصر البسيكولوجي - الشخصي بالنسبة للبطالة تم تشويهه قليلا واضعافه في ضوء الوقائع التي تؤيد هيبس وباك معا. ووجد Mevorach (١٩٨٥) ان الرؤساء الامريكيين من الحزب الديمقراطي كانوا جميعهم دون استثناء (بما في ذلك كارتر) متلائمين مع بطالة منخفضة نسبيا عندما يتم النظر الى المتغيرات الاقتصادية المناسبة كتضخم وعجز مالي حسب المستوى الفيدرالي والى المتغيرات الاقتصادية - السياسية كأسعار النفط في العالم وسنوات الحرب ، والى متغيرات سياسية اضافية : دورات انتخابات وتشكيلات للكونغرس الامريكي . وحسب زعم باك ، فقد وجدت فروق في مستوى التأثير للرؤساء الديمقراطيين على البطالة ، ولكن حسب زعم هيبس، فقد كان كل الرؤساء الديمقراطيين متوافقين حول بطالة منخفضة .

وسنكتفي بهذا الاستعراض النظري ، وسننتقل من هنا فصاعدا الى مناقشة الجهاز الاسرائيلي وتحليل مستويات البطالة ومعدل تغيرها وفقا للمتغيرات المختلفة غير المرتبطة ، والتي تشبه في جوهرها تلك التي تم التحدث عنها آنفا .

وان الوقائع التي وجدناها ، والتي سيتم تفصيلها فيما بعد ، هامة جدا حسب رأينا ، وبصورة خاصة للجهاز الاسرائيلي ، حيث تسوى الخلاف الذي عرض آنفا بين هيبس وباك .

* البحث بالنسبة لاسرائيل

وقمنا بفضل الابحاث التي ذكرناها آنفا باجراء تحليل فصلي لنسبة العاطلين عن العمل من طاقة العمل المدنية للفترة بين الشهر الاول من عام /١٩٥٨/ وحتى الشهر الاول من عام /١٩٨٦/ ، وكان المجموع /١١٣/ نقطة فصلية . وحددنا هذه المجموعة في المرحلة الاولى على انها من الدرجة الثانية (AR2) حيث كانت المتغيرات اللاحقة (T-1), (T-5) الفصل الماضي ، والفصل الذي كان قبل سنة من الفصل الماضي) .

وان المتغيرات اللاحقة الاخرى لم تساهم في توضيح الاختلافات في مستويات البطالة ولذلك فقد تم حذفها من التحليل . واضافة الى المتغيرات اللاحقة فقد اضفنا دراسة للمتغيرات الموسمية حيث برز من خلالها نصل الربيع كمتلائم قوى وايجابي مع البطالة الفصلية . وتم تمييز هذه المجموعة بنماذج سيتم شرحها لاحقا عن طريق اثنتين من متغيرات البطالة اللاحقة ومتغيرة موسمية واحدة .

وسيمثل مجموعة المتغيرات السياسية بشكل متبادل رؤساء الحكومات ووزراء المالية واضفنا النموذج التبادلي لوزراء المالية لانه حسب تقديرنا بالنسبة للنظام الائتلافي كالنظام الاسرائيلي ، فانه ستبرز فيه القوة السياسية لوزير المالية بشكل مستقل عن رئيس الحكومة . وان اسلوب البحث يستوجب حذف وزير مالية واحد ، وايضا رئيس حكومة واحد من كل مقارنة توضيح منفصلة . ولذلك فقد اخترنا حذف الاخيرين منهم : شمعون بيرس ، ويتسحاق موداعي . وان حذف شخصية واحدة من كل نموذج هو امر يتطلبه الواقع عقب الوضع المتعلق بالرياضيات لـ « صورة المرآة » Fullcollincarty بين متغيرات المقارنة الشخصية الثابتة Fullcollinearty باعتبار انها تظهر جميعها في مقارنة التوضيح .

وان اسعار النفط العالمية الفصلية ستمثل مجموعة المتغيرات الاقتصادية ـ السياسية (Light Spot Prices 34°) ومتغيرة ممثلة للحرب (. ـ فصل السلام ، ١ ـ فصل الاستنزاف ، ٢ ـ الحرب الشاملة) .

وان هيبس وفي مقاله الاول (١٩٧٧) ، وجد ولشدة مفاجأته تأثيرا غير واضح للحرب على البطالة ، وفي مقاله المتأخر في عام (١٩٨٦) وجد تأثيرا واضحا لمتغيرة الـ Shock والتي اعتمد فيها على البطالة الامريكية ـ (متغيرة مقارنة لعرض الزيادات الفاحشة في اسعار النفط في العالم في الاعوام /١٩٧٣ و /١٩٧٩/) .

وبالنسبة لعرض الجزء الاقتصادي لبحث البطالة ، فقدتم اختيار متغيرة التضخم حسبما توضحت في نسبة التغير الفصلي في جدول الاسعار للمستهلك . وتجدر الاشارة الى ان هناك ابحاثا اقتصادية (على سبيل المثال :/١٩٧٣ ، ١٩٧٧/ ، ١٩٧٨ ، Lucas) تزعم ان التضخم يتوافق مع البطالة وليس العكس ، ولذلك فان معادلة التنبؤ للبطالة تستوجب التطرق الى التضخم ، في حين ان معادلة التنبؤ للتضخم لا تستوجب التطرق الى البطالة . وان هذا الاقتراح ينحرف عن خط فيليبس البياني التقليدي حسبما تم عرضه من قبل Phillips (١٩٥٨) ، وتم تطويره وتفسيره من قبل آخرين (على سبيل المثال : Sargent ـ ١٩٧٩) .

* الوقائـع :

ويستخلص من التحليلات الاحصائية ، ان المتغيرات الاقتصادية ـ السياسية: اسعار النفط العالمية ومتغيرة المقارنة للحرب ، كانت غير واضحة في تأثيرها على الاختلافات في ظاهرة البطالة في اسرائيل . وتبين ايضا ان نفس هذه النتيجة تصح ايضا بالنسبة لدورات الانتخابات حيث يمكن القول : انه على المستوى الفصلي القصير المدى ، لا يمكن اكتشاف وجود اقتصاد انتخابات فيما يتعلق بالتشغيل ومستوى البطالة ويتم في الجداول من ١ ـ ٣ عرض العلاقات بين اسعار النفط العالمية (نفط) ومتغيرة المقارنة للحرب ومتغيرة المقارنة لدورة الانتخابات والبطالة ، ومراقبة المتغيرات اللاحقة للبطالة حسبما تم عرضها آنفا . ويستخلص من هذه الجداول الثلاثة ، ان هذه المتغيرات ليست متلائمة بصورة واضحة مع البطالة الفصلية وايضا عندما يتم الاخذ في الحسبان خمس نقاط زمنية ، النقطة الحالية بالاضافة الى أربع متغيرات لاحقة حتى عام واحد الى الوراء بدءا من ١ ـ ت (وفي حالة دورة الانتخابات فيتم ايضا دراسة متغيرة توقعات مستقبلية واحدة ـ (Lead Veriable (انظر الجداول من ١ ـ ٣) .

ويبدو ان الجهاز الاسرائيلي طور التزامات ايديولوجية لموضوع التشغيل وخلق انفصالا بين (الاسواق) الخارجية ، كأزمة الطاقة واوضاع الحرب ، وسوق التشغيل الاسرائيلية . وان اوضاع الازمة لا تؤثر في المدى القصير على التشغيل والبطالة . وحسب رأينا فان الالتزام الايديولوجي جيد بالدرجة ذاتها المضاربات الاقتصادية في عشية الانتخابات في سوق العمل . واستخلصنا هنا ايضا ان الساسة في اسرائيل لا يتدخلون على المدى القصير بنسب البطالة لضرورة عرض اقتصاد جيد اكثر في محاولتهم لانتخابهم من جديد .

وتم في المرحلة الثانية اخراج المتغيرات المذكورة آنفا من التحليل ، والتي تبين ، كما قلنا ، انها غير واضحة في تأثيرها على مستوى البطالة .

ويستخلص من التحليل الاولي لعرض خط فيليبس البياني ـ نسبة التغيير في جدول الاسعار للمستهلك ، ان التضخم يؤثر بصورة واضحة على البطالة في ٤ ـ ت و ٥ ـ ت .

وان النموذج الذي تمت دراسته وعرضه يشتمل على المتغيرة الموسمية ، ومتغيرات البطالة (١ ـ ت) و (٥ ـ ت) ، ومتغيرات التضخم اللاحقة (٤ ـ ت) و (٥ ـ ت) ورؤساء الحكومات ووزراء المالية بشكل متبادل (أنظر الجدول ٤ ـ ٥) في نهاية المقال .

ويستفاد من الجدولين ٤و٥ ، ان التحليل المشترك للتضخم ورؤساء الحكومات أو وزراء المالية فيما يتعلق بالبطالة الفصلية لا يعطي الشيء الكثير . وان المعادلتين المتعددتي المتغيرات عرضتا معا بطالة الماضي ، والمتغيرة الموسمية كميزتين واضحتين في تأثيرهما على البطالة الفصلية . وظهرت متغيرات التضخم والشخصيات ، ودون استثناء ، على انهما غير واضحتين في كلا المعادلتين المتعددتي المتغيرات .

وبرزت حقيقة واحدة مثيرة للاهتمام من المعادلتين المتعددتي المتغيرات ، وهي التماثل الجزئي السلبي في جانب /١٣/ من اصل /١٤/ من الشخصيات التي تمت دراستها . وان خمسة رؤساء حكومة ، باستثناء ليفي اشكول ، كانوا متماثلين جزئيا في العلاقة السلبية مع البطالة . وان كل وزراء المالية الثمانية ، بمن في ذلك ليفي اشكول ، كوزير للمالية ، كانوا متماثلين جزئيا في العلاقة السلبية مع البطالة . وان اشكول كرئيس حكومة « دفع » على ما يبدو ثمن الركود في عام /١٩٦٦/ ـ /١٩٦٧/ لكونه الوحيد المتلائم جزئيا وايجابيا مع البطالة .

وان النتيجة الشخصية الافرادية لا يمكن حسب رأينا قبولها بالصدفة وقررنا بعد ذلك وبشكل متبادل حذف واحد من متغيرات التضخم اللاحقة (٤ ـ ت) و (٥ ـ ت) ، والابقاء على باقي المتغيرات في المعادلة المتعددة المتغيرات في التحليلات الاضافية .

وان حذف التضخم في (٥ ـ ت) وتحليل المعادلة المتعددة التغيرات للبطالة وبحضور التضخم في (٤ ـ ت) ، أثمر عن نتائج مخيفة للامال أكثر من النتائج التي ذكرنا آنفا وعرضناها في الجدول رقم (٤) ورقم (٥). وكان الحال هنا مثلما هو عليه سابقا حيث أن كل المكونات الجزئية ، باستثناء بطالة الماضي والمتغيرة الموسمية ، كانت غير واضحة في تأثيرها على البطالة الفصلية . وفي المعادلات الحالية انعكس اتجاه التساوق الجزئي السلبي الذي عرض آنفا ، بوجود التضخم (٤ ـ ت) و (٥ ـ ت) ، وكانت لـ ١٢ من أصل ١٤ من الاشخاص الذين تمت دراستهم سابقا جزئية ايجابية ، وكلها غير واضحة . (أنظر الجداول رقم ٦ و ٧ في نهاية المقال) .

وان حذف التضخم في (٤ ـ ت) وتحليل المعادلة المتعددة المتغيرات للبطالة بوجود التضخم في (٥ ـ ت) ، أدى الى نتائج هامة جدا حسب رأينا . ومن خلال انعكاس علامات التساوق الجزئي للشخصيات بين التحليل في (٤ ـ ت) فقط ، فقد اتضح ان للتضخم دور الوسيط في العلاقة بين متغيرات الشخصيات والبطالة الفصلية . وبوجود الاثنين معا ـ التضخم في (٤ ـ ت) وفي (٥ ـ ت) ، كانت هناك ، كما قلنا ١٣ سابقة جزئية سلبية وغير واضحة في تأثيرها

على البطالة الفصلية . وبوجود واحد فقط ـ التضخم في (٤ ـ ت) ، فقد ١٢ من السابقات الشخصية الجزئية الى ايجابية وغير واضحة في تأثيرها على مستوى البطالة . وفي الوجود الثاني ـ التضخم في (٥ ـ ت) عادت كل السوابق الـ ١٤ الجزئية واخذت اتجاها سلبيا ، وان ١٠منها واضحة في تأثيرها على البطالة .

وان ادخال التضخم في (٥ ـ ت) بدلا من (٤ ـ ت) أو في (٤ ـ ت) وفي (٥ ـ ت) ، حسن نموذج التنبؤ بصورة قوية من جانب اضافي . وان معادلتي التوضيح بوجود تضخم في (٥ ـ ت) عرضتا الشيء الثابت في المعادلات (Comstant) كشيء واضح وذي مستوى متوسط بمقدار حوالي ٢ ٪ . وكما قلنا ، فان للشيء الثابت في معادلة البطالة معنى خاصا من البطالة البنيوية التي تأتي لتجسد الوضع الذي مازالت توجد فيه بطالة معينة قائمة كنتيجة لمسيرات التلاؤم مع التكنولوجيات الجديدة والتمويل المهني بمختلف انواعه وحتى لو انعدمت كل المتغيرات غير المرتبطة .

ويستخلص من الجدول رقم (٨) انه من أصل ستة من رؤساء الحكومة المتساوقين جزئيا بصورة سلبية مع البطالة الفصلية ، فان أربعة منهم أثروا بصورة واضحة في اتجاه تخفيض البطالة في اسرائيل . وهؤلاء الاربعة حسب ترتيب التأثير هم : غولدا مئير (١ر٣٢٣ ـ = ب) ، يتسحاق رابين (١ر٣٢٠ ـ = ب) ، دافيد بن غوريون (١ر٢٥٨ ـ = ب) ، مناحيم بيغن (١ر٠٢٥ ـ = ب) . أما الاثنان الاخران ، ليفي اشكول ، ويتسحاق شامير فقد كانا حقا متساوقين سلبيا مع البطالة بصورة غير واضحة .

وان تدرج التأثير لرؤساء الحكومة على البطالة الفصلية يخلق نظاما ايديولوجيا واضحا . فالاشتراكيون هم من أقوى الذين يعملون على تقليص البطالة ، أما المحافظون والليبراليون ، فانهم اقل منهم قوة في تقليص البطالة . وان كل رؤساء الحكومة يعرضون في الحقيقة بطالة منخفضة خلال فترة عملهم ، وبشكل منفصل عن توضيحات البطالة الاخرى في نموذج البطالة الشامل ، ولكن اولئك الموجودين من الناحية الايديولوجية الى يسار الرصيف يعرضون بطالة متدنية نسبيا في فترة كونهم رؤساء حكومات .

ويمكن مرة اخرى دراسة الالتزامات الايديولوجية القوية حيال موضوع التشغيل الذي يجتاز الحدود الحزبية ، ولكنها مازالت تبقي الى الآن ميزة نجاعة صغيرة في ايدي أحزاب العمال .

وبالنسبة للجدول رقم (٩) ـ معادلة وزراء المالية ـ فانه يعرض وزراء المالية الواضحين في تأثيرهم السلبي على البطالة الفصلية حسب الترتيب

التالي : ليفي اشكول (٧٧٤ر١ – = ب)، يهوشع رافينوفيتش (٦٩٧ر١ – = ب)، سمحا أرليخ (٦٩١ر١ – = ب) ، بنحاس سابير (٥٦٤ر١ – = ب) ، زئيف شيف (٥٤٤ر١ – = ب) ، يورام أريدور (١٨٠ر١ – = ب) . أما يغال هوروفيتش ، ويغآل كوهين اورغاد فيظهران غير واضحين فيتأثيرهما السلبي على البطالة الفصلية. ويتم هنا أيضا الحفاظ على التفوق النسبي لرجال حزب العمل في تخفيض البطالة. والشيء المثير للاهتمام في هذه المعادلة هو حقيقة « تسلل » سمحا أرليخ الى المكان الثالث والمحترم بين مخفضي البطالة الواضحين . وحاولنا دراسة هذه عن طرق تحييد السياسة الليبرالية في العملة الصعبة والتي تم انتهاجها في عهده ، ولكن اضافة متغيرة المقارنة الليبرالية في العملة الصعبة لم تقلل من الاهمية النسبية لـ سمحا ارليخ ، وعرضت متغيرة الليبرالية ذاتها على انها غير واضحة في تأثيرها على البطالة .

وفي الجدولين ٨ و ٩ فان التضخم يتساوى في (٥ – ت) سلبي وبصورة غير واضحة مع البطالة الفصلية . وعرضنا في الجدولين ١٠و١١مقارنات توضيحية للبطالة من دون تضخم مطلقا . واثر في كلا الجدولين ولكن بشكل قليل ، حذف متغيرة التضخم كمتغيرة موضحة .

وفي معادلة رؤساء الحكومة ، وحسبما هي معروضة في الجدول (١٠) ، فقد تبادل كل من غولدا مئير ، ويتسحاق رابين الاماكن ، وتم بذلك اجمال كل الفرق بين المعادلات مع التضخم في (٥ – ت) ، مع الفرق من دون تضخم مطلقا .

وفي معادلة وزراء المالية ، وحسبما عرضت في الجدول رقم (١١)، فانه تختفي بشكل واضح الميزات الجزئية لثلاثة من المتغيرات الشخصية التي كانت واضحة في الجدول رقم (٩). وان وزراء المالية الواضحين في تأثيرهم السلبي على البطالة الفصلية ، في معادلة وزراء المالية من دون تضخم ، هم حسب الترتيب التالي : سمحا أرليخ (٧٩٩ر٠ – = ب) ، يهوشع رافينو فيتش (٧٦٩ر٠ – = ب) ، ليفي اشكول (٦٩٨ر٠ – = ب) ، والشيء المستغرب هنا حسب رأينا هو « قفز » سمحا ارليخ الى المكان الاول بين وزراء المالية الواضحين في تخفيض البطالة . وعلى الرغم من هذه الحقيقة فما زال يمكن القول ، انه تم الحفاظ على تفوق الاشتراكيين في تخفيض البطالة.

وان التأثير الجزئي السلبي للشخصيات المختلفة ، يخلق صعوبة دون شك في التوضيح الاحصائي لتفوق العمل على الليكود في تخفيض البطالة . وتم في الجدول رقم (١٢) ادخال متغيرة الحزب الحاكم كمتغيرة مقارنة لتمثيل حزب رئيس الحكومة وتبين أنها غير واضحة في تأثيرها على البطالة في اسرائيل .

* – اجمال ونتائج :

ان الجهاز الاسرائيلي ، ومع كل المشكلات في تحقيق نتائج فاصلة من المعادلات المتعددة المتغيرات التي تم تحليلها خلال البحث، يعرض حدثا مميزا في بحث ظاهرة البطالة في العالم . وهناك أثنان من الاتجاهات العامة يجسدان هذه الخاصية : الاول – هو عدم واقعية « الاسواق » الخارجية وأيضا دورات الانتخابات بالنسبة لمعطيات البطالة على المدى القصير . والثاني – رغبة الساسة ، من رؤساء الحكومات ووزراء المالية على حد سواء، في اظهار التزامهم في موضوع التشغيل عن طريق عرض نتائج بطالة منخفضة نسبيا ، مع تحييد التأثيرات المتنوعة الاخرى .

ولم ندخل في هذا البحث في مناقشة مفصلة لجوهر متغيرات المقارنة الشخصية حسبما تم تحليلها في المعادلات المتعددة المتغيرات. وان هيبس، وباك يتطرقان الى متغيرات المقارنة السياسية كمتغيرات عمل مباشر . وقد برر هذا التطرق في الحقيقة تجاهلها للمتغيرات الاقتصادية الواقعية في معادلات البطالة التي تم تحليلها .

وكيف تتوافق نتائج هذا البحث مع الجدال المبدئي بين هيبس وباك ؟ في الحقيقة فان الزعم الحزبي وحسب الصورة التي عرض فيها من قبل هيبس ينطبق على الحالة الاسرائيلية . وان كل سياسي اسرائيلي كبير معني بأن يظهر أمام الجمهور كملتزم بالتشغيل الكامل دون ربط ذلك بانتمائه الحزبي – يسار أو يمين . ولذلك فان الفروق هنا ، وخلافا للجهاز الامريكي، هي فروق قوة وليس اتجاه. وان الجميع تقريبا متساوقون مع بطالة منخفضة – جزء بصورة قوية واضحة ، وجزء بصورة قوية أقل ، وواضحة، وجزء بصورة غير واضحة . وان هذه الحقيقة تخلق صعوبة في تحديد فروق واضحة بين الحزبين الكبيرين في البلاد فيما يتعلق بالبطالة .

وبالنسبة لزعم باك بشأن فروق الاتجاه بين الشخصيات من نفس الحزب، فلا يوجد له اساس في الحالة الاسرائيلية . وان كل الشخصيات المتساوقة بصورة واضحة مع البطالة أدت الى حدوث انخفاض في مستويات البطالة دون استثناء . ويمكن الزعم على المستوى النظري ، ان هيبس وباك صادقان في الحالة الاسرائيلية ، حيث ان الشخصيات السياسية ومثلها الاحزاب السياسية ايضا ، بالاضافة الى الانتماء الايديولوجي ، تؤثر على مستويات البطالة في اسرائيل . وادت الايديولوجية السياسية الى حمل حزب العمل على عرض مستويات بطالة منخفضة اكثر بشكل نسبي كما ان التوقعات المتعلقة برؤساء الحكومة ووزراء المالية ادت الى انه في كثير من الحالات كانت التفاصيل السياسية قوية في تأثيرها السلبي على البطالة في اسرائيل .

وفي ضوء وقائع البطالة فيمكن ان نفهم وجود خط فيليبس البياني بشكل واضح وقوي في اسرائيل ٠ وان البطالة يجب ان تنخفض حسبما يتبين من النتائج الآنفة الذكر ، وسيكون مستوى التغيير في الاسعار متدنيا ، او عاليا، او متوسطا . وان السياسي من كلا طرفي القوس السياسية ، يحاول ان يعرض خلال فترة عمله تشغيلا كاملا او قريبا من الكامل . ونجد مرة اخرى ان مستوى التشغيل والبطالة بعيدان عن التأثيرات الخارجية في مجال الاسعار ، ويبقى هذا المستوى مكشوفا امام الاتجاهات الآنية والتأثيرات السياسية الشخصية والحزبية ـ الايديولوجية .

وان هذه النتائج تشكك بصحة تحديد لوكس ، في جزء الاساس النظري ، بالنسبة لكون التضخم متغيرة مسببة للبطالة في الجهاز الاسرائيلي او بصورة شمولية اكثر ، في كل جهاز يوجد فيه التزام ايديولوجي قوي حيال التشغيل والبطالة .

وفي الختام ، فمن الجدير عرض زعم مثير للاهتمام والذي طرحه ALT (١٩٨٦) في مقال نشره في American Economic Review وحسب رايه ، فان مركز الثقل لبحث البطالة يجب ان يكون منقولا الى مجال الروابط المهنية مع دراسة المستوى والمسيرة لترسخها وطابع العلاقات بينها وبين الادارة السياسية في دولة معينة . وان اقتراحه هذا يستوجب التطرق للمتغيرات المميزة للهستدروت في اسرائيل ، بما في ذلك ايضا ، التطرق الشخصي لرؤسائها وفق مقياس البحث الآنف الذكر وفي المستوى الحكومي . ويبدو لنا ان هذا البحث شامل أكثر من البحث الاولي هذا الذي عرض هنا ، وذلك لضرورة ان يشتمل ايضا على هذا الظرف لسوق العمل والتشغيل ، وسيتم بذلك ضمان تحقيق صورة شاملة أكثر لظاهرة البطالة في اسرائيل .

★ ★ ★

■ الجدول رقم (١) : أسعار النفط العالمية (نفط) والبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T. Statistic
مستقرة	٠	٨١٠٢٥٧٧ و	١٥٢٢٤٦ر ٣
بطالة	١	٩٦٨٠٧٣٤و	١٨ر٦٨٥٢٧
بطالة	٥	١٦٠٢٩٢١و	٢ر٩٨٥٨٣٨ ـ
نفط	٠	ـ ٠٣٥٢١١٣٩E ـ ٠١	٨٢٨٧٥٤٥و ـ
نفط	١	٤٢٦٠٤٣٩E ـ ٠١و	٥٩٧٢٤٨٦و
نفط	٢	٥٧٢٠٧٧٩E ـ ٠١ و ـ	٧٤٧٣٢٨٣ و ـ
نفط	٣	١٠٤٥٤١٢ و	٣٧٤٧٦٩ ر ١
نفط	٤	٤٩٨٩٦٤١E ـ ٠١ ر ـ	١ر٠٤٤٧٦٣ ـ

R^2 = ٠ ر ٨١

■ الجدول رقم (٢) : الحرب والبطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coeffecient	T. Statistic
مستقرة	٠	٨١٩٦٤٧٥ و	٤٦٨٩١٤ ر ٣
بطالة	١	٩٨٣٦٤١٨ و	٩٠٠٣٢ر ١٨
بطالة	٥	١٧٠٨١٢٦ و ـ	٣ر٢٠٠٨٢٠ ـ
حرب	٠	ـ ٨٣١٥٠٢٨E-٠١ر	٣٢٠٣٩٩١ ر ـ
حرب	١	١٣١١١٩٦ ر ـ	٤٢٨٦٠٦٢ ر ـ
حرب	٢	٣٢٣٠٨٩٧ و	١ر٠٥١٣٥٧
حرب	٣	٢٠٤٦٦٨٩ و	٦٨٦٩٥٩ ر ـ
حرب	٤	١٦٨٣٥٠٤ و	٦٤٨٥٦٥٨ و

R^2 ٠ ر ٨١

الجدول رقم (٣) : انتخابات وبطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B-Coeffecient	T- Statistic
مستقرة	٠	٧٢١٥٣٧٠ و	٨٥٨٤٧٩ ر ٢
بطالة	١	٩٧٢٦٣٨٤ و	٥٧٢٥٤ر ١٨
بطالة	٥	١٥٧٥٨٧٣ ر -	٩٤١١٠٧ ر ٢ -
انتخابات	١ -	٢٥٢٥٨٥١ و	٨٢٥٤٤٧٨ و
انتخابات	٠	٠٢ - E٤٣٨٩٨١٥ و	٠١ - E١٤٣٨٦٧٨ و
انتخابات	١	٣٢٣٧٤٠٠ و	٠٦٠٨٦٣ ر ١
انتخابات	٢	٠١ - E٦٤٤٠٩٧٥ و	٢١١٢١٩٢ و
انتخابات	٣	٤٢٢٦٩٨٠ و	٣٨١٦٧٥ ر١
انتخابات	٤	٢٥٧٨٨٥٦ و	٨٤١٨٨٧٣ و

٨١ر ٠ R^2

الجدول رقم (٤) : تضخم ، ورؤساء حكومات ، وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B-Coeffecient	T.Statistic
مستقرة	٠	٨٦٦٣٣٧٩ و	٩٣٤٢٧٨٤ و
موسمية	١ -	٨٢٥٠٩٢٣ و	٢٦٩٥٢٦ر ٥
بطالة	١	٩٢٤٠٩٢٦ و	١٧٢٥٩ ر ١٨
بطالة	٥	١٥٦٩٠١٨ و -	٣٣٤٧٦٥ ر٣ -
تضخم	٤	٠١ - E٢٢٢٣٩٢٨ و	٧٨٢٦٦٦ ر١
تضخم	٥	٠١ - E١٠٧٤٢٦١ ر -	٨٨٩٩٨٥٢ ر -
بن - غوريون	٠	٢٠١٤٣٦٥ و -	٢٢٨٧٨٦٣ ر -
اشكول	٠	٦٥٦٥٢٧ ٢ر	٣٠٤٣٤٢١ و
ماشير	٠	٢٩٥٦٦٧٣ ر -	٣٤٣٨٣٣٦ و -
رابين	٠	٤١٠٩٧٠٦ و -	٥٢١٢١٩١ ر -
بيغن	٠	٣١٢٢٦٧٨ و -	٤٨٨٩٣١١ ر -
شامير	٠	٠١ - E٩١٠٠٨٥٩ ر -	٢٠٠٧٣٨٧ ر -

٨٧ر ٠ R^2

الجدول رقم (٥) : تضخم ، وزراء مالية ، وبطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B.Coefficient	T.Statistic
مستقرة	٠	٣٣٥٢٣٥٩ ر ١	٩٩٨٠٦٣٣ ر
موسمية	١ -	٨٥٨٠٠٤٠ و	٢٧٠٨١٩ ر ٥
بطالة	١	٩٧٠٣٠٨٥ و	٦٦٥٣ ر ١٩
بطالة	٥	١٥٢٢١٤٠ ر -	٨١٨٥٨٠ ر ٢ -
تضخم	٤	٠١ - E١٤٢٦٧٣٣ و	٨٨٣٨٣٥١ و
تضخم	٥	٠١ - E١٩٠٦٢٠٤ و -	٢٩٧٨٢٨ ر ١
اشكول	٠	٨٨٤٢٥١٥ -	٧٠٥٢٧٥٢ ر -
سابير	٠	٦٩٢٨٧٧٩ر -	٥٦٥٦٤٢٥ ر -
شيرف	٠	٦٥٩٦٠٢١ ر -	٥٢١٧٦٨٦ ر -
رافينوفيتش	٠	٩٢٣٢٠٦٦ ر -	٨٢٩٨٧١٢ ر -
أرليخ	٠	٩٤٤٩٨٧١ و -	٨٧٤١٦٣٢ ر -
هورفيتش	٠	٥١٢٢٧٦٣ ر -	٥٧٦٦٥٧٦ ر -
أريدور	٠	٦٧٨٢٤٩١ و -	٨٧٤٣٧٢٨ ر -
أورغاد	٠	٠١ - E٩٣٠٢٤٣٧ر -	١٩٥٠٤١٤ ر -

٨٦ ر ٠ R^2

الجدول رقم (٦) : تضخم (٤ - T) ، رؤساء حكومات وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B-Coeffucient	T.Statistic
مستقرة	٠	٣٩٥٩٦٢ ر	٥٢٣٠٩٢٤ ر
موسمية	١ -	٨٢٣٦٠٢٤ ر	٢٦٥٩٥٢ ر ٥
بطالة	١	٩١٥٦٥٤٥ ر	٣٤٧٧٢ ر ١٨
بطالة	٥	١٥٣٦٩٧ ر -	٢٧٨٩٠٣ ر ٣ -
تضخم	٤	٠١ - E٢١٨٩٣٠٧ ر	٧٥٧٦٥٣ ر ١
بن غوريون	٠	٢٧٥٣٣٢٤ ر	٣٩٤٤٦٩٢ ر
اشكول	٠	٧٤٩٩٤٠٩ ر	٠٩٩٩٩١ ر١
ماشير	٠	١٦٤٦٤١٧ ر	٢٣٩٩١٦٣ ر
رابين	٠	٠٢ - E٧٨٥٤٠٠٦ ر -	٠١ - E١٢١٨٢٣١ ر -
بيغن	٠	٠٢ - E٨٨٠٧٢٥١ ر	٠١ - E١٦٧٢٩٢٤ ر
شامير	٠	٠١ - E٦٦٨ ٩٣١٤ ر -	١٤٧٩٦٩٩ ر -

٨٦٫ R^2

ـ الجدول رقم (٧) : تضخم (٤ ـ T) ، وزراء مالية وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B- Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	و ٨١١٤٨٥٤E ـ ٠١	و ٨٧٣٩٢١٥E ـ ٠١
موسمية	١ ـ	و ٨٦٨٧٩٦٨	٥ و ٣٢٤٩٥٤
بطالة	١	و ٩٦٤٠١١٢	١٩ و ٥٦٣٧٣
بطالة	٥	ـ و ١٤٢١٩٠٤	ـ ٢ و ٦٥٠٧٨٧
تضخم	٤	و ٢٠٤٨٧١٦E ـ ٠١	١ و ٣٢٤٣٠٥
اشكول	٠	و ٣٢٠٢٧٤٣	و ٣٧٨٥٨٧٨
سابير	٠	و ٤٩٢٨٨٢٩	و ٦٠١٩٢٠٣
شيرف	٠	و ٥٤٠٣٧٦٢	و ٦٢٤٥٦٦٠
رافينوفيتش	٠	و ١١٨٢٥٤٧	و ١٥٢٩٢٩٠
أرليخ	٠	و ٥٧٥٦٨٧٠E ـ ٠١	و ٧٥٨٥٤٣٩E ـ ٠١
هورفيتش	٠	و ٢٧٣٦٤٣٨	و ٤١٥٩٠٠٢
أريدور	٠	و ٢٨٢٨٣٠٦E ـ ٠٢	و ٤٩٢٣٤٦٥E ـ ٠٢
أورغاد	٠	و ٣٤٣٢٥٠٢٨E	و ٧٢٥٩٨٠٠E ـ ٠٢

R^2 ٠ و ٨٦

ـ الجدول رقم(٨) : تضخم (٥ ـ T) ، رؤساء حكومات وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coeggicient	T.Statistic
مستقرة	٠	١ و ٩٦٤٣٤١	٢ و ٨٠٢٥٩١
موسمية	١ ـ	و ٧٩١٤٠٤٦	٥ و ٠٣٥٣٨٠
بطالة	١	و ٩٢٨٤٩٠٥	١٨ و ٠٧٨٧٧
بطالة	٥	ـ و ١٦٣٦٥٠٧	ـ ٣ و ٤٥٠٩٩٤
بن غوريون	٠	ـ ١ و ٢٥٨٢٩٠	ـ ١ و ٩١١٦٦٩
اشكول	٠	ـ و ٧٨١٣٤١٢	ـ ١ و ١٩٦٦٥٢
مائير	٠	ـ ١ و ٣٢٢٥٧٥	ـ ٢ و ٠٤٨٦٧١٣
رابين	٠	ـ ١ و ٣٢٠٠٣١	ـ ٢ و ١٧٠٧٧١
بيغن	٠	ـ ١ و ٠٢٥٤١٩	ـ ٢ و ٠٣٦٩٠٤
شامير	٠	ـ و ٢٠٩٥٩٠٠	ـ و ٤٦٢١٩٣١
تضخم	٥	ـ و ١٠٠٧١٦٤E ـ ٠١	ـ و ٨٢٥٥٨٧٥

R^2 ٠ و ٨٦

ـ الجدول رقم (٩) : تضخم (٥ ـ T) ، وزراء مالية ، وبطالة في اسرائيل

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T. Statistic
مستقرة	٠	٢ و ٢٨٢٦٩٥	٢ و ٨٥٥٣٧٣
موسمية	١ ـ	و ٨٣٥٧٨٧٧	٥ و ٢٠٢٦٦٦
بطالة	١	و ٩٦٩٨٣٢٥	١٩ و ٦٨٠٧٣
بطالة	٥	ـ و ١٥٨٩١٤٩	ـ ٢ و ٩٧٥٥٢٥
اشكول	٠	ـ ١ و ٧٧٤٩٣٢	ـ ٢ و ٣٨٢٢٨٩
سابير	٠	ـ ١ و ٥٦٤٩٩٦	ـ ٢ و ١٥٨٦٦٤
شيرف	٠	ـ ١ و ٥٤٤٤٨٨	ـ ٢ و ٠٠٣٣٥٥
رافينوفيتش	٠	ـ ١ و ٦٩٧٦٥٥	ـ ٢ و ٤٧٩٦٧١
أرليخ	٠	ـ ١ و ٦٩١٨١٢	ـ ٢ و ٥١٢٠٨٧
هورفيتش	٠	ـ ١ و ٠٨٥١٨٥	ـ ١ و ٧٨٨٥١١
أريدور	٠	ـ ١ و ١٨٠٥٦٩	ـ ٢ و ٢٣٨٨٦٣
أورغاد	٠	ـ و ١٩٠٢٢٤٧	ـ و ٤١٠٣٥٦٥
تضخم	٥	ـ و ٢٢٩١٦٠٦E ـ ٠١	ـ ١ و ٦٣٥٧٨٠

R^2 ٠ و ٨٦

■ ـ الجدول رقم (١٠) : رؤساء حكومات وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	١ ر ٥١٠٢٨٤	٣ ر ٢٢٤٨١٦٢٢
موسمية	١ –	و ٧٩٠٤٩٧٦	٥ ر ٠٣٧٩٢٣
بطالة	١	ر ٩٢٠٥٠٧٤	١٨ ر ٢٧٩٤٣
بطالة	٥	– ر ١٦٠٤٩٠٨	– ٣ ر ٤٠٠٩٦٦
بن غوريون	٠	– ر ٧٩٥٤٢٤٤	– ٢ ر ٣١٠٣٦٢
اشكول	٠	– ر ٣١١٥٦٣٠	– ر ٩٧٤٥٤٠٩
ماثير	٠	– ر ٨٧٥٥٩٣٢	– ٢ ر ٤٩٤١٥٠
رابين	٠	– ر ٩٢٨٤٤٣٥	– ٢ ر ٤٤٣٨٣٤
بيغن	٠	– ر ٧١٣٦٨٦٣	– ٢ ر ١٤٦٩٨٧
شامير	٠	– ر ١٨٥٢٢٦٤	– ر ٤١٠٠٠٠١

R^2 ٠ ر ٨٦

■ الجدول رقم (١١) : وزراء مالية وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T-Statistic
مستقرة	٠	١ ر ١٧٣٨٧٦	٢ ر ٧٤٥٦٠١
موسمية	١ –	ر ٨٣٧٢٤٨٠	٥ ر ١٦٦٩٣٥
بطالة	١	ر ٩٦١٢٥٦٧	١٩ ر ٤٤٩٠٣
بطالة	٥	– ر ١٤٩٥٥١٢	– ٢ ر ٧٩٢١٥٩
اشكول	٠	– ر ٦٩٨٨١٨٤	– ١ ر ٩٨٠٨٤١
سابير	٠	– ر ٥٠٢٩٥٤٥	– ١ ر ٥٤٥٦٦٦
شيوف	٠	– ر ٤٧١٠٣٩٨	– ١ ر ١٥٤٠٩١
رافينوفيتش	٠	– ر ٧٦٩٧٢٢٣	– ١ ر ٩٩٠٨٤٣
ارليخ	٠	– ر ٧٩٩٢٩٢٩	– ٢ ر ٠٠٧١٨٢
هورفيتش	٠	– ر ٣٧٨٣١٧٨	– ر ٨٨٠٥٦٨٦
أريدور	٠	– ر ٥٧١٣٥٣٧	– ١ ر ٥١٧٣٨٦
أورغاد	٠	– ر ١١٨٩٢٣٠	– ر ٢٥٥٤٦٤٨

R^2 = ٠ ر ٨٥

■ ـ الجدول رقم (١٢) : تضخم (٥ ـ T) ، حزب وبطالة في اسرائيل .

المتغيرة	Lag	B - Coefficient	T.Statistic
مستقرة	٠	ر ٤٥٢٣٤٢٣	١ ر ٩٩٢٩٥٠
موسمية	١ –	ر ٨٣٧٨٤٤٠	٥ ر ٢٠٤٧٩١
بطالة	١	ر ٩٨٢١٢٣٨	٢٠ ر ٥١٤٨٢
بطالة	٥	– ر ١٤٠٨١١٥	– ٢ ر ٩٧٤٠٥٣
تضخم	٥	ر ٦٩٤٥١٩٥E – ٠٢	١ ر ٢٦٠٧٣٦
حزب حاكم	٠	– ر ٨٦٨٥١٤٦E – ٠١	– ر ٤٩٧٤٣٥٣

R^2 ٠ ر ٨٥

التطور الاقتصادي الاسرائيلي في منظور تاريخي

مجلة رفعون لكلكلاه   بقلم : ميخائيل برونو

ان هذا المقال يعمل على تحليل الازمة العميقة والتي لم يكن لها مثيل والتي وصل اليها الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٧٣ بالمقارنة للاوضاع الاقتصادية الصناعية الاخرى ومدى امكانية الانعاش الاقتصادي منذ عام /١٩٨٥/ وكل ذلك من منطلق التطورات طويلة المدى في بنية الاقتصاد ومسيرة ازدهاره . ولقد تناولت المداولات نتائج تدخل الحكومة الزائد في المجال الاقتصادي وبخاصة اضرار العجز المستمر (منذ حرب الايام الستة) ونتيجة زيادة النفقات وفرض الضرائب حيال انكماش الازدهار وتسريع التضخم المالي وسيرة حياة القطاع الخاص وشؤون الاستهلاك وسبل العمل والتشغيل .

منذ عام ١٩٨٥ هنالك دلائل كثيرة اولية تشير الى الانتعاش الذي جاء بسبب تجديد توازن الموازنة واستقرار العملة الصعبة وادى ذلك الى بدء مسيرة تجسيد اسواق العمل ورأس المال وانخفاض مستوى الفائدة العادية ومع ذلك لم يجر انخفاض التضخم المالي للمستوى الدولي لان موازنة الموازنة ليست مضمونة . وزيادة الاجور بصورة عالية كانت قد ادت الى انخفاض كبير للارباح في مجال العمل والتشغيل والاستثمارات خلال السنوات الاخيرة . كما خلقت على الطبيعة مشاكل بنية خطيرة التي كانت قد خلقت بسبب التهاون والتقصير في انتهاج سياسة اقتصادية ناجعة خلال السنوات الاخيرة .

ان العودة الى مسيرة اقتصادية حقيقية ودائمة تستدعي موازنة الميزانية وتخفيض كبير واضافي للنفقات العامة وعبء الضريبة مع اعتماد سلسلة اصلاحات دائمة في اسواق رأس المال والعمل والتشغيل وفي جهاز مصلحة الضريبة وفتح الاسواق امام المنتجات والاموال للمنافسة التي كانت قد ازدادت وما زالت مستمرة في الازدياد يوما بعد يوم في داخل البلاد وخارجها .

ملاحظة الافتتاح : ان المقال الذي يتم كتابته بمناسبة حدث له علاقة

بمناسبة مرور /٤٠/ سنة على اقامة الدولة من الطبيعي ان يجذب انتباه الكثيرين من الناس حتى بدون الخوض في التفاصيل الفنية . ومع ذلك فمن الطبيعي ان يجذب اليه انتباه خبراء الاقتصاد لذلك فقد حاولت التطرق هنا في هذا المقال الى التطورات بعيدة المدى مع تركيز الاهتمام لناحية السنوات الاخيرة على ضوء بدء الازمة الحادة التي كانت قد خلقت في السبعينات واستمرت اكثر من عشر سنوات لكي نعاين ونفحص مكان وجودنا في مسيرة الانعاش الاقتصادي منذ عام /١٩٨٥/. ان اختيار هذا الموضوع يخلق خطرين وهما خطورة الافلاس الزائد الذي سيخلق . والخطورة الثانية تكمن في محاولة صمود وثبات اصحاب العلاقة بالاقتصاد والمعنيين بأمره . لكن مدى هذه الخطورة يستطيع القارىء وحده الحكم عليه .

آ - **المقدمة :** لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي شأنه في ذلك شأن المجتمع الاسرائيلي كان دائما وابدا موضوعا من الصعب اجراء البحوث والدراسات عليه . ان الدولة كانت قد خلقت في عام ١٩٤٨ لكن الاقتصاد الاسرائيلي كان جاهزا ومعدا قبل ولادة الدولة بحوالي /٢٥/ سنة على الاقل بعد ان كان في الامكان الادعاء ان نواة هذا الاقتصاد الاسرائيلي كان قد خلق في العشرينات بعد ان تحول هذا الاقتصاد مع مرور السنوات الى اقتصاد حديث ومتطور وموسع وذلك نتيجة لازدياد عدد السكان اليهود في ارض اسرائيل منذ العشرينات و حتى اقامة الدولة في عام /١٩٤٨/ من /٨٠/ الف نسمة فقط من اليهود الى حوالي /٦٠٠/ ألف نسمة أي بزيادة قدرها ٧٫٥ ضعفا بينما ازدادت الثروة القومية الخام خلال نفس الفترة بحوالي / ٢٥ / ضعفا .

كما ازداد عدد السكان اليهود خلال الفترة الواقعة ما بين اقامة الدولة وحتى بداية السبعينات بحوالي اربعة اضعاف فيما ازدادت الثروة القومية الخام خلال نفس الفترة بحوالي عشرة اضعاف . وبمعنى آخر فقد ازداد عدد سكان البلاد خلال الخمسين سنة الماضية بحوالي /٣٠/ ضعفا بينما ازدادت الثروة القومية العامة بحوالي /٢٥٠/ ضعفا وهي معايير كبيرة بالمقارنة الدولية ذلك لانه لا يوجد هناك من اقتصاد في العالم قد ازدادت فيه الثروة القومية الخام للنفس الواحدة خلال مدة /٥٠/سنة (اي من عام /١٩٢٢ - ١٩٧٢) اكثر من ١٥٪ بما في ذلك الولايات المتحدة والبلدان الاوربية .

وبانتهاء الـ ٢٥ سنة للدولة التي انتهت في عام ١٩٧٣ خلقت هناك ازمة اقتصادية لم يخلق لها مثيل في البلاد بشكل يصعب معه مواجهتها بعد ان توقفت موجة الانتعاش الاقتصادي ودخلنا الى الازمات الاقتصادية الحادة وبخاصة في مجال ميزان المدفوعات وبدء مسيرة التضخم الحالي التي لم يشعر بها سوى جيل الاهل من مثل هذه الازمة الاقتصادية التي نمر بها اذا لم نقل اشد منها حدة لولا ان هذه الازمة السابقة كانت قصيرة وبخاصة الفترة التي

اعقبت حرب عيد الغفران هذه الفترة التي يسميها البعض « بالسنوات العشر الضائعة » التي ادت الى خلق الازمة الاقتصادية والاجتماعية العميقة بكل ما في هذه الكلمة من معنى وبخاصة في مجال التصرفات الاقتصادية والاجتماعية العشوائية .

وبعد مرور مدة /١٢/ سنة من ذلك وحتى عام /١٩٨٥/ كان قد طرأ بعض التحسين والانعاش الاقتصادي على الوضع الاقتصادي في البلاد بعد ان ظهر هذا الاقتصاد وقد خرج من مرضه الشديد الذي لم يتعاف منه نهائيا بعد رغم ظهور بعض البوادر المشجعة التي تشير الى الانعاش . والغلب الظن فان الفترة القادمة التي تنتهي بمرور /٥٠/ سنة على اقامة الدولة ربما تشهد الدولة تحولا عمليا من ناحية التطور والانعاش الاقتصادي للمدى الطويل .

وازاء مثل هذا الواقع لا بد لنا من ان نطرح على انفسنا العديد من الاسئلة:

آ ـ ما هي صفة وجذور الازمة الاقتصادية التي كنا قد دخلنا اليها في عام ١٩٧٣ ؟ هل كانت لها عناصر مسببات دولية ام ان هذه العناصر المسببة التي خلقت هذه الازمة قد جاءت من داخل البلاد ومن صنع ايدينا ؟ . ان هذا الموضوع كان قد تمت دراسته مرات كثيرة وبهذه المناسبة أجد من المناسب استعادة الذاكرة الى مجموعة المقالات والدراسات الاقتصادية التي وردت وجرت من قبل معهد « فالك » للبحوث والدراسات الاقتصادية وقت اشتداد الازمة الاقتصادية ووصولها الى الاوج خلال الفترة الواقعة ما بين /١٩٨٢/ الى /١٩٨٤/ . ومع ذلك يجدر بنا العودة الى معاينة وتحليل الازمة من ناحية النظرة المتأخرة التي صادفت فترة ومراحل الانعاش الاقتصادي الاول ذلك لان تحليل اساس وجذور الازمة الاقتصادية يبدو حيويا ونحن نبحث ونفتش عن طرق الانعاش والاقتصاد ومحاولة فهمها واستيعابها .

ب ـ هل خلق فعلا خلال السنوات الثلاث الاخيرة التحول الحقيقي باتجاه الانعاش الاقتصادي ؟ .

ج ـ ازاء التطورات الاقتصادية المستجدة منذ عام / ١٩٨٥ / وبالتحديد بمناسبة مرور /٤٠/ سنة على عمر هذه الدولة التي كانت قد تميزت بصورة خاصة بكثرة المشاكل الاقتصادية من حيث البنية وما هي الفرصة المتاحة لتحويل الاقتصاد الى مسار الازدهار خلال فترة قصيرة مع تعميق استقرار الاسعار وبمناسبة اندماج الاقتصاد باقتصاد العالم حتى عام/١٩٩٢/ (بمناسبة توحيد الاقتصاد الاوربي خلال هذا العام نفسه ؟) .

وما هي الاصلاحات الاقتصادية المطلوب تنفيذها من هذه الاهداف ؟ .

سنحاول خلال الفصول القادمة اعطاء جواب ولو جزئي لهذه الاسئلة عن طريق تحليل التطورات الاقتصادية خلال عدة عشرات من السنوات مع تركيز الاهتمام كما ذكرنا لناحية السنوات الاخيرة .

ب ـ الازدهار والانتاج والتضخم المالي ومقارنة الوضع الاقتصادي في هذه المجالات خلال الفترة الواقعة ما بين /١٩٦٠/ ـ ١٩٨٦/ .

دعونا نعاين ونفحص قبل كل شيء تطورات الانتاج في نطاق العمل والتشغيل لكي نجد ان هذه التطورات قد ساهمت في خلق عناصر الانتاج والعمل ورأس المال . هذه التطورات الانتاجية لها علاقة بقدرة الانتاج والادارة الجيدة . أما سائر العناصر الاخرى الاضافية فانها ستبدو هامشية في مجال زيادة تطورات الانتاج وذلك رغم ازدياد وتيرة الانتاج عمليا أكثر من تقديرات اوساط الانتاج وبذلك يجدر بنا الاستعانة بتحليل الدكتور أ . ل. جعتون الذي أجرى دراسة عن الاقتصاد الاسرائيلي في عام /١٩٨٦/ .

لقد اظهر المخطط رقم /١/ مستوى معدل زيادة الانتاج منذ عام /١٩٥٠/ بعد ان برزت هذه الزيادة خلال فترة الخمسينات والستينات وحتى عام /١٩٧٢/ رغم ان الزيادة في الانتاج الاقتصادي منذ /٢٥/سنة التي تبعت اقامة الدولة كانت قد جاءت ايضا بفضل التطورات الانتاجية التي سبقت فترة اقامة الدولة حيث اشار المخطط رقم /١/ الى الفرق القائم والمثير في مجال الازدهار بعد ان وصلت نسبة الازدهار الاقتصادي الى معدل ١٠٪ من عام ١٩٧٣ الى/١٩٨٢/وزيادة تصل الى ٩ر١٪ من عام ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ . كما ازدادت نسبة عدد سبل العمل والتشغيل خلال فترة مابين الحربين/١٩٦٧/ الى /١٩٧٣/ بمعدل يصل الى ٢٪ سنويا بسبب تدفق العمال الجدد من سكان المناطق المحتلة .

وهناك نقاط اضافية كانت قد برزت الى الوجود وبخاصة دور العمل والتشغيل في زيادة الانتاج بعد عام /١٩٧٣/ نتيجة لهبوط عدد العاملين من ٤٪ الى ١٪ سنويا خلال هذا العام حيث تم تفسير هذه الظاهرة في حينه أن السبب في خلق مثل هذا الوضع يعود الى انخفاض عدد المهاجرين الجدد الذين وصلوا الى البلاد بعد عام١٩٧٣ الذي تميز ايضا وبصورة مفاجئة بتسريع احتياطي رأس المال حتى بعد عام/١٩٧٣/ ويعود السبب لذلك الى قيام الحكومة بدعم رأس المال دعما لم يسبق له مثيل . حتى وصلت الامور الى اعتبار حوالي نصف هذا الدعم منحة حكومية مجانية والاصعب من ذلك هو استغلال هذه الاموال في مجالات غير مربحة وادى ذلك الى تراكم راس مال احتياطي كبير غير مستغل مما زاد من التورط المالي الذي مازال الاقتصاد الاسرائيلي يعاني منه حتى هذه اللحظة بعد ان جاءت الدراسات التي جرت حول نفس الموضوع في عام/١٩٨٩/الى زيادة رأس مال الاحتياطي

واستمرار انخفاض الانتاج مما يدل على بعثرة كبيرة للطاقات والاستهانة بالادعاء القائل أن التمادي في زيادة الدعم لايؤدي بالضرورة الى الازدهار الاقتصادي الدائم .

كما أشار المخطط رقم /١/ الى ان التعديل في وتيرة الانتاج الذي كان قد بدأ بعد عام /١٩٨٤/ هذه الوتيرة كانت قد ساهمت في زيادة معدل الانتاج بحوالي ٦ ٪ خلال الفترة الواقعة ما بين / ١٩٨٥ / الى /١٩٨٧/ . في عام /١٩٧٣/ حدث هناك تحول لم يسبق له مثيل في الاقتصاد الذي كان قد دخل الى أزمة طويلة ومستمرة في البلاد وهي الازمة التي عاني منها اقتصاد معظم دول العالم .

لقد حدث خلال الفترة التي اعقبت فترة الاستقرار الاقتصادي بعض التحسن الملحوظ في مجال التضخم المالي بالنسبة للدول العالمية وبخاصة بالنسبة للدول نصف الصناعية التي وضعنا انفسنا في عدادها منذ الستينات .

ح ـ الاضرار المتراكمة لقطاع عامل يعاني التسيب

ان المخطط رقم/٣/ يتناول المعطيات الرئيسية للنفقات والدخل في القطاع العام كنسبة من الثروة القومية الخام خلال الفترة الواقعة مابين/١٩٦٠/ الى وقتنا هذا بعد ان حاولنا تقسيم النفقات الى اربعة اقسام رئيسية :

١ ـ النفقات العامة الخاصة بالخدمات المدنية مع التحويلات والمنح المقدمة عادة الى مستحقيها .

٢ ـ النفقات المؤثرة على عناصر الانتاج .

٣ ـ نفقات الفائدة المقدمة من اجل الديون المتراكمة على الحكومة .

٤ ـ النفقات الدفاعية .

الجدير بالاشارة قبل كل شيء الاشارة الى التغيير الذي بدأ خلال فترة الازدهار السريع وسط زيادة العجز العام في حسابات القطاع العام التي وصلت خلال الستينات الى ١٢٫٦ ٪ (أي الفترة الواقعة مابين ١٩٦٧ الى ١٩٧٢) نتيجة لزيادة نفقات الخدمات العامة والنفقات الدفاعية رغم ان الاقتصاد لم يحتج خلال هذه الفترة المذكورة لزيادة كبيرة في فرض الضرائب بعد انجاء الازدهار السريع لكي يزيد من امكانية تقديم القروض بدون مشاكل وبخاصة

انه سيكون في وسع الحكومة تقديم القروض عن طريق بنك اسرائيل وطبع الاوراق النقدية .

وهنا فقد تم بين الحربين حرب عام /١٩٦٧/ وحرب عام/١٩٧٣/ زرع أوائل الفوضى والاضطراب الاقتصادي عن طريق التمادي في التسيب والاباحية عن طريق فتح المجال لرفع جميع الاعلام دفعه واحدة مثل علم الدفاع وعلم التطوير وعلم المتطلبات الاجتماعية ولقد حدث في اواخر الستينات وبداية السبعينات ان كان الموضوع الاجتماعي قد اخذ مكانا رئيسيا في مجال المداولات حول السياسة الاقتصادية في عهد حدث فيه فرض القيود على ميزان المدفوعات وممارسة الضغط الشديد على فائض طلبات العاملين. وهذه الفترة هي نفسها التي تم فيها تطوير وتوسيع جهاز مخصصات الضمان الوطني وبخاصة فيما يتعلق بالبند المتعلق بمخصصات الاولاد والشؤون الاجتماعية ومجالات الرفاه وازدياد نفقات التربية والتعليم والصحة حيث كان الاعتقاد السائد بين خبراء الاقتصاد (بمن فيهم كاتب هذه السطور نفسه)يتمثل في انه بوجود فطيرة كبيرة وموسعة في اواخر الستينات(تم ازدياد انتاج العمل والتشغيل في هذه الفترة بنسبة تزيد عن ١٠ ٪سنويا) وزيادة كبيرة في الصادرات وبدون تهديد عملي وملموس لميزان المدفوعات حيث بات في الامكان احداث تغيير في مجال توزيع الفطيرة لمصلحة القطاعات الضعيفة في المجتمع وهكذا فقد أدى مثل هذا التحول الى سن القوانين التي أدت الى كبح جماح زيادة النفقات الاجتماعية بعد خلق الازمة .

ويستفاد من معطيات الجدول/٣/ في الملحق ان الزيادة في البند الاجتماعي البارزة في المخطط رقم ٣ هذه الزيادة كانت قد جاءت كلها من توسيع دفعات التحويل التي كانت قد ازدادت من ٥ ٪ من عام ١٩٦٠ ـ ١٩٦٦ و٩ ٪ من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٢ ونسبة ١٦ ٪ التي خلقت بعد الازمة الاقتصادية التي خلقت بعد عام/١٩٧٣/ واستمرت في الزيادة وبخاصة خلال الفترة الواقعة مابين /١٩٨٥/ الى /١٩٨٨/ . ولقد خلقت زيادة مماثلة وربما اكبر منها في مجال السلع المدعومة على اختلاف انواعها ومن اهمها تخفيض نسبة الدعم المقدم للاستثمارات والفائدة الداخلية والخارجية مع زيادة ملحوظة في نفقات وزارة الدفاع (وهي الفترة الواقعة خلال زيادة اضافية في الدعم والمساعدة الامريكية) حيث وصلت نسبة النفقات الحكومية الى القمة المذهلة بعد ان ازدادت هذه النفقات بحوالي ٧٦ ٪ وبخاصة خلال عام /١٩٧٣/ ١٩٧٤ / . كما ازدادت نسبة الضرائب التي وصلت الى حوالي ٩٪ من مجمل الثروة القومية . وبالرغم من المنح والمعونات الحكومية المقدمة الى اسرائيل من الخارج فقد ازداد العجز العام الشامل ليصل الى مدى لم يسبق له مثيل بعد ان وصلت هذه الزيادة الى ١٧٫٣٪ من الثروة القومية خلال فترة الازمة .

والمقصود هنا من الازمة هو مرور هذه الازمة بفترة حوالي /١٢/ سنة فيما عدا سنوات /١٩٧٦و١٩٧٩/ مثلا التي جرت فيهما محاولات كبح جماح الموازنة وذلك بسبب التصرفات غير المسؤولة وانعدام بعد النظر الذي صدر عن الحكومات التي طغى عليها التسيب والفوضى .

ولقد تجلت المرحلة التي وصفت بالازمة وهي /١٩٧٣ /-/١٩٨٤/ والمرحلة جاءت بعد هذه الازمة والتي تمثلت خلال الفترة الواقعة ما بين / ١٩٨٥ – ١٩٨٨ / كما ورد خلال المخطط رقم /٣/ بتغيير مثير في مجال العجز بعد أن ازدادت نسبة العجز بحوالي ١٪ كما حدث ذلك خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٠ / ١٩٦٦ بعد ان كان هناك فائض خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٦ / ١٩٨٧ وتجدد العجز ما بين ٣ – ٤ ٪ في عام ١٩٨٨ الذي سنحاول التطرق اليه ومدى مخاطره في فصول قادمة .

ولقد تجلى ذلك في مجال انخفاض حاد في النفقات التي وصلت الى /١٠/ نقاط اي ١٠٪ ومعظمها جاء في مجال الدفاع والدعم الحكومي لتثبيت الاسعار في الوقت الذي استمرت فيه نفقات الفائدة . في الزيادة وزيادة نسبة الضريبة التي وصلت القمة بحوالي ٥٠٪ . لكن نسبة الضريبة هذه لاتشجع بالطبع الى عودة الازدهار الاقتصادي هذا الوضع الذي كان قد اضر بالرغبة في العمل والتوفير والادخار والاستثمار .

وفي ختام هذا الكلام فقد أشارت المعطيات السابقة الى انه مع دخول البلاد الى الازمة الاقتصادية خلال السبعينات لم تحاول المؤسسة الحاكمة السياسية في اسرائيل وضع سلم للافضليات وفقا للظروف المتغيرة بما ذلك المتغيرات الخارجية (مثل أسعار المواد الخام والازمة الاقتصادية عالميا)وكذلك المتغيرات الداخلية (مثل زيادة النفقات الدفاعية والخدمات العامة) بينما تركز تخفيض الموازنة في بند واحد فقط بعد عام /١٩٧٣/ الا وهو الاستثمارات المباشرة للحكومة مما ادى ذلك الى الحاق ضرر للاقتصاد الاقتصادي للمدى الطويل .

ان الضرر الكبير الناجم عادة عن العجز في القطاع العام هذا الضرر الذي تجلى في العديد من المجالات التي سأحاول تناولها وبخاصة زيادة الديون الخارجية والداخلية بعد أن جاءت الديون الخارجية لكي تساهم في خلق الازمات الدائمة والمستمرة في ميزان المدفوعات وتنسيق الاسعار وتخفيض العملة المحلية وتخفيض المعونات الحكومية التي أدت كلها الى زيادة الاسعار والتضخم المالي . أما الزيادة في الديون الداخلية فقد ساهمت بدورها في الحاق الضرر بالقطاع الخاص في السوق المحلي ومنعت التمويل الخاص

للاستثمارات والازدهار حيث ادت الزيادة في الديون الداخلية الى الحاق الضرر بحرية السياسة المالية .

اضيف الى ذلك نقطة لها علاقة لتدخلات الحكومة في مجال توزيع الدخل من جديد ، ذلك لانه حدث في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها انخفاض تدخلات الحكومة نسبيا لتشجيع اصحاب رؤوس الاموال عن طريق زيادة الدعم الحكومي المباشر لاصحاب رؤوس الاموال هؤلاء مع زيادة مخصصات الشؤون الاجتماعية والاولاد حيث جاءت كل هذه المساعدات الحكومية المختلفة بدون اي ربط لتحسين المسؤولية الشخصية للفرد بعد أن جاء هذا الاجراء كرد على الطلبات الداعية الى زيادة الحصة في فطيرة القطاعات التي وجدت نفسها مظلومة بدون زيادة هذه الفطيرة .

والآن يجدر بنا خوض التفاصيل في العديد من المواضيع المذكورة اعلاه وان الاول من هذه المواضيع هو نتائج العجز العام الذي كان قد تراكم بسبب العجز الخارجي والداخلي بعد أن جاء المخطط /٤/ لكي يعمل على تفصيل بدء الزيادة في الدخل الخارجي بنسبة واطئة وصلت الى ٢٠٪ من الثروة القومية قبل عام /١٩٦٧/ والى ٤٠–٥٠٪ عشية بدء الازمة الاقتصادية.

لا توجد لدينا معطيات دقيقة حول الديون الداخلية قبل عام / ١٩٧٠ / بعكس الديون الخارجية التي قفزت الى نسبة ٥٠٪ للثروة القومية في عام /١٩٧٠/ ووصلت هذه النسبة الى حوالي ١٤٠ ٪ في قمة الازمة الاقتصادية حيث كانت غالبية الديون الخارجية في ذلك الحين قد جاءت من سندات الدين التي اصدرتها الحكومة . وهكذا فان مثل هذا الحجم من الديون العامة لايوجد له مثيل في الدول المستقرة اقتصاديا رغم أن هناك دولا مثل بريطانيا التي وصلت قيمة ديونها الداخلية في الحرب العالمية الثانية مثلا الى زيادة بحوالي ٢٠٠٪ من قيمة الثروة القومية لولا أن هذه الديون كانت من نوع الديون غير المرتبطة (بعكس الديون الداخلية لاسرائيل التي تعتبر كلها مرتبطة بالعملة الصعبة والدولار) التي كانت قد تآكلت في سنوات زيادة التضخم المالي بعد هذه الحرب. واليوم وبعد مضي سنوات من التوازن وحتى فائض في الموازنة فقد اقترب الاقتصاد البريطاني الى وضعية الصفر من حيث الديون .

وفوق ذلك فقد ازداد العجز الحكومي لكي يؤثر على حجم الديون واسعارها رغم وجود مؤثرات كبيرة لحجم الصادرات الحكومية فمن جهة فقد جاءت الزيادة في العجز الحكومي لكي تزيد من فرض الضرائب الذي يؤدي بدوره الى الحاق الضرر بعناصر الازدهار . ومن الجهة الاخرى فان لنفقات

عناصر الانتاج تأثيرها المباشر حول حجم المصادر المتاحة أمام قطاع العمل والتشغيل . دعونا نعد ثانية الى ناحية العمل والتشغيل نتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على القطاع العام بعد ان جاءت المعطيات في المخطط رقم /٥/ وفي القسم الاسفل منه وهي تشير الى نسبة البطالة البالغة ١٪ من كافة العمل والتشغيل منذ عام /١٩٦٠/.

ولقد كانت البطالة في اسرائيل فيما عدا نسبة زيادة البطالة المؤقتة التي خلقت خلال فترة الركود التي صادفت عام /١٩٦٦/١٩٦٧/ قد وصلت في عام السبعينات الى نسبة واطئة للغاية بالنسبة للدول الاوروبية (٣ – ٤ ٪ بالمقارنة لـ ٨ – ١١٪) حيث بدأت هذه النسبة في الصعود في الثمانينات بنسبة تتراوح مابين ٥ – ٦ ٪.

ان التغييرات الحادة التي جرت في مجال تركيب العمل والتشغيل كانت برزت الى الوجود بصورة خاصة بعد أن استوعب قطاع العمل والتشغيل غير المالي حوالي ٧٣٪ من الزيادة في عدد العاملين الاجمالي في الاقتصاد بينما استوعب القطاع العام والمالي باقي النسبة وهي ٢٧ ٪ . وهكذا فقد تدحرجت العجلة تقريبا في عام ١٩٧٣ الى /١٩٨١/ عندما هبط دور قطاع العمل والتشغيل غير المالي بنسبة تصل الى الثلث (أي حوالي ٣٧٪) حيث كانت نسبة الـ٦٧٪ من نصيب القطاع العام والمالي . وبعد خطة الاستقرار التي جاءت من عام / ١٩٨٥/ الى /١٩٨٧/ عاد وحدث تحول ايجابي عندما استوعب قطاع العمل والتشغيل حوالي ٩٠٪ من كافة العمل الاضافي أما القطاع العام فقد استوعب بدوره باقي العشرة في المائة في مسألة البطالة .

وفي نهاية هذا الفصل نرى أن سياسة القطاع في كافة المجالات مثل الطاقة البشرية والضرائب وزيادة غلاء التحويل الحر والمستقل للاستثمارات في الوقت الذي استمرت فيه الحكومة في دعم الاستثمارات ومبادرات أصحاب رؤوس المال وحاولت التقليل من تدخلها المباشر في شؤون القطاع الخاص وأدى ذلك عمليا الى الحاق الضرر بالازدهار الاقتصادي . بالاضافة الى ذلك وقبل الانتقال الى مسألة ازدياد نمو انتفاخ في القطاع العام الذي يعني التضخم المالي دعونا نشعر أن الحكومة كانت قد ساهمت بصورة مباشرة على زيادة أسهم القطاع الخاص والدليل على ذلك هو زيادة مستوى المعيشة بغض النظر عن علاقة التغير الشديد الذي كان قد خلق للاقتصاد بعد عام /١٩٧٣/. وفي كل سنوات الازدهار السريع منذ قيام الدولة حتى اندلاع الازمة عام /١٩٧٣/ فقد ازداد الاستهلاك الخاص بصورة عامة بنسبة واطئة من سرعة ازدياد نسبة الثروة القومية للنفس الواحدة وقد بقي الوضع هكذا

خلال الفترة الواقعة مابين ١٩٦٥/١٩٧٢ وهي الفترة الي ازدادت فيها الثروة القومية للنفس الواحدة بنسبة سنوية بمعدل ٦ر٥ ٪ بينما وصلت نسبة الاستهلاك الخاص للنفس الواحدة الى زيادة وصلت الى ٦ر٣٪ ، وبعد نشوب الازمة في عام /١٩٧٣/ الى /١٩٨٢/ فقد استمرت فترة مستوى المعيشة بنسبة سنوية وصلت الى ٠ر٣٪ بينما انخفضت نسبة الثروة القومية بالنسبة لمعدل الازدهار الاقتصادي بحوالي ١ر١٪ فقط . مثل هذه الظاهرة المسماة « مستوى معيشة فوق الامكانيات المتاحة » كانت قد تميزت أيضا في القطاع الانتاجي الذي سنتطرق اليه في فصل لاحق .

د – نظرات على مسيرة التضخم المالي السريع وكيفية التخلص منها .

لقد كتب وقيل الكثير عن صفة مسيرة التضخم المالي للسبعينات والثمانينات وآثارها المختلفة لخطة الاستقرار الاقتصادي لشهر تموز/ ١٩٨٥ / . وعليه فاننا لن نعود الى التطرق الى هذه الامور بل سنذكر عدة نقاط لها علاقة بموضوعنا الحالي .

ان الاساس الرئيسي لمسيرة التضخم المالي هو العجز الحكومي المستمر الذي صادفناه في الماضي والذي كان من نوع الخطأ السابق الخطير الذي كان السبب الرئيسي والحتمي لاندفاع التضخم المالي للسبعينات. ورغم ذلك فان العلاقة القائمة بين العجز في الموازنة والتضخم المالي لم يكن من نوع العجز التقليدي المدون في الكتب الدراسية الكلاسيكية ذلك لانه لايوجد هناك أي تنسيق بين حجم العجز وسرعة التضخم المالي لان نسبة العجز قد كانت عالية واستمرت في الازدياد تدريجيا من مرحلة الى أخرى (انظر المخطط ٦) حيث يوجد الايضاح في العلاقة بين العجز في الموازنة وبين العجز في ميزان المدفوعات حيث لم تكن ردود الفعل لمثل هذا الوضع هي تنفيذ تخفيض العملة المحلية والمعونات الحكومية وزيادة الاسعار . ان ترجمة الزيادة في مستوى الاسعار حتى درجات خلق التضخم المالي لها علاقة أقل بالخطأ السابق والماضي لكن في نطاق التكيف مع الحياة في الخطأ فان معنى ذلك التكيف مع أجهزة الربط بسعر استبدال العملة وزيادة الاسعار والاجور وذلك كجزء من محاولة الاقتصاد لزيادة التوفير والادخار ضد الاضرار العادية للتضخم المالي ان جهاز الربط والربط المالي يعملان على تخفيف العبء على مسيرة زيادة الاسعار الذي يؤدي بدوره الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي وخلق التضخم المالي حتى في حال بقاء العجز في الموازنة مستقرا بشكل من الاشكال .

ان المثال الصحيح للتوفير والادخار لمواجهة التضخم المالي هو محاولة التنسيق بصورة دائمة مابين سعر استبدال العملة وتخفيض هذه العملة وفقا لسرعة التضخم المالي .

ان مسيرة التنسيق هذه كانت قد تطورت مع اتباع اسلوب التخفيض الزاحف في شهر حزيران /١٩٧٥/ فيما عدا مرحلة قصيرة ساد فيها جو اسعار الذبذبة والتحول من نقطة الى اخرى (مع التحول الاقتصادي) الذي صادف شهر تشرين الاول /١٩٧٧/ والذي استمر في تحديد سعر استبدال العملة خلال الثمانينات حتى شهر تموز ١٩٨٥ ان ميزة هذا النظام قد تركزت في المحافظة على سعر استبدال العملة بصورة مستقرة نسبيا للصادرات .

الجدير بالاشارة الى انه كان لهذا الوضع ميزته بصورة مؤقتة بعد ان تمت المحافظة على قطاع الصادرات كمن يحافظون على جمال وروعة الطبيعة طيلة كل فترة الازمة الاقتصادية نتيجة لازدياد الصادرات بمعدل ١٢٪ سنويا طيلة عشرين سنة تقريبا اي من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٨٤ .

ثمة دليل آخر لهذا الوضع وهو زيادة دائمة لدور الصادرات الصناعية من ٢٠٪ في عام /١٩٦٥/ الى ٥٢٪ في عام /١٩٨٤/ ووصلت هذه النسبة في زيادة الصادرات في عام /١٩٨٦/ الى ٥٦٪ .

ويستفاد من تحليل مسيرة التضخم المالي في الاقتصاد ان هناك طريقين هامين في هذه المسيرة خلال شهر حزيران /١٩٧٥/ الذي يصادف موعد تطبيق تخفيض العملة الزاحف (يجدر بنا مراجعة المقالات التي صدرت بهذا الخصوص عن كل من المدعوين جرتلب وملنيك وبيترمان في عام /١٩٨٥) والموعد الثاني هو ادخال حسابات السكان المحليين كبديل قريب لوسائل الدفع مع اتباع التحول الاقتصادي في شهر تشرين الاول عام /١٩٧٧/ (يجدر بنا مراجعة المقالات الصادرة عن كل من برونو وفيشر في عام /١٩٨٦) حيث عملت هاتان الطريقتان اكثر من اي شيء آخر على اطلاق سراح المارد من القمقم بعد ازدياد نسبة التضخم المالي زيادة كبيرة بعد عام /١٩٧٩/ و /١٩٨٣/ ازاء ضربة الاسعار الناجمة عن تخفيض العملة لشهر تشرين الاول / ١٩٧٧ / وتشرين الاول من عام / ١٩٨٣ / . والموعد الثاني يشير الى أزمة الاسهم وفشل سياسة محاولة تخفيض التضخم المالي عن طريق تخفيض تدريجي لسرعة تخفيض العملة وبخاصة ان تخفيض العملة الاول في عهد حكومة الاتحاد الوطني في شهر ايلول / ١٩٨٥ / كان قد تجلى بقفز التضخم المالي .

وهكذا فقد جاءت محاولة مهاجمة العنصرين معا وهما الخطأ السابق لعجز في الموازنة والتكيف للحياة مع هذا الخطأ بأنها كانت قد شكلت نقطة المخرج للعمودين الفقريين الرئيسيين لخطة الاستقرار في شهر تموز /١٩٨٥/.

وهكذا فقد جاء النجاح في هذه الخطة على اساس التوازن التام لموازنة من جهة وتخفيض سرعة ازدياد الاخبار والاجور والقروض وسعر الاستبدال العملة من الجهة الاخرى ان استقرار سعر استبدال العملة بالدولار في الماضي

وبسلة العملات الاجنبية في شهر آب /١٩٨٦/ كان قد ساهم مساهمة فعالة في استقرار الاسعار من جديد .

وهكذا فقد جاء نجاح هذه الخطة الاقتصادية سواء اكان ذلك بالنسبة للاستقرار النسبي للعملة الصعبة تجاه الداخل ام في نطاق اعادة الثقة بالعملة الصعبة وقدرة سداد الديون والقروض تجاه الخارج مثل هذا النجاح لم يعد موضع شك . ومع ذلك يجدر بنا الاشارة الى ان الانخفاض في نسبة التضخم المالي كان قد توقف تدريجيا من جديد ولو بصورة ضعيفة نسبيا رغم وصول هذه النسبة في الدول الغربية الى حوالي ١٦٪ تقريبا في السنة . ان تخفيض العملة في شهر كانون الثاني عام /١٩٨٧/ الذي جاء وليد الزيادة الزائدة للاجور كان قد اثر بصورة مؤقتة على التضخم المالي حيث ينتظر ان يتجلى التخفيض المندمج الذي وصل الى ١٣٫٥٪ في شهري كانون الاول والثاني الماضيين حيث استندت عمليتا التخفيض هذه للعملة على موافقة الاطراف المعنية وهي الحكومة والهستدروت ورجال الاعمال ولو انه من السابق لاوانه حتى الآن الادعاء ما اذا كان في الامكان تخفيض نسبة التضخم المالي السنوية الى ما بين ١٠ ــ ١٢٪ .

يجدر بنا الاشارة الى انخفاض اضافي ذي مغزى للتضخم المالي في اسرائيل بمناسبة التحولات الجارية في العالم بالنسبة للتضخم المالي الذي لنا علاقة معه تجاريا وهو الشرط الاساسي لتحقيق مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائم التي سنحاول التحدث عنها في فصل قادم . ان هذه الشروط المطلوبة لتخفيض التضخم المالي لها علاقة بالموازنة الموزونة وكبح جماح زيادة الاجور نسبيا للانتاج وهما شرطان اساسيان لتحقيق الاهداف الاقتصادية وبخاصة ان غياب احد هذين الشرطين سيؤدي الى خلق الخطر على الازدهار الاقتصادي وبخاصة حيال ميزان المدفوعات وقدرة المنافسة واستقرار الوضع الاقتصادي. وفوق ذلك في حال عدم تحقيق احد من هذه الاهداف تدعو الحاجة الى محاولة كبح جماح التضخم المالي التي ستلحق الضرر بالنشاطات الاقتصادية او تشجيع هذه النشاطات والذي يؤدي بدوره الى الحاق الضرر بالاستقرار الاقتصادي (هذه السياسة معروفة باسم STOP - GO اي تابع وتوقف) ان التأكيد والاستقرار في السياسة الاقتصادية الحالية هو احد الشروط لضمان الشرطين المذكورين اعلاه معا .

والآن تعالوا بنا للعودة الى زيادة تفصيل موضوع تجديد الازدهار الاقتصادي.

هـ ـ ما الذي يقف في طريق تجديد مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائم ؟

لقد وجدنا في فصل سابق انه قد تم تحقيق منجز ملموس في مجال

الصادرات الداخلية والخارجية بعد مرور /١٢/ سنة من الازمة الاقتصادية الحادة ولو انه لم نصل بعد في هذا المجال الى وضعية الاستقرار التام .

ان تخفيض التضخم المالي يعتبر نجاحا كنجاحنا في تخفيض حرارةمريض بمرض عضال . لكن هل نجحت العملية ام لا وبكلمات اخرى هل طرا انتعاش على مسيرة تغيير البنية التي ستؤدي في النهاية الى خلق مسيرة الازدهـــار الاقتصادي الدائم ؟ . الجواب سنحاول في هذا الفصل تفصيل التغيير في هذه البنية حتى اكثر من موضوع التضخم المالي لان النجاح في موضوع الازدهـار الاقتصادي بعيد المنال وصعب تحقيقه اكثر من تحقيق النجاح في المجـالات الاخرى ذلك لان الفترة الواقعة ما بين ١٩٨٥ / ١٩٨٧ قد كانت فترة يقظة النشاطات الاقتصادية وزيادة كبيرة في الانتاج حيث جاءت بعد هذه الفترة فترة المراوحة في المكان الا وهي عام /١٩٨٨/ الذي سنتطرق اليه في موعـد لاحـق تزداد الدلائل التي تشير الى ان هذه اليقظة والبعث في النشاطات الاقتصادية قد كانت ردا فوريا وايجابيا لزيادة الانتاج من اجل الخروج من التضخم المالي الذي تم وزنه حسب زيادة الطلبات بفضل زيادة الاجور والاستهلاك الفـردي الخاص بينما بقيت الصعاب المتعلقة بالبنية الاساسية للازدهار الاقتصـادي بـــدون حـــل .

ان تجديد مسيرة الازدهار الاقتصادي الدائمة في مجال العمل والتشغيل مقابل زيادة مؤقتة في النشاطات الاقتصادية رهن باستمرار اخلاء المصادر من جانب القطاع العام عن طريق الاستعانة باحتياطي طاقة بشرية متفرغةواستقرار مستوى الاجور في مواجهة زيادة الانتاج وانخفاض في مجال عبء الضريبـة . ان الدليل العام لتجديد مسيرة الازدهار هو ازدياد حجم رأس المال الجديـد بعد ان وصل حجم هذه الاستثمارات الى مستوى يضمن زيادة قدرة الانتاج التي غالبا ما تأتي من منطلق احتياجات المنتج وليس فقط بفضل تشجيـع الحكومة كما كان يحدث في السبعينات وهو الوضع الذي يعتبر الضمانـة الجيدة التي تساعد على تجديد الازدهار الاقتصادي . ويدور الحديث هنـا بالدرجة الاولى حيال الاستثمارات التي لها علاقة بالنشاطات الاقتصـاديـة المتجددة التي تستهدف زيادة الصادرات .

دعونا اولا نعاين معطيات نطاق التوفير والادخار والاستثمار الاقتصادي وبعد ذلك نحـدد العنصرين الرئيسيين اللذين يحددان حجم الاستثمارات الاقتصادية وهما حجم تجنيد رأس المال وارباح الانتاج . ان المخططرقم /٧/ يشير الى انخفاض نسبة الاستثمارات الخام والعام من مجمل الثروة من نسبة ٢٧ – ٢٨٪ من الثروة خلال عـام ١٩٦٠ الى /١٩٧٢/ وكذلك خلال سنوات الازمة الاولى التي تشمل الفترة الواقعـة مابين ١٩٧٤/١٩٧٩التي

ازدادت فيها ايضا هذه الثروة بنسبة ٢٢٪ . كما حـدث انخفاض اضافي بنسبة ٤٪ من حجم معـدل الاستثمارات من الثروة خلال الفترة الواقعـة مابين ١٩٨٥ الى /١٩٨٨/ . يجدر بنا الاشارة هنا الى انهعلى ضوء ازديـاد عمر احتياطي رأس المال وتحميل بعضـه الى رأس مال قديم أو عديم الفائدة فقد بادر رجال الاعمال الى اعتماد أساليب جديدة لهـا علاقـة باستقـلال التقنية الحديثة واستغلال الطاقات غير المستغلة للمدى المتوسط والطويل .

ان حسابا غير صحيح لمتطلبات الاستثمارات لزيادة الانتاج بنسبة ٥–٦٪ من ثروة العمل والتشغيل يشير الى ضرورة العودة للاستثمارات التي لها علاقة بالمواد الخام خلال سنوات قليلة من المستوى الحالي البالغ ١٨٫٥ ٪ الى مايقل عن نسبة ٢١–٢٣٪ من الثروة القومية الخام .

ماهو العائق اليوم حيال امكانية زيادة الاستثمارات في الاقتصاد ؟

الجواب هو انه كان في الماضي الادعاء ان العائق الذي يمنع زيادة الادخار والتوفير المحلي والقدرة على الحصول على القروض الخارجية هي العناصر الرئيسية التي ساعدت على خلق مجالالقدرة على زيادة قدرة الاستثمـارات في الاقتصاد حيث تم تقسيم التوفيروالادخار الى قسمين وهما الادخارالخاص والادخار العام بعد أن ازداد حجم الاستثمارات على الادخار والتوفير الداخلي المحلي خلال الفترة الوقعـة مابين /١٩٦٠/ الى /١٩٨٤/ . وهـذا يعني ان قسما من الاستثمارات الخامية قد جاء على الاقـل عن طريق استيراد رأس المال مـن الخارج .

هل هناك فرصة لاحداث التغيير في مجال الارباح الخامية او بكلمـات اخرى هل هنالك فرصة لزيادة الاجور من الآن فصاعدا على الاقل بصورة مؤقتة بنسبة أقـل من نسبة الانتاج كما حـد ثذلك اكثر من مرة فيسنوات الازدهار الاقتصادي السريع ؟ الجواب هو انه يجب علينا قبل كل شيءالتأكيد انه طرأ في عـام /١٩٨٨/ اعتدال كبير في مجال زيـادة الاجور كما انه طـرأ في الربع الاول من عـام/١٩٨٩/ هبوط عـادي في الاجور عقب التخفيضوزيادة غلاء المعيشة . كما ان هناك دلائل تشير الى وجـود تغييرات التي طرات علـى اصول اللعبة في سوق العمل وتخفيض اهمية اتفاقيات الاجور القطريةوتعديل اتفاقيات زياد ةغلاء المعيشة وتنسيق هذه الزيادة مع نسبة التضخـم المالـي التي ادت كلها الى زعزعة اركان المصانع والمنشآت الصناعية وعلى رأسـها شركـة كور التي اضطرت الى تسريح العاملين في المصانع التي عانت الضيق والخسارة مثل الصناعة الجوية ومصنع سولتام وشركـة سوليل بونيه الـخ مما زاد من نسبة البطالة العامة وعمل على منـع زيادة الاجـور في قطـاع العمـل والتشـغيل .

لقد اشارت تجربة السنوات الاخيرة بما في ذلك بريطانيا مثلا الى ان التغيير في اصول اللعبة في سوق العمل مرتبط ارتباطا وثيقا بالحكومة وتصميمها على احداث تغيير متفق عليه حتى ولو بثمن خلق البطالة بصورة أكبر. وهكذا فقد اظهرت الحكومات المختلفة في اسرائيل دائما وابدا التزامات لتحقيق العمل والتشغيل الكامل وخلق الثقة التامة حيث وصلت نسبة البطالة الى حوالي ١٠ ٪ خلال الفترة الواقعة ما بين / ١٩٦٥ / الى / ١٩٦٦ / .

ولقد كان العائق الذي يقف حائلا في وجه تحقيق مشروع الاستقرار الاقتصادي في شهر تموز /١٩٨٥/ هو الخوف من زيادة نسبة البطالة لكي تصل الى ما بين ٨-٩٪ . ومع ذلك فقد استمرت الحكومة في انتهاج سياسة احداث التغييرات في البنية الاقتصادية التي تتمشى مع زيادة البطالة بحوالي ٧ – ٨٪ لمدة معينة .

ان الخطر في ازدياد الاجور يكمن اليوم في القطاع الذي يهدد بتسريح العمال . وهنا مرة اخرى ترتد الكرة الى مخططي السياسة الاقتصادية للقطاع العام ذلك لان قدرة الصمود بعناد هي التي تؤثر ايضا على القطاع المسمى بقطاع العمل والتشغيل .

و – الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة

لقد ذكرنا حتى الآن شرطين رئيسيين واللذين يبدوان وانهما من نوع الشرطين الحيويين لضمان تجديد الازدهار الاقتصادي من جهة وتخفيض اضافي للتضخم المالي وموازنة الموازنة والتخفيض النسبي للقطاع العام قدر الامكان والشرط الثاني الاعتدال في زيادة الاجور الى ما تحت حجم الانتاج . في البداية حصلنا على النجاحات المعينة خلال السنوات الاولى التي اعقبت مشروع الاستقرار الاقتصادي رغم وجود التهديدات حول استمرار مسيرة تخفيض الموازنة . وفي مجال الاجور وسوق العمل والتشغيل تلوح في الافق بوادر مسيرة للاصلاح الاقتصادي بعد أن رأينا ان معظم الازمة الاقتصادية في السبعينات قد نجم كما هو معروف نتيجة انعدام التكيف مع التغيير بعيدة المدى وفقا لشروط البيئة والمحيط سواء أكان ذلك في نطاق الحكومة ام في النطاق الفردي والشخصي ذلك لان انعاش الاقتصاد يحتاج الى تغيير في مجال التصرفات الصادرة عن المعنيين بالامر من الاقتصاديين ومجمل العلاقات بينها . ان الشرط الاساسي لتجديد مسيرة الانعاش الاقتصادي يكمن في استمرار تنفيذ عدة اصلاحات في كل المجالات الرئيسية للنشاطات الاقتصادية التي مصدرها الاساسي يكمن في التدخل الزائد للحكومة في المسائل الاقتصادية وسنحاول التطرق الى بعض هذه المصادر فيمايلي:

١ – حجم الحكومة وطريقة ادائها وظيفتها :

لقد تم الحديث بما فيه الكفاية حول ضرورة القضاء على العجز في الموازنة ودور الحكومة الذي يصل الى نسبة ٥٠ ٪ وما فوق اذ لن يكون في الامكان خلق الازدهار الاقتصادي الا عن طريق تعاون الحكومة والأفراد والتنسيق بينهما .

والمثال على ذلك هو تعاون الحكومة والافراد في مجالات الخدمات الصحية وقطاع التربية والتعليم حتى أن للحكومه ميزة كبيرة لسيطرتها على معظم الفروع والفعاليات الاقتصادية في القطاع العام واشرافها على القطاع الخاص .

وعلى الحكومة بالطبع تقديم المساعدة لمستحقيها فقط في مجال مخصصات الشؤون الاجتماعية والبطالة والخدمات العامه والدعم الحكومي واستبدال عادة مساعدة العائلات كثيرة الأولاد بمساعدة مباشرة لمسرحي الجيش عن طريق مدهم بالمساعدات الحكومية المباشرة لبناء مستقبلهم بأنفسهم وذلك عن طريق اقامة صندوق خاص لتنفيذ هذا المشروع الذي كان قد اقترحته شخصيا منذ السبعينات . هذا بالاضافة الى مساعدة الحكومة للمصانع التي تعاني الضيق لاستعادة انفاسها من جديد وذلك في نطاق مشروع مساعدة ما يحاول مساعدة نفسه وكل ذلك في نطاق الانعاش الاقتصادي .

٢ – الاصلاحات في أسواق المال ورؤوس الاموال :

لقد أشرنا سابقا الى أن تدخل الحكومه الزائد في قطاع من قطاعات السوق المالي ورأس المال يشكل جزءا من مشكلة انعدام الازدهار الاقتصادي كما حدث ذلك في السبعينات . ولقد حدثت خلال الفترة الواقعة ما بين /١٩٨٥/ – /١٩٨٧/ عدة خطوات اصلاحية في سوق الاموال ورأس المال التي كانت قد حققت نجاحات أوليه وبخاصة ان مدى الاصلاح مرهون كما هو معروف بموازنة صحيحة للموازنه وعن طريق زيادة المنافسة في جهاز البنوك من أجل تخفيض فارق الفائدة في الاقتصاد ، ان مسيرة بيع أسهم البنوك تشكل فرصة لتحسين بنية جهاز البنوك . كما أن هناك ضرورة لالغاء جهاز الاسعار تدريجيا وبخاصة السلع الاستهلاكية المدعمة من قبل الحكومة وكشف البنوك الى المنافسة الخارجية (عن طريق استيراد رأس المال) والى المنافسه الداخلية (عن طريق تطوير سوق المال قصير المدى في البورصة) ان هذه الامثلة هي مجرد أمثلة بسيطة وقليله من سلسلة طويلة والتي لها علاقة بتعديلات البنيه بما في ذلك ادخال التغييرات في مجال الضرائب التي ستتيح الفرصة لزيادة المنافسة في سوق رأس المال وتخفيض الفارق في مجال الفائدة وتحويل سوق رأس المال من جديد كجهاز رئيسي لتمويل الاستثمارات الاقتصادية .

٣ – تحسين جهاز الاسعار والانفتاح تجاه الخارج :

الى جانب تجسيد جهاز الاجور الذي تطرقنا اليه في فصل سابق مطلوب منا

اتخاذ خطوات اضافيه لتجسيد جهاز الاسعار في الاقتصاد التي ما أن ازدادت هـــذه الاسعار حتى كان من الصعب تخفيض التضخم المالي والى مستوى الوضع القائم في البلدان الغربية • وبالاضافة الى خطوات كشف اضافية للانتاج المحلي عن طريـــق المستوردات للمنافسة عن طريق تخفيض نسبة الجمارك كما حدث ذلك في مطلع شهر كانون الثاني الذي تم فيه الغاء سلسلة من القيود الاداريه المفروضة على المستوردات المنافسة . وهكذا فان انفتاحا اضافيا للاقتصاد مطلوب ايضا تنفيذه في مجال حرية تحرك رأس المال مما سيساعد على انخفاض نسبة التضخم المالي والاستمرار فـي المحافظة على تخفيض فارق الفائدة واطلاق حرية سوق البضائع وكل ذلك في نطاق احداث التغييرات الحادة المنتظرة في الاسواق العالمية خلال السنوات القليلة القادمة التي تصادف عملية توحيد بلدان السوق الاوربية المشتركة في عام /١٩٩٢/ •

ـ ملاحظات النهاية :

ان المخطط /١٢/ يشير الى المعطيات الرئيسية والتطورات الاقتصادية فـي مجال التضخم المالي والعجز المدني في حسابات المنتجات والخدمات كجزء من الثروة والانتاج وبخاصة زيادة الثروة المتعلقة بالعمل والتشغيل منذ منتصف الستينات حتى فترة الأزمة الاقتصادية والخروج الجزئي من هذه الازمة منذ عام /١٩٨٥/ • وسنحاول التركيز هنا على ناحية الانخفاض المثير في سرعـة زيادة ثـروة العمـل والتشغيل في عام /١٩٨٨/ حيث كان منتظرا حدوث هذا الانخفاض في منتصف عام ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ وأن قسما من هذا الانخفاض أي حوالي ٥ر١ ٪ يعود سببـه الـى نشوب الانتفاضة التي كانت قد بدأت في شهر كانون الأول عام /١٩٨٧/ أما الاقسام الباقية من هذا الانخفاض فلها علاقة بعناصر اخرى والتي لها علاقـة بالابطاء الذي طرأ على اتخاذ القرارات الحكومية في سنة الانتخابات مثل تأجيل موعد تخفيض العملة واحداث الاصلاحات الاقتصادية والمصاعب غير المتوقعه الخ •

ان المعطيات المتوفرة من عام /١٩٨٩/ والتوقعات حتى عام /١٩٩٢/ تعتبر توقعات مرتقبه ومشروطه والتي لها تأثير على تخفيض الموازنة ذلك لان سياسـة الأجور تتلاءم مع كل هذه الشروط حيث ينتظر في مثل هذه الحاله حدوث انخفـاض تدريجي في مجال التضخم المالي الى مستوى يقارب نسبة التضخم المالي القائم في العالم التي تتراوح عادة ما بين ٥ ـ ٨ ٪ • وهبوط العجز المدني الى ٦٪ من الثروة التي يتم تغطيتها عن طريق المنح •

يجدر بنا التأكيد مرة أخرى أن التوقعات المذكورة هي مشروطه ذلك لأن جميع الاصلاحات الى جانب المواضيع الاخرى المذكورة مثل الموازنة واجور تستدعي تغييرا بعيد المدى حيال مجال التصرفات الحكومية والقطاع الخاص معا •

ان دروس وعبر الماضي تشير الى ضرورة التحرر من نظام الضمان المتبادل بين الحكومه والقطاع الخاص وأن مثل هذا الضمان لا علاقة لـه بتحمـل المسؤوليـه الشخصية التي لها علاقة بتقصير المنتج أو المستهلك الفردي •

وعلى ضوء هذه الحقيقة يطرح السؤال الذي له علاقة بالفلسفه الاقتصاديـه والاجتماعية التي تفرض من أجل الخروج من هذه الأزمة تفكيرا جديا وطويلا وهـل هناك فرق بين زيادة المنافسه وفعالية الانتاج التي تزيد عن حجم الشريحه وبـين الحرص على توزيع عادل أكثر لهذه الشريحة ؟ وسيكون في امكاننا القول أننا نجحنا منذ عام /١٩٨٥/ في التحرر من اقترابنا لخطر عدم الاستقرار في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كالخطر الذي داهم بعض الدول في أمريكا الجنوبية • لكن هل نحاول التطلع الآن الى تحقيق مبادرة حرة في مجال الاقتصاد كما هو الحال عليه في الولايات المتحده وانجلترا خلال السنوات الأخيرة أو بالنسبة للدول نصف الصناعيه مثـل سنغافورة او كوريا ؟ او اقتربنا الى اقتصاد بعض الدول الاوروبية مثل السويد وفنلندا والنمسا التي تعتمد في اقتصادها اسلوب المنافسة والتعاون مع العاملين وحرصا واضحا للأهداف الاجتماعية ؟ •

منذ وقت طويل لم يكن لنعتمد تفكيرا استراتيجيا واضحا في هذا المجال حيث لم يجر حتى الآن تحقيق الاجماع الوطني في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لاعتماده مجددا وللمدى الطويل • وهذا يعني تقهقرا كبيرا من مصطلح الدولة المزدهرة لسنوات الخمسينات والستينات حتى عندنا كما الحال عليه في أوروبا •

وكانت الحكومة قد حصلت على ثقة ليست متواضعه من جراء الخطوات التي اتخذت منذ تموز /١٩٨٥/ بحيث بقي مطلوبا الآن الاستمرار في متابعة نفس الاتجاه حتى بعد خروجنا من الأزمة الاقتصادية الحاده التي كنا نعيش فيها حيث سيكـون في امكاننا بعد مرور بعض الوقت الشعور ما اذا كان مثل هذه الخطوات بمثابـة تحول ملموس في مجال التطورات بالبنية الاقتصادية والفرصه المتاحه لازدهارها •

الجدول ٢ : التضخم المالي والازدهار مقارنه دوليه ١٩٦٠ ـ ١٩٨٧

آ ـ سرعة وحجم زيادة الثروة :	١٩٦٠/١٩٧٣		١٩٧٤/١٩٨٠		١٩٨١/١٩٨٤		١٩٨٥/١٩٨٧	
اسرائيل	٩ر٢	٥ر٥	٣ر٣	٢ر٢	٣ر٥	١ر٠	٥ر٧	٣ر٥
الدول نصف الصناعية	٦ر٧	٢ر٧	٦ر٠	٣ر٠	٦ر٠	٣ر٩	٦ر٦	٥ر٢
الدول الصناعية	٤ر٧	٣ر٦	٢ر٦	٢ر٠	٢ر٢	١ر٨	٣ر٠	١ر٤
ب ـ حجم التضخم المالي السنوي :								
اسرائيل	٧ر٤		٥٧ر٨		١٩ر٢		١٩ر٩	
الدول نصف الصناعية	٦ر٣		١٨ر٥		١٠ر٣		٦ر٧	
الدول الصناعية	٤ر٧		١٠ر٠		٦ر٨		٣ر١	

ـ الجدول ٣ : نفقات القطاع العام وتمويله ١٩٦٠ / ١٩٨٨

نسبة الثروة

	١٩٦٠/١٩٦٦	١٩٦٧/ ١٩٧٢	١٩٧٣/١٩٨٤	١٩٨٥/١٩٨٨
١ـ مجمل نفقات القطاع العام	٨ ر ٣٦	٣ ر ٥٥	٠ر ٧٦	٦ ر٦٥
استهلاك مدني عام	٨ ر ١١	٣ ر١١	٦ ر١١	٠ ر ١١
دفعات التحويل	٤ ر٥	١ ر ٩	٠ ر ١٦	٤ ر ١٧
استثمارات القطاع العام	٩ ر ٤	٤ ر٥	١ ر٤	١ ر٣
مساعدات مباشرة + قروض	٤ ر ٣	٦ ر ٥	٩ ر ١٢	١ ر ٥
فائده عاديه	٦ ر ١	٩ ر ٢	٧ ر ٥	٥ ر ١٠
استهلاك عسكرى	٧ ر ٩	١ ر ٢١	٧ ر ٢٥	٦ ر ١٨
٢ ـ مجمل الدخل	٦ ر ٣٥	٧ ر ٤٢	٨ ر ٥٨	٥ ر ٦٤
ضرائب + دخل الأملاك	٦ ر ٣٢	٦ ر ٣٨	٧ ر ٤٧	٦ ر ٥٠
تحويلات من طرف واحد	٠ ر ٣	١ ر ٤	٠ ر ١١	٩ ر١٣
العجز العام	٣ ر١	٦ ر١٢	٣ ر ١٧	ار ١

ـ الجدول ٤ : الديون الداخلية والخارجية بالنسبة للثروة القومية الخام

السنه	الديون الخارجية	الديون الداخلية
١٩٦٤	٣ ر ٢٣	ـ
١٩٦٥	٤ ر ٢٢	ـ
١٩٦٦	٨ ر ٢٤	ـ
١٩٦٧	٧ر٢٤	ـ
١٩٦٨	٢ ر ٣١	ـ
١٩٦٩	٠ر ٣٧	ـ
١٩٧٠	٠ر ٤٢	٦ ر ٥٥
١٩٧١	٧ ر ٤٧	٣ر ٦٦
١٩٧٢	٧ ر ٤١	٨ ر ٦٤
١٩٧٣	٨ ر٣٨	٨ ر ٧٧
١٩٧٤	٠ر٤٤	٣ر٩٢
١٩٧٥	٥ر ٥٣	٥ر ٩٧
١٩٧٦	١ ر ٦١	٩ر ١٠٣
١٩٧٧	٥ر ٦٠	٦ ر ١١٠
١٩٧٨	١ر٦٧	٦ ر١٢٠
١٩٧٩	٨ ر ٩٣	٤ر ١٢٢
١٩٨٠	٨ر٥٧	٣ر ١٢١
١٩٨١	٥ر٦٠	٥ر ١٢٣
١٩٨٢	٩ر ٦٦	٨ ر ١٢٠
١٩٨٣	٦ ر ٦٨	٤ ر ١٢٣
١٩٨٤	٢ ر ٨٠	٥ ر١٣٢
١٩٨٥	٣ر ٨٤	٧ ر ١٣٦
١٩٨٦	٩ ر ٦٧	٨ ر ١٢٤
١٩٨٧	٤ ر ٥٧	٩ ر١١٢
١٩٨٨	٣ر ٤٧	٧ ر ١١٩
الخطة		
١٩٨٩	٤ ر ٤٤	٥ ر ١١٩
١٩٩٠	٤ر ٣٩	٩ ر ١١٣
١٩٩١	٤ ر ٣٥	٤ ر ١٠٩
١٩٩٢	٧ ر ٣١	٨ ر ١٠٤

الجدول ٥ : تركيب العمل والتشغيل في الاقتصاد من عام ١٩٦٠ الى ١٩٨٧ بآلاف العاملين

السنة	القطاع العام	قطاع العمل (بدون المالي)	الصناعة	القطاع المالي	مجمل العمل والتشغيل
١٩٦٠	١٤٤ر٦	٥٤٧ر٤	١٤٧ر٢	–	٦٩٢ر٠
١٩٦١	١٥٩ر٩	٥٧٦ر٢	١٦١ر١	–	٧٣٦ر٠
١٩٦٢	١٥٦ر٧	٦٢٠ر٢	١٧٦ر٩	–	٧٧٦ر٩
١٩٦٣	١٦٦ر٤	٦٣١ر٣	١٨٤ر٢	–	٧٩٧ر٧
١٩٦٤	١٧٥ر٠	٦٦٧ر١	١٩٦ر٤	–	٨٤٢ر١
١٩٦٥	١٨٦ر٠	٦٨٠ر٨	٢٠٢ر٢	–	٨٨٦ر٩
١٩٦٦	١٩٠ر٦	٦٧١ر٠	٢٠٦ر٤	–	٨٦١ر٧
١٩٦٧	١٨٨ر٧	٦٣٠ر٣	١٨٤ر٩	–	٨١٩ر١
١٩٦٨	٢٠٣ر٧	٦٩٤ر٣	٢١٤ر٨	–	٨٩٨ر١
١٩٦٩	٢١٤ر٧	٧١٧ر٧	٢٢٣ر٨	–	٩٣٢ر٤
١٩٧٠	٢٢٩ر٧	١٧١ر١	٢٣٢ر٦	٢٥ر٧	٩٧٢ر٥
١٩٧١	٢٤٠ر٦	٧٥٠ر٩	٢٤١ر٧	٢٩ر١	١٠٢٠ر٦
١٩٧٢	٢٥١ر٩	٨٠٧ر٨	٢٥٤ر٤	٣٠ر٦	١٠٩٠ر٣
١٩٧٣	٢٦٩ر٠	٨٤٣ر٣	٢٨١ر٢	٣٤ر٤	١١٤٦ر٧
١٩٧٤	٢٨٤ر٨	٨٣٥ر٨	٢٨٧ر١	٣٦ر٩	١١٥٧ر٤
١٩٧٥	٣٠٠ر٢	٨٢٩ر٣	٢٨٣ر٤	٤٠ر٤	١١٦٩ر٩
١٩٧٦	٣٠٨ر٥	٨٣٦ر٨	٢٨٣ر٨	٣٩ر٤	١١٨٤ر٦
١٩٧٧	٣٢١ر٠	٨٤٨ر٠	٢٨٨ر٢	٤٥ر٣	١٢١٤ر٢
١٩٧٨	٣٤٨ر٢	٨٧٤ر١	٢٩٧ر٥	٥١ر٠	١٢٧٣ر٣
١٩٧٩	٣٦٠ر٠	٨٩٤ر٢	٣١٢ر٣	٥٣ر٤	١٣٠٧ر٦
١٩٨٠	٣٦٦ر٠	٨٩٣ر٧	٣٠٦ر٢	٥٦ر٦	١٣١٦ر٣
١٩٨١	٣٧٩ر٢	٩٠١ر٦	٣٠٧ر٧	٦١ر٥	١٣٤٢ر٣
١٩٨٢	٣٨٥ر٢	٩١٥ر٣	٣٠٥ر٢	٦٣ر٣	١٣٦٣ر٨
١٩٨٣	٣٩٠ر٥	٩٥٣ر٢	٣١٥ر٦	٦٧ر٧	١٤١١ر٥
١٩٨٤	٣٩٦ر١	٩٧١ر١	٣٢٣ر٩	٦٥ر٩	١٤٣٣ر١
١٩٨٥	٤٠٢ر٩	٩٧٤ر٤	٣٢٥ر٥	٦٤ر٥	١٤٤١ر٥
١٩٨٦	٤٠٥ر٩	٩٩٥ر٤	٣٣٩ر١	٦٤ر٢	١٤٦٥ر٥
١٩٨٧	٤٠٤ر٢	١٠٤٥ر٧	٣٤٨ر٢	٦٢ر٧	١٥١٢ر٥
١٩٨٨	٤١٨ر٧	١٠٧١ر٠	٣٣٨ر٢	٦٤ر٨	١٥٦٢ر٥

الجدول ٧ : الادخار والتوفير الوطني والاستثمار المحلي الخام والحساب الجاري وفقا لسعر استبدال العملة الرسمي .

	١٩٦٠ / ١٩٧٢	١٩٧٤ / ١٩٧٩	١٩٨٠ / ١٩٨٤	١٩٨٥ / ١٩٨٨
١ ـ مجموع التوفير والادخار (من كل المصادر)	٢٢ر٦	٢٠ر٣	١٨ر٠	١٠ر٥
آ ـ القطاع الخاص	٢٠ر٦	٢٨ر٠	٢٣ر٩	١٦ر٤
ب ـ القطاع العام	٢ر٠	٧ر٧	−٥ر٩	٤ر١
٢ ـ الاستثمار بالاموال المحددة	٢٥ر٩ (٢٧,٦)	٢٥ر٤ (٢٧,٢)	٢١ر٨ (٢٢,٢)	١٨ر١ (١٨,٥)
٣ ـ الاستثمار الاحتياطي	١ر٧	١,٨	٤ر٠	٤ر٠
٤ = ١ ـ ٢ ـ ٣ الحساب الجاري	−٥ر٠	−٦ر٩	−٤ر٢	٢ر٠

الجدول ٨ : نسبة الفائدة العادية بمختلف أنواعها الخاصة بالقروض والممتلكات العامة ١٩٨٦ / ١٩٨٨ / النسبة وفقا للمصطلحات السورية .

القروض للجمهور للمدى القصير :

	القروض في نطاق ...	القروض لمدة محددة	المجموع	طرح سندات مالية مرتبطة	ودائع لمدة شهر	سندات دين حكومية
١٩٨٦	٤ ر٣٣	٦ ر١٦	٢ ر ٨	٩ ر٧	٩ ر ٠٠	٠ ر ٦
١٩٨٧	٥ ر ٣٨	١ ر ٢٠	٨ ر ١٨	٧ ر٦	٥ ر٢	٨ ر ٤
١٩٨٨	٤ ر٢٥	٥ ر ١٤	٨ ر ١٣	٢ر٦	٤ ر ٢ ـ	٠ ر٤
١٩٨٨	I ٠ر٢٩	٢ر١٥	٧ ر١٤	٧ ر٦	٨ ر٢ ـ	٣ ر٤
	II ٣ر٢٤	١ ر١٣	١ ر١٣	٤ ر٦	١ ر٥ ـ	٢ ر ٤
	III ٨ر٢٩	٧ ر ١٩	٥ ر٢١	٨ ر ٥	٠ ر ١	١ ر٤
	IV ٧ ر ١٨	١ ر ١٠	٢ ر٦	٨ ر ٥	٥ ر٢ ـ	٥ ر٣

الجدول ١٠ : الدخل المحلي الخام لقطاع العمل والتشغيل والناتج الصافي للعمل ورأس المال ١٩٦١ / ١٩٨٨

السنة	بملايين الليرات بالأسعار الحالية: الدخل المحلي الخام لقطاع العمل والتشغيل	عنصر المساعدة بالقروض الحكومية	الدخل المحلي بما في ذلك المساعدة الحكومية	الناتج من العمل لقطاع العمل	احتياطي رأس المال لقطاع العمل	النسبة: نسبة ناتج العمل	نسبة المواد الخام لوحدة رأس المال
١٩٦١	٣٦٩١ر٠	–	–	٢٧٢٦ر٠	٦٨٨٤ر٠	٩ ر٧٣	٠ر١٤
١٩٦٢	٤٤٠٩ر٠	–	–	٣٣٣٦ر٠	٩٥٦٨ر٠	٧ ر٧٥	٢ر١١
١٩٦٣	٥٢٦٠ر٠	–	–	٣٩٩٥ر٠	١١٠٨ر١	٠ ر ٧٦	٤ ر١١
١٩٦٤	٦٠٥٢ ر٠	–	–	٤٦٢٦ر٠	٢٥٦٨ر١	٤ ر٧٦	٣ ر١١
١٩٦٥	٧٢٠٠ ر٠	–	–	٥٦٦٤ ر٠	٤٤٣٨ر١	٧ ر ٧٨	٦ ر١٠
١٩٦٦	٧٥٧٦ر٠	–	–	٦٢٩٩ ر٠	٦٠٣٥ر١	١ ر ٨٣	٠ ر٨
١٩٦٧	٧٨٨٨ ر٠	–	–	٦٤٠٥ر٠	٧٢٥٥ ر١	٢ ر٨١	٦ ر٨
١٩٦٨	٩٦٤٠ر٠	–	–	٧٠٦٧ر٠	٩٠٢٥ر١	٣ر٧٣	٥ ر١٣
١٩٦٩	١٢٠٣ر١	–	–	٧٤٦٣ ر٠	١٤٨٠ ر٢	٦ ر ٦٦	٦ ر١٧
١٩٧٠	٢٨٦٨ر١	–	–	٩٣٨٢ر٠	٤٩١ ر٢	٩ ر٧٢	٠ ر١٤
١٩٧١	٦٠١٤ ر١	–	–	١٢٢١ر١	٠٨١٠ر٣	٥ ر٦٩	٠ ر٢٦
١٩٧٢	١٠١ر٢	–	–	٣٩٢ ر١١	٩٥٧ ر٣	٣ ر٦٦	٩ ر١٧
١٩٧٣	٥٨٥ ر٢	–	–	٧٥٦ ر١	٢٩٩٦ ر٥	٩ ر٦٧	٦ ر١٥
١٩٧٤	٦٢٧ ر ٣	–	–	٣٥٠ ر٢	٩٧٨٠ر٧	٨ ر٦٤	٠ ر١٦
١٩٧٥	٢٩٧ ر٥	٢٤٣ر٠	٥٤٠ر٥	٢٨٠ر٣	٤٦١١ر١٢	٩ ر٦١	٧ ر١٦
١٩٧٦	٦٤٧ ر٦	٤٩٠ر٠	١٣٧ر٧	٦٩٥ر٤	٢٧٤٧ر١٦	٦ ر٧٠	٠ر١٢
١٩٧٧	٦٠٣ ر ٩	٦٢٦ ر٠	٢٢٩ر١٠	٨٣١ ر٦	٣٠٦٠ر٢٤	١ ر٧١	٤ ر١١
١٩٧٨	٥٧٥ر١٥	٨١٥ ر٠	٣٩٠ر١٦	٣٠٢ر١١	٣٠١٩ر٤٣	٦ ر٧٢	٩ ر٩
١٩٧٩	٦٩٩ر٢٧	٨٤٨ر١	٥٤٧ر٢٩	٥٧٦ر٢١	٧٦٦٢ر٧٨	٩ ر٧٧	٨ ر٧
١٩٨٠	٣٤١ر٦٧	٣١٣ر٣	٢٥٤ر٧١	٤٥٦ر٤٩	٤٤٧ر١٨٠	٤ ر ٧٣	٨ر٩
١٩٨١	٦٨١ر١٦٩	٥٢٩ر٧	٢١٠ر١٧٧	٧ر١٢٠	٣٢٢٨ر٤٢٧	١ ر٧١	٥ ر١١
١٩٨٢	٥٩٦ ر٣٧٤	٥ ر١٤	١ ر٣٨٩	٨ر٢٧٨	٢ر٩٧٢	٤ر٧٤	٩ ر٩
١٩٨٣	٥١٠ر٩٣٥	٦ر٢٩	١ر٩٦٥	٢ر٧٤٣	٥ر٣٣٧٢	٤ر٧٩	١ر٨
١٩٨٤	١ر٠٧٢٠ر٤	١ر١٣٣	٢ر٨٥٣ر٤	٤ر٥٠٧ر٣	٥ر٢٩٤ر١٢	٣ر٧٤	٩ ر٩
١٩٨٥	٤ر٩٥٤ر١٦	٤ر٤٨٣	٨ر٤٣٧ر١٧	٩ر٥٩٨ر١٢	٦ر٧٥٠ر٤٦	٣ر٧٤	٨ر٩
١٩٨٦	٤ر٧٢٥ر٢٥	٣ر٦٢٦	٧ر٣٥١ر٢٦	٢ر٣٦٩ر٢٠	٩ر٧٨٣ر٧١	٢ر٧٩	٥ر ٧
١٩٨٧	٥ر٥٢٥ر٣٢	٥ر٦٨٣	٠ر٢٠٦ر٣٣	١ر٠٢٦ر٢٧	٠ر١٧٧ر٤٩	١ر٨٣	٢ر٦
١٩٨٨	٠ر٦١٠ر٣٨	٠ر٥١٣	٠ر٤٣٤ر٣٩	٤ر٧٩٠ر٣٢	٣ر١٨٧ر١٠٣	٣ر٨٤	٩ ر٥
١٩٨٩	٩٦٦ر٤٥	–	–	٩٤٠ر٣٧	٥٣٠ر١٢٣	٥ر٨٢	٥ ر٦
١٩٩٠	٩٩٢ر٥٠	–	–	٣١٥ر٤١	٦١٥ ر ١٣٠	٠ر٨١	٤ ر٧
١٩٩١	٨٧٠ ر ٥٥	–	–	٨٢٥ ر ٤٤	٨١٥ر١٣٨	٢ ر٨٠	٠ ر ٨
١٩٩٢	٢٩٩ ر٦١	–	–	٦٠٨ ر٤٨	٩٤٥ر١٤٧	٤ ر ٧٩	٥ ر٨

الاشتراك السنوي بما فيه الأجور البريدية

Yearly Subscription Including Air Freight

في القطر العربي السوري ٧٠٠ ل.س

الأقطار العربية ١٥٠ دولار أمريكي — *1- Arab States-U.S.$ 150*

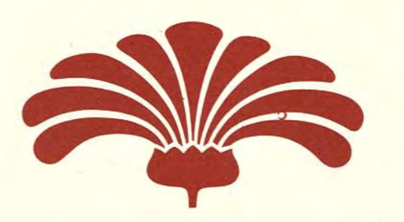
باقي دول العالم ٢٠٠ دولار أمريكي — *2- All Other Countries - U.S.$ 200*

مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية — *Al-Ard Institute For Palestine Studies*

دمشق ص . ب / ٣٣٩٢ — *P.O.Box 3392 Damascus S . A.R.*

الجمهورية العربية السورية — *Tel. 451087 - 451398*

هـ : ٤٥١٠٨٧ ـ ٤٥١٣٩٨ برقياً : الأرض — *Cable; Ard*



AL ARD

FEBRUARY 1991

AL-ARD

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES

DAMASCUS